النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاثنين 1 رجب 1431هـ الموافق 14 يونيو 2010 العدد (240) Mon. 1/7/1431 - 14 June 2010 **70 ريالاً 16 صفحة**

لجنة رئاسية وأخرى محلية للتحقيق في أحداث الضالع ومسلحون يحاصرون مواقع عسكرية في جحاف منذ أسبوع

■ الضالع - "النداء"

أقر اجتماع موسع للسلطة المحلية بمحافظة الضالع تشكيل لجنة محلية من أبناء المحافظة للتحقيق وتقصي الحقائق في أحداث الاثنين الماضي. وتتألف اللجنة التي يرأسها محمد العتابي أمين عام محلي المحافظة، من 17 شخصية من أعضاء محلي مديرية الضالع ومدراء المكاتب التنفيذية من أبناء المحافظة، ومدير مديرية الضالع، وأمين عام المجلس المحلي بالمديرية، إضافة لشخصيات اجتماعية.

وبحسب القرار الصادر عن الاجتماع الذي عقد أمس الأول برئاسة المحافظ علي قاسم طالب، فإن عمل اللجنة يتضمن إجراء التحقيق في الأحداث التي وقعت بمدينة الضالع ومعرفة دوافعها وأسبابها والمتسببين فيها، وإيجاد الحلول والمقترحات الضرورية لمعالجة آثارها، وإعادة ترتيب الأوضاع الأمنية في المحافظة.

التتمة في الصفحة 4

أطلقت عليه النار أمام بوابة مسجد في مدينة زنجبار

مصرع المدير السابق لعمليات الأمن السياسي بمحافظة أبين على يد مجموعة مسلحة

لقي المدير السابق لعمليات الأمن السياسي بمحافظة أبين جلال أحمد العثماني، مصرعه على يد مجموعة مسلحة، السبت الماضي، أمام بوابة مسجد التوبة في مدينة زنجبار، عقب انتهائه من صلاة العشاء.

وأفاد شهود في مكان الحادث بأن جلال العثماني توفي فور إصابته بـ7 طلقات نارية استقرت في أنحاء متفرقة من جسده، أطلقت عليه من قبل مجهولين ثم لاذوا بالفرار.

الأجهزة الأمنية التي تواجدت مباشرة في مسرح الجريمة لم تدل بمعلومات عن الحادثة. كما أن موقع وزارة الداخلية وحتى مساء أمس خلا من إشارة للحادث.

وتأتي حادثة مصرع المدير السابق لعمليات الأمن السياسي بمحافظة أبين بعد أسبوع من حادثة مقتل أركان حرب اللواء

التتمة في الصفحة 4

أسرار حجب تقرير تهريب الأطفال:

حكاية التستر على معلومات المهربين

- اللجنة تخفي الحقائق بشأن التهريب وتكشف عن وجود تهريب رسمي
- عودة اللجنة من النزول الميداني خالية لتستقي معلومات التهريب من تقارير أخرى
- التنكيل بروح التقرير خشية من الفضيحة والحفاظ على الكرامة اليمنية
- وصل عدد المرحلين في يناير 2004 إلى 3797 طفل

فظاعة انتهاك الثروة السمكية وسيادة المياه اليمنية والصيادين أيضاً

نجحت في تهدئة الأوضاع الملتهبة بمأرب، منذ 3 أيام، وإقناع عبيدة بإصلاح أنبوب النفط ورفع النقاط

وساطة قبلية من رئيس الجمهورية تسلم عبيدة سيارة صالون حكماً

تمكنت وساطة قبلية برئاسة الشيخ مبخوت العرادة، أحد كبار مشائخ عبيدة، من تهدئة الأوضاع الملتهبة في آل حتيك بوادي عبيده بمأرب، منذ 3 أيام، وإقناع المسلحين بفتح الطرقات أمام المهندسين للقيام بإصلاح الأنبوب الذي تعرض للقصف من قبل مسلحين فجر السبت.

وقال مصدر قبلي لـ"النداء" إن رئيس الجمهورية أرسل الشيخ العرادة لتحكيم قبيلة عبيدة على خلفية الحملة العسكرية والقصف العشوائي على مناطق آهلة بالسكان، متهمين إياها بإيواء عناصر تابعة لتنظيم القاعدة، وسلم قبيلته سيارة صالون من الرئيس كحكم قبلي.

وأفاد المصدر بأن الوساطة اتفقت مع الشيخ ناصر قماد أحد مشائخ عبيدة، على التهدئة مع الحكومة ورفع النقاط على خط صافر –مأرب، وإصلاح أنبوب النفط الذي فجرته فجر السبت، على أن تنظر القبائل في الحكم في القضية خلال 3 أيام.

وكانت العمليات مستمرة حتى ظهر السبت. وقد نقل المصدر أن المعسكرات القريبة من منطقة آل حتيك، بوادي عبيدة، نفذت ضربة قوية على مناطق آل جميل بوادي عبيدة. وفرضت عليها حصاراً شديداً، مطالبة إياها بتسليم من تطلق عليه "أمير تنظيم القاعدة بمأرب علي سعيد جميل"،

التتمة في الصفحة 4

المحرر: هلال الجمرة
halajamrh@yahoo.com

الاثنين 1 رجب 1431هـ الموافق 14 يونيو 2010 العدد (240)
Mon. 1/7/1431 - 14 June 2010

قال حاشد إن أعضاء في المجلس وهيئة الرئاسة اعتبرت التقرير "ماساً بسمعة اليمن والكرامة"، فقررت تنقيحه ونزع روحه ومن ثم احتجازه وقتله. والصريمي يؤكد أن اللجنة لم تزر مركز إيواء الأطفال المرحّلين ولم تسمع منهم

ما الذي تبقى في تقرير تهريب الأطفال المحتجز في البرلمان منذ 2005؟

■ هلال الجمرة

في حين يطالب الغالبية بإنزال التقارير المحتجزة لدى هيئة رئاسة المجلس منذ سنوات، ومنها تقرير لجنة الحريات وحقوق الإنسان حول تهريب الأطفال، يتضح أن تلك التقارير ستكون بدون فاعلية، لاسيما وقد انتزعت منها الروح النابضة والقوية، وأخضعت للتنقيح طيلة هذه السنوات، وتم تشويه الوجه الذي لطالما حلم به النواب ونادى به عبدالكريم شيبان وصخر الوجية بداية كل دورة برلمانية.

"النداء" حصلت على نسخة من تقرير اللجنة، الأسبوع الماضي، المحتجز منذ نوفمبر 2005. وعندما لم تجد فيه ما يدعو لقلق وتحفظ هيئة الرئاسة من إنزاله للنقاش، وجهت عديد استفسارات لأعضاء في اللجنة التي نزلت ميدانياً. عملياً لم يتبقَ شيء من الفائدة في تقرير تهريب الأطفال، ولا ما يفيد، لقد تم تنقيح أكثر المعلومات أهمية، وملحة للعلاج، كما أن تقارير رسمية أخرى قد كشفت أكثر مما كشف عنه هذا التقرير.

النائب المستقل أحمد سيف حاشد، كشف عن إرادة المجلس ممثلاً بهيئة رئاسته، لقد تعمّد قتل التقرير، باحتجازه. وقال إن الخلافات على التقرير أخذت فترة داخل اللجنة، وتعرض للعديد من الحذف والتنقيح. وأضاف: اللجنة لم تقر هل تهريب الأطفال ظاهرة أم لا؟ مع أنها ظاهرة والكل يؤمن بذلك، طبقاً لقوله.

ولفت إلى أن احتجاز التقرير يعود إلى سبب "يعتبره المجلس وخصوصاً رئيس المجلس يحيى الراعي ماساً بالعار اليمني والكرامة اليمنية". وواصل: كانوا يعتبرونه عاراً علينا كلنا.

وبرغم أن تقريراً رسمياً أعدته وزارة الشؤون الاجتماعية حينها، يعترف بوجود شبكات تهريب منظمة وكذا عصابات للاتجار بالأطفال، وتقرير أعدته منظمة اليونيسيف، كشف عن الظاهرة، وعما يتعرض له الأطفال من انتهاك والاستغلال الجنسي واللاأخلاقي والاستغلال بالتسول لصالح عصابات التهريب، إلا أن التقرير تحفظ على أشياء كثيرة "وكان أعضاء في المجلس وهيئة رئاسته يحرصون على أن يكون مضمون التقرير ضعيفاً ومبسطاً للظاهرة والحقيقة"، وفقاً لحاشد.

ويؤكد أن اللجنة خلصت إلى أن العمل منظم، وأن هناك مهربين محترفين يقومون على هذا العمل، وقال إن هناك عصابات واتجاراً بالأطفال، وهذا ما أثير حينها، إلا أن رؤية المجلس في هذا الموضوع كانت مختلفة "إذ ربطها البعض بالسمعة والكرامة والمس بالكرامة اليمنية".

حاشد، وهو عضو اللجنة الفرعية التي كلفت بالنزول إلى محافظات ذمار وتعز وإب، وهي المحافظات الأقل نسبة في تهريب الأطفال فيها، قال إنهم لم يحصلوا على أية معلومات من تلك المحافظات، بسبب ندرة المتهربين منها، لكنه استغرب ألا تأتي اللجان خاصة في المحويت وحرض، بتقارير تفصيلية عن المشهد، لا سيما وهي الأعلى نسبة في التهريب، وحرض والمنافذ هي أكثر المناطق التي يوجد فيها إحصائيات.

وقال إن محمد رشاد العليمي، ابن وزير الداخلية حينها، ومقرر اللجنة، بذل مجهوداً جباراً من أجل "تحجيم الموضوع".

ومن أعضاء اللجنة التي كلفت بالنزول إلى محافظة حجة، سألنا النائب أحمد هادي الصريمي، فقال إن اللجنة التي كلفت بالنزول إلى حجة 3 مرات للتحقيق في الموضوع، لم تنزل سوى مرتين، ولم تعد منهما بتقرير، وأنها في النزول الثالث استلمت بدل السفر دون أن تنزل.

ولفت إلى أنه في النزول الثالث نزل وحيداً، وزار دار الإيواء للمرحّلين من الأطفال، وأنه شاهد وسمع ما يشيب منه الرأس. "سمعت قصصاً لأطفال تم الاعتداء عليهم وانتهكوا واستغلوا جنسياً واستغلوا في التسول"، قال الصريمي، متحسراً على ضياع الأطفال.

اللجنة لم تزر دار الإيواء ولم تستمع إلى أي من الضحايا أو المرحّلين من السعودية، ولم تستمع إلى قصة أي من الآباء الذين نقلت أنهم يدفعون بأبنائهم للسفر إلى السعودية، واكتفت بالاستماع إلى المسؤولين.

لم تزر اللجنة دار الإيواء لتشاهد المعاملات التي كشفت عنها وسائل إعلام في تلك الفترة، وفظاعة المعاملات التي يلاقيها المرحّلون من قبل القائمين على المركز، والوضع الصحي والمعيشي للمركز.

ويؤكد الصريمي معلومات بلغتهم عن "تورُّط مسؤولين في مجاملة المهربين، وكذا مجاملتهم في إصدار أحكام غير رادعة، ويتم إطلاق مهربين مقابل دفع مبالغ للمسؤولين". وأضاف: "يفترض أنه من يدان بالتهريب ما عاد يخرج".

لجان مكلفة بالتحقيق حصرت مهمتها في لقاء المسؤولين وعادت لتستقي معلوماتها من تقارير سابقة وانتقت هامش محتوياتها وتركت الأهم

لم يتطرق التقرير البرلماني إلى ما سمعه أعضاء اللجنة من إفادات للمسؤولين والمواطنين والشخصيات الاجتماعية. وفي مديرية بني سعد بمحافظة المحويت، اكتفى التقرير بالإشارة إلى أن اللجنة التقت بالمسؤولين والشخصيات، وأنهم أكدوا على عدم وجود اتجار بالأطفال أو تهريب منظم من المديرية.

ما أثير حينها هو وجود تهريب منظم واتجار بالأطفال اليمنيين. لكن التقرير هنا جاء لنفي تلك الاتهامات، ويصوّر لنا أن التهريب يتم بدفع من الآباء لأطفالهم للسفر إلى الدول المجاورة بهدف الكسب نتيجة للظروف المعيشية الصعبة. ويرجع التقرير السبب في تهريب الأطفال أيضاً إلى تحفيز المغتربين العائدين للمعدمين "بالكسب الجيد فيدفع الآباء أبناءهم للاغتراب برفقة أولئك المغتربين".

لم تقل اللجنة عن المنطقة التي تأتي في المرتبة الثانية في عدد الأطفال المهربين منها، سوى أن الآباء يدفعون بأبنائهم للاغتراب فقط. ولم تورد إيضاحات وإفادات المسؤولين والمواطنين الذين التقتهم.

وألمح التقرير إلى لقاء اللجنة بمحافظ الحديدة ومدير الأمن ومنسق حقوق الإنسان ومديري الأمن في باجل والمراوعة، وعدد من الشخصيات والمواطنين. ومن اللقاء خلصت اللجنة إلى 7 كلمات مفادها: "عدم وجود أي بلاغات أو معلومات لديهم".

خلال يناير 2004 بلغ عدد المرحّلين عبر منفذ حرض 3797 طفلاً

نزلت اللجنة إلى محافظة حجة ومنفذ حرض؛ المركز الأساسي لتهريب الأطفال، والمنطقة الأعلى نسبة في التهريب، لكنها لم تزر أياً من المناطق التي تشكو من تهريب الأطفال أو مركز إيواء الأطفال المرحلين من السعودية بعد تهريبهم إلى أراضيها. وأطروا مهمتهم في لقاءات مع مسؤولين مختصين في المحافظة ومسؤولي الأمن فيها، إضافة إلى رئيس محكمة حرض وعضو النيابة هناك.

وطبقاً للتقرير فإن تلك اللقاءات تمثلت في الاستماع إلى إفادات محافظ حجة ومسؤوليها. وأكد المحافظ للجنة على أن هناك أطفالاً يهربون إلى السعودية عبر الحدود برفقة أهاليهم أو أقارب لهم في معظم الحالات، أو أشخاص من مناطقهم، وأن الحرس يقومون بضبطهم قبل الوصول إلى المناطق الحدودية. مقراً بوجود أسباب تحول دون السيطرة والمنع بصورة كاملة على الحدود، هي: اتساع الحدود وعدم توفر الإمكانيات الكافية.

ولفت إلى استقبال أعداد هائلة من الأطفال "الذين يتمكنون من الخروج بصورة غير رسمية ويتم ترحيلهم، وأن الأجهزة تقوم بإعادتهم إلى مناطقهم وأهاليهم".

تعمّدت اللجنة إخفاء الحقائق بشأن التهريب ولمّحت إلى وجود تهريب رسمي للأطفال

لم يفصح التقرير الذي أعدته لجنة الحقوق والحريات عن جديد في العملية، وللدقة، فإنه أخفى الكثير من الحقائق، متعمداً، الحقائق التي كشفت عنها تقارير رسمية صادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، بشأن تهريب الأطفال والاتجار بهم.

لكنه، أيضاً، كشف عن تهريب من نوع آخر: تهريب الأطفال بطريقة رسمية، من منافذ رسمية. كيف؟ لم يلمح التقرير في صدره إلى كون المهربين قد اعتمدوا على المنافذ الرسمية في تهريب الأطفال بطرق رسمية، إلا تلميحاً بسيطاً، لكن اللجنة في توصيتها العاشرة للحكومة شددت على الجهات المسؤولة اتخاذ "إجراءات صارمة ودقيقة في تحديد الوثائق المطلوبة للأطفال المسافرين بمفردهم أو برفقة أشخاص من غير ذويهم، وتدريب المختصين بما يمكنهم من التمييز بين الوثائق الصحيحة والوثائق المزورة، أو إصدار الجوازات للأطفال الذين يحملون وثيقة تعريفية برفقة أولياء أمورهم فقط، والتأكد من إلحاق الأطفال بالبطاقات العائلية وإعطاء البطاقات الشخصية". وهذا يؤكد بجلاء وجود تهريب رسمي للأطفال.

وفي لقاء اللجنة بمحافظ حجة، أكد لهم على أن هناك أطفالاً يقومون بمغادرة مناطقهم بهدف الخروج إلى السعودية عبر الحدود برفقة أهاليهم أو أقارب لهم في معظم الحالات، أو أشخاص من مناطقهم. موضحاً كيف تواجه الجهات المعنية هؤلاء الذين يغادرون بطريقة رسمية: إن الجهات المعنية ممثلة بالأجهزة الأمنية وحرس الحدود يعملون على منع خروج أي طفل إلى خارج البلاد بطريقة غير مشروعة.

وهذا يؤكد أن هناك تهريباً يتم بطريقة رسمية. ويواصل المحافظ والمسؤولون في إفادتهم للجنة: وتقوم الأجهزة الأمنية بضبط الأطفال الذين يحاولون المغادرة قبل وصولهم إلى المناطق الحدودية، واتخاذ الإجراءات لإعادتهم إلى مناطقهم، وإحالة من يتم القبض عليه من الأشخاص الذين يحاولون القيام بإخراجهم بطريقة غير مشروعة، إلى النيابة والمحكمة لاتخاذ الإجراءات بحقهم.

تساعد السلطة توسع دائرة تهريب الأطفال بواسطة سلسلة من التواطؤات والإجراءات: في البداية لم تكن الدولة تعترف بوجود تهريب للأطفال، وثانية باحتجاز مجلس النواب لتقرير اللجنة عن النزول الميداني للتحقيق في الظاهرة حتى اليوم.

تقرير اللجنة تعمّد إخفاء الكثير من الحقائق بشأن تهريب الأطفال: لم يتطرق إلى وجود عصابات للتهريب والاتجار بالأطفال، مقابل إبراز قضية دفع الآباء بأطفالهم للتهريب، بصورة كبيرة، ومتجاهلاً في نفس الوقت الأموال التي تُدفع للآباء مقابل تهريب أطفالهم، وكذا الوسيط الذي يقوم بتهريبه من القرية أو المحافظة إلى الحدود، وتسليمه لعصابات محترفة في التهريب.

وأطلع اللجنة على المعلومية المرفوعة له من الأمن المركزي بحرض بعدد المرحّلين خلال أسبوع (1 – 6 أغسطس 2004)، وقد بلغ عددهم 6471 شخصاً، بينهم 279 طفلاً. وأضاف مبيّناً الصعوبات التي تواجههم: عدم توفر دار لرعاية الأحداث بمدينة حرض، مما يضطرهم إلى تخصيص غرفة حجز إدارة أمن حرض لإيداع وإيواء الأطفال الذين يتم القبض عليهم أو بعد ترحيلهم، عدم توفر أية مخصصات لمواجهة متطلبات الرعاية الصحية والغذائية لهم، وعدم وجود وسيلة لنقل الأطفال إلى مناطقهم وأهاليهم، علاوة على عدم وجود محكمة خاصة للنظر في قضايا الأحداث في مدينة حرض.

وانتقد الأحكام الصادرة بحق المهربين، واعتبر العقوبات غير رادعة، والقانون لم يتضمن عقوبة بشأن تهريب الأطفال.

وزارت اللجنة مديرية أفلح الشام، والتقت بمسؤولي المديرية وعدد من المشائخ والشخصيات والمواطنين. وخلصت من إفاداتهم إلى أن السبب وراء تهريب الأطفال هو تعرض الأراضي الزراعية لبعض المواطنين للجرف، وعدم إقامة بعض المشاريع الخدمية الهامة، إضافة إلى وجود عدد كبير من العاطلين عن العمل، فضلا عن عدم تسجيل عديد أسر مستحقة لاستحقاق معاش من الضمان الاجتماعي، مما تسبب في ارتفاع نسبة الفقر والبطالة.

.. وفي مارس وصلوا إلى 3741 طفلاً

ولم تسجل اللجنة الثالثة المكلفة بالنزول إلى محافظات ذمار وتعز وإب، أي معلومات. وقالت إن المسؤولين والمواطنين الذين التقتهم في تلك المحافظات، أكدوا عدم تلقيهم أي بلاغات أو معلومات بتهريب أطفال.

لم تكلف اللجنة نفسها عناء البحث والتحري والتقصي والتحقيق في "ظاهرة التهريب والاتجار بالأطفال"، فعادت لتستقي معلوماتها من تقريرين الأول نفذه المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل في محافظتي حجة والمحويت في 2004، والمكون من 300 صفحة، والثاني أعده مكتب منظمة اليونيسيف بصنعاء. وأخذت اللجنة منهما معلومات ونتائج حول: عدد الأطفال المرحلين: بلغ عدد الأطفال المرحلين عبر منفذ حرض خلال شهر يناير 2004، 3797 طفلاً، وفي شهر فبراير 2277 طفلاً، وفي مارس 3741 طفلاً.

ونسب الأطفال المهربين: بلغت نسبة الذكور من الأطفال المهربين 96،6% ونسبة الإناث 3،4%. وبحسب الفئات العمرية، فإن 30،5% ممن تبلغ أعمارهم بين 13 و14 عاماً، تليها من أعمارهم بين 15 و16 سنة. وتبلغ نسبة المهربين ممن أعمارهم بين 17 و18 عاماً، 3،4%.

واحتلت منطقة حرض المركز الأول بين المناطق الأكثر تهريباً للأطفال، بنسبة 59،3%، تليها منطقة سارع بمحافظة المحويت بنسبة 16،9%، ثم منطقة بكيل الميرم بمحافظة حجة بنسبة 13،6%، ثم منطقة أفلح الشام –حجة بنسبة 10،2%.

وبالنسبة لتوزيع الأطفال المهربين، طبقاً لمحل الميلاد، فقد أوضحت الدراسة أن مديرية بني سعد بمحافظة المحويت تحتل المرتبة الأولى، تليها مديريتا حرض وبكيل الميرم بمحافظة حجة، مديرية الحديدة بمحافظة الحديدة، مديريتا أفلح الشام وحجة بمحافظة حجة، مديرية المحويت، مديرية باجل بمحافظة الحديدة، مديرية وصاب السافل بمحافظة ذمار، مديرية حفاش بمحافظة المحويت، مديرية الجميمة بمحافظة حجة، مديريتا المراوعة وزبيد محافظة الحديدة، ومديرية عمران بمحافظة عمران. وبحسب التقرير فإن هناك أعداداً من الأطفال من محافظات أخرى لم يسمها التقرير.

وأشار التقرير إلى أن المهربين يستخدمون طرقاً ومناطق للتهريب، مثل: خط العجائز، وخط أبو سبعة، وخط الخدور والمداهشة، والمرزق، والتبة الغربية، فيما تعتبر قرية الخدور الحدودية أشهر المناطق المستخدمة في تهريب الأطفال حالياً وبعض المنازل في عبس. مؤكداً على أن الانتقال يتم بـ3 طرق: أطفال ينتقلون مع الأهل والأقارب، أطفال ينتقلون مع المهربين، أطفال ينتقلون بمفردهم أو مع أطفال آخرين سبق لهم السفر.

توصيات قوية لا تترجم مضمون التقرير
(الصفحة 4)

6 ساعات من القصف تخلف قتلى وجرحى.. وتدمير عشرات المنازل

حرب الأعلام في الضالع تضع المدينة على كف عفريت

■ الضالع - فؤاد مسعد:

المكان: الضالع
الزمان: 7 يونيو
الحادثة: اشتباكات عنيفة بين دوريات الجيش والأمن ومسلحين يتبعون الحراك الجنوبي، شارك فيها الجيش بقصف مدفعي كثيف أدى لقتل 5 مواطنين وجرح 18 آخرين، وتدمير عشرات المنازل.

دعا الحراك الجنوبي أنصاره الأسبوع الفائت للإضراب الشامل كإجراء اعتاد مناصرو الحراك تنفيذه في أول اثنين من كل شهر، وبعد ساعتين من بدء الإضراب الذي عادة ما يصحبه العنف والعنف المضاد، حاول عدد من الجنود إنزال علم شطري من أحد الأعمدة الكهربائية في منطقة حبيل جباري جنوب مدينة الضالع، ما أثار رصاص المسلحين التي انهالت على الجنود وفقا لإحدى روايات الحادثة، بينما تقول مصادر أمنية إن مسلحين تابعين للحراك الجنوبي باشروا الاعتداء على مواقع عسكرية، ومواقع في دار الحيد حيث تنتصب أعلام الوحدة التي قال المصدر إنها تعرضت للقصف بقذائف "آر بي جي"، وهو ما أدى لاشتعال فتيل المواجهة التي استدعت تدخل الدبابات والمدرعات والقصف المدفعي الذي استمر زهاء 6 ساعات، منطلقا من المواقع والنقاط العسكرية باتجاه وسط وجنوب المدينة.

بعد دقائق من اندلاع المواجهة غير المتكافئة، كان الدخان يغطي سماء المدينة، فيما كانت أعمدة المنازل في أحياء حبيل جباري ودار الحيد وحارة كلد والنشام تتهاوى تحت وقع القصف المدفعي الذي كانت تشنه مواقع عسكرية قريبة من المدينة.

استمر القصف ما يقارب 6 ساعات، وبعد ظهر ذات اليوم شرعت المدينة تتحسس مواقع الجراح فيها لتجد أن 5 من المواطنين كانوا قد لفظوا أنفاسهم الأخيرة تاركين أسرا تبكي هول الفجيعة، وتغرق في لجة المأساة، ومدينة يخيم فوقها اللحن الجنائزي الحزين، وعلى أسرّة المستشفيات كان 18 مصابا يغالبون جراحهم النازفة في انتظار ما يجود به القدر، وفيهم نساء وأطفال وافاهم القصف في منازلهم دون أن يمهلهم أو يمنحهم فرصة النجاة.

قال لـ"النداء" أقارب علاء عبدالرحيم إن ابنهم وافته رصاص الموت بعد دقائق من مغادرة المنزل، وعلى بعد أمتار قليلة، حين لاحظ أن الهدوء شرع يبسط ظلاله على المدينة بعد الظهر، لكن الرصاص كان أسرع مما يتصور علاء الذي أجبر على الرحيل مخلفا وراءه أهله وأقاربه يلوكون الأسى، ومقعدا دراسيا صار من الآن بلا صاحب.

القصف الذي انهال على أحياء متفرقة في المدينة بشكل متواصل، أودى بحياة الموجه التربوي عبدالوهاب عفيف مدرس اللغة العربية في الضالع منذ حوالي 20 عاما، ويحظى بسمعة طيبة لدى طلابه ومعارفه.

منيف فور سماعه أن بيت جده تعرض للقصف سارع إلى المكان، لكن نيران القصف لم تمهله، ما أدى لوفاة طالب الكيمياء في الحال.

مشترك الضالع يحمل السلطة المسؤولية والمؤتمر يتهم "عناصر انفصالية"

الحادثة فتحت شهية لدى السلطة والمعارضة ووسائل الإعلام لاستعراض تداعياتها وردات الفعل التي جاءت متوافقة -باستثناء الموقف الرسمي- في توجيه الاتهام للسلطة وتحميلها المسؤولية الكاملة، حيث أدنت أحزاب اللقاء المشترك بمحافظة الضالع "استخدام القوة في قتل المدنيين وقصف أحياء المدينة ونشر الرعب والهلع بين السكان ومواجهة الفعاليات السلمية بالعنف"، مؤكدة أن "لغة القوة لن تفضي إلا إلى مزيد من الاحتقان وتوسيع دائرة السخط والخراب، وبالتالي خلق كل مبررات العنف المضاد". وذكرت في بيانها أن "قيادة محافظة الضالع تتحمل مسؤولية كل هذه التداعيات والأحداث التي تشهدها الضالع من حصار وقتلان أمني وقصف بمختلف الأسلحة يذهب ضحيته المواطنون الأبرياء". ودعت قيادة المحافظة لتحكيم لغة العقل، ووقف سياسة الأرض المحروقة وإشعال النار التي قالت إنه لا يستفيد منها سوى تجار الحروب، "وحتى لا نجد أنفسنا ووطننا في مآل يصعب علينا تداركه لا قدر الله".

وفي أول رد فعل لها حملت السلطة المحلية بمحافظة الضالع أحزاب اللقاء المشترك مسؤولية تطور الأوضاع في المحافظة، واتهمتها بالتضليل ومساندة ما وصفتها بـ"العناصر بالانفصالية المارقة". وقالت في بيان صدر عنها إن أحزاب المشترك تشجع أعمال تلك العناصر وما تقوم به من قطع الطرقات ومنع الموظفين من الذهاب إلى مقار أعمالهم، وذلك بهدف خلق الفوضى والعنف في المحافظة. كما استنكرت ما جاء في بيان أحزاب اللقاء المشترك حول حصار مدينة الضالع، وقالت إن هذه الأنباء مختلقة وليس لها أساس من الصحة، والهدف منها إثارة الفتنة وتشويه الحقائق وتضليل الرأي العام.

وفي السياق ذاته، عبر مصدر في المكتب الإعلامي برئاسة الوزراء عن أسفه واستغرابه من قيام أحزاب اللقاء المشترك "بتحريض وتشجيع العناصر التخريبية الخارجة عن النظام والقانون للقيام بأعمال الفوضى والتخريب، وكذلك دعمها لهذه العناصر من خلال البيانات التحريضية التي تؤدي إلى تمادي تلك العناصر في غيها وتصرفاتها الهدامة التي تمس أمن واستقرار وحياة المواطنين والسكينة العامة للمجتمع".

وقال المصدر في بلاغ صحفي "إنه في الوقت الذي كان من المفترض أن تقف فيه تلك الأحزاب إلى جانب السلطة المحلية والأجهزة الأمنية في محافظة الضالع، وهي تؤدي واجبها للحفاظ على الأمن والاستقرار والسكينة العامة، وأرواح المواطنين وممتلكاتهم والتصدي لأعمال الشغب والفوضى، تقوم هذه الأحزاب بالدفاع عن الخارجين عن القانون، والعمل على الترويج لثقافة الفوضى في المحافظة، وتعطيل عملية التنمية فيها".

وكانت أحزاب اللقاء المشترك عبرت عن إدانتها "لعمليات القصف العشوائي التي طالت عددا من أحياء مدينة الضالع". وطالب الناطق الرسمي للمشترك بالوقف الفوري لما وصفها بـ"الحماقات والتصرفات الخارجة عن القانون ومحاسبة مرتكبيها أيا كانت مواقعهم". ودعا محمد النعمي لتعويض أسر الضحايا والمتضررين من تلك العمليات وسرعة معالجة الجرحى.

وبدوره وصف محلي المحافظة ما حدث بالمجزرة، كما بادر 5 من أعضائه و15 من أعضاء محلي مديرية الضالع، بتقديم استقالاتهم من المجلس احتجاجا على القصف الذي تعرض له المواطنون في المدينة.

إلى ذلك، ناشدت المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية، المنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان، وبالذات منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، وكل من فيه ضمير إنساني حي، أن يتدخلوا فورا لوقف ما وصفته بـ"المجازر شبه اليومية"، والتدخل لفك الحصار، وإرسال لجان لتقصي الحقائق عما يجري على أرض الواقع..".

تنديد واستنكار

وفي صنعاء التقى عدد من أبناء الضالع للوقوف أمام ما وصفوه بـ"العدوان الهمجي الوحشي"، وعبروا في بيانهم عن إدانتهم لهذا القصف الذي قالوا إنه يتنافى مع الشرائع السماوية، ويخالف الدستور والقوانين النافذة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وطالبوا رئيس الجمهورية بـ"تشكيل لجنة تحقيق محايدة، وسرعة تقديم من أقدموا على هذه الجريمة الشنعاء والعدوان الغاشم إلى العدالة لينالوا جزاءهم الرادع، وإنصاف الضحايا".

وفي بيان مشترك قال علي ناصر محمد وحيدر أبو بكر العطاس إن ما حدث في الضالع يعد "واحدة من أشرس حملات النظام العسكرية المفرطة في الوحشية".

وأضاف البيان أن تلك الحملة تتحدى "إرادة الشعب السلمية المستمدة من إرادة الله في التعبير السلمي بالرفض المطلق لحرب العام 1994 ونتائجها المدمرة للوحدة السلمية والطوعية"، مؤكدا أن "الحملة التي استهدفت الحراك الجنوبي السلمي في أحد أهم معاقله، هي الرد الغاشم والمجنون على النجاح الكبير الذي حققته دورة لجنة الحوار الوطني التي احتضنت صنعاء فعاليتها السلمية يومي الأربعاء والخميس الموافق 2 و3 من الشهر الجاري).

وأضاف ناصر والعطاس "إن حملة الاثنين الأسود على مدينة الضالع البطلة والصامدة كشفت عن حجم الأحقاد السوداء التي تختزنها سلطة هذا النظام ومتنفذيه، ليس فقط على أبناء الضالع فحسب، بل على أبناء الجنوب الأحرار بوجه خاص، وعلى أبناء الشمال الأحرار الذين يرفضون الظلم والطغيان والقهر والاستبداد"، حسب البيان.

واعتبرا قيام السلطة بحملتها العسكرية على مدينة الضالع في يوم حراكها السلمي الأسبوعي إصرارا على نهجها القمعي، وأنها لا تجيد غير لغة العنف.

ووجه الرئيسان السابقان لجنوب اليمن نداء لقادة الدول العربية والإسلامية الشقيقة وللجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس التعاون الخليجي، ودول العالم الحر ومجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ومنظمات حقوق الإنسان، "للتحرك قبل فوات الأوان من أجل وضع حد لإراقة الدماء وجر البلاد إلى دوامة العنف"، داعيين "لإيقاف الحملات العسكرية على المحافظات الجنوبية، ورفع الحصار الاقتصادي والإعلامي، وعسكرة الحياة المدنية والمداهمات والاعتقالات وهدم المنازل، واستكمال الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين والمحكوم عليهم على ذمة الحراك الجنوبي السلمي"، مجددين الدعوة لممارسة الضغط على السلطة للاعتراف بالقضية الجنوبية، ودفعها للحوار الجاد وغير المشروط وتحت رعاية عربية ودولية؛ لإيجاد المعالجات الجذرية للقضية الجنوبية وبقية القضايا السياسية الأخرى".

وبعد يومين من الحادثة أصدر علي سالم البيض بيانا أدان فيه ما وصفها بـ"المجازر الوحشية" التي قال إنها جاءت في إطار العقاب الجماعي بعد "الاستجابة الواسعة في مدن الجنوب للإضراب الشامل"، داعيا في بيانه المجتمع الدولي للتدخل لحماية أبناء المحافظات الجنوبية.

على الصعيد ذاته، استنكر حزب رابطة أبناء اليمن (رأي) فرع الضالع، القصف الذي تعرض له أبناء الضالع بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة وقتل الأبرياء، مشيرا إلى القصف الذي تعرض له مقر الحزب بالمحافظة، واصفا تصرفات السلطة بالممارسات المخالفة للدستور، وقال إنها لن تزيد النار إلا اشتعالاً ولا النفوس إلا مزيدا من التشظي، مؤكدا أن سقوط الأبرياء من القتلى والجرحى من النساء والأطفال عمل مدان كون جميع من سقطوا أبرياء.

مسيرة الخميس في الضالع تندد بأحداث الاثنين

أصيب 10 أشخاص بينهم أطفال أثناء تفريق الأمن لمسيرة سلمية خرجت الخميس الماضي في مدينة الضالع، وجابت الشارع العام، تنديداً بما تعرضت له المدينة من قصف مدفعي يوم الاثنين الفائت.

وبعد انطلاقها قامت قوات الأمن المركزي بتفريق المسيرة وقمع المشاركين بالرصاص الحي والقنابل الغازية والمسيلة للدموع، وقد نجم عن ذلك إصابة كل من:

عبيد قاسم علي، وضاح محمد سعيد، صابر محمد محسن، محمد علي محمد، محمود محمد صالح، سند التهامي، عبدالله علي مثنى، عبدالواحد أحمد مسعد، واثق محمد صالح، عبدالعزيز سفيان

أسماء القتلى:

1. عماد أحمد محمد الخطيب
2. منيف عبدالرحمن صالح حيدرة
3. عبدالوهاب محمد عفيف
4. علاء عبدالرحيم جباري
5. نور الدين العرومي

أسماء الجرحى:

1. منير عبدالمنعم محمد مثنى، 8 سنوات
2. الزبير عبدالله جعفر، 10 سنوات
3. ماريا محمد بن محمد
4. زينب محمد بن محمد
5. فوزية محمد بن محمد
6. نجيبة محمد بن محمد
7. أحمد صالح الجيلاني
8. محمد أحمد الصوملي
9. أحمد هادي جعوف
10. جلال محمد عبادي
11. محمد فضل علي
12. على أحمد محمد الجمل
13. صدام علي طاهر
14. محمد مثنى حسين عماري
15. عارف محمد ناصر
16. رباب أمين فرحان، 12 عاماً
17. محمد محسن محمود
18. وليد محمد قايد

المنازل التي تعرضت للقصف

وبحسب بيان صادر عن المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية، فقد تعرض للقصف عشرات المنازل، وهي كالتالي:

1. مقر حزب رابطة أبناء اليمن (رأي) فرع محافظة الضالع
2. منزل الشهيد عبدالوهاب عفيف
3. منزل الشهيد عماد أحمد محمد
4. منزل محمد فضل علي
5. منزل أحمد علي ناشر
6. منزل صالح خالد
7. منزل فهمي العبادي
8. منزل علي صالح حمود
9. منزل عبدالباسط العيشور
10. منزل حيدر سيف علي
11. منزل قايد عبادي صالح
12. منزل محمود أحمد علي الأشبي
13. منزل شايف الكزحي
14. منزل عبدالله صالح علي
15. منزل محمد بن محمد الصيرفي
16. منزل محمد علي جباري
17. منزل محمد سعيد حيدر
18. منزل علي محسن الشرعبي
19. منزل محمد أحمد عويجة
20. منزل هادي محمد جعوف
21. منزل عبالله محمد أحمد قفش
22. منزل عمار صالح حمود
23. منزل عبدالله محسن صالح
24. منزل علي بن علي المشرقي
25. منزل محمد محسن علي الصدوق
26. منزل عبدالعليم محمد مسعد سلام
27. منزل صابر مثنى حسين عماري
28. منزل عبدالله محمد صالح
29. منزل محمود محمد صالح
30. منزل منصور محسن عويجة
31. منزل محسن علي حمود
32. منزل أحمد محمد ناشر
33. منزل علي عبدالله مسعد بكاس
34. منزل عبدالودود محمد بن محمد
35. منزل شاكر محمود حرمل
36. منزل عبدالله الحاج مثنى
37. منزل أحمد محمد
38. منزل محمد داحي
39. منزل عبدالله عبده علي
40. منزل عبدالله مثنى عبدالله
41. منزل الشيخ محمد علي حمود
42. منزل عارف محمد ناصر
43. منزل علي عبدالباري
44. منزل حسن رضوان
45. منزل خالد صالح حسين
46. منزل محسن محمد الجحافي
47. منزل محمد المفلحي
48. منزل ردمان الوصابي
49. منزل محمد حمود ناجي
50. منزل عبدالخالق أحمد محمد المشرقي
51. منزل عبدالناصر دحان نجار
52. منزل محمد عراش
53. منزل سيف صالح حمود
54. منزل عبدالله محسن حمود
55. منزل علي صالح الحبشي
56. منزل محمد سيف عويجة
57. منزل عبدالهادي عويجة
58. منزل عبده حسان محمد
59. منزل نصر عبادي شايع
60. منزل أحمد مثنى حسين
61. منزل محمد مقبل مانع
62. منزل كمال أحمد مقبل
63. منزل محمد محسن الطويل
64. منزل كمال محمد علي
65. منزل محمد علي مسعد
66. منزل محمود عبدالله مسعد
67. منزل محمد علي الجحافي
68. منزل محمد أحمد حمود
69. منزل علي سيف عويجة
70. منزل عبدالواحد مثنى عبدالاله
71. منزل عادل عمر علي
72. منزل قايد علي محمد
73. منزل عادل علي محمد
74. منزل علي بن علي ناجي
75. منزل أحمد عبيد حمود

أوصت الحكومة بمعالجة تهريب الأطفال بمواجهة الفقر والبطالة، وإنشاء مدارس، وحصر الأسر المعدمة واعتماد معاشات لها، فضلاً عن إصدار مشروع لتعديل قانون حقوق الطفل يستوعب تجريم الاستغلال للأطفال ووضع عقوبات رادعة للمهربين

توصيات قويّة لا تترجم مضمون التقرير

في 11 يوليو 2004، أحال العميد يحيى الراعي، رئيس المجلس حالياً، نائبه آنذاك، طلب عدد من الأعضاء حول متابعة ما أثير عن تهريب الأطفال من بعض المناطق إلى الدول المجاورة، إلى لجنة الحقوق والحريات العامة وحقوق الإنسان. وبعد إجراء التحقيق الأولي في الموضوع، شرعت اللجنة في النزول الميداني للتحقيق في 7 أغسطس 2004، وسلمت التقرير النهائي إلى هيئة رئاسة المجلس في 28 نوفمبر 2005.

وإذ لاحظت اللجنة أن المشكلة قائمة بالفعل إلا أنه من الصعوبة بمكان التوصل إلى أرقام دقيقة وحقيقية تبين مستواها وحجمها، ووجدت تضارباً في الأرقام والمعلومات سواء التي حصلت عليها اللجنة أثناء نزولها الميداني أو المقدمة من وزارتي الداخلية وحقوق الإنسان، وما تضمنته الدراسة التي أجراها المركز اليمني للدراسات الاجتماعية من جهة، أوصت بضرورة قيام وزارة الإعلام والجهات ذات العلاقة بتوعية المواطنين في هذه المناطق بالمخاطر والأضرار الصحية والنفسية التي قد يتعرض لها أطفالهم نتيجة التهريب والدفع بهم في سن الطفولة إلى عالم مجهول.

ورأت أنه من الصعوبة حصر وتحديد الأعداد التي تغادر أراضي الجمهورية بطريقة غير رسمية، وأرجعت السبب إلى نقص الإمكانيات وعدم وجود تنسيق بين السلطات في بلادنا والدول المجاورة بهذا الخصوص، بالإضافة إلى أنها عملية مستمرة وتتزايد في مواسم وفترات زمنية معينة.

وتضمن التقرير 7 ملاحظات للجنة، أشارت في الثانية منها إلى الأسباب التي توسع من تهريب الأطفال: وهي النمو السكاني، عدم توفر فرص عمل جديدة، وتعرض بعض المناطق للجفاف، وقد أدت إلى زيادة عدد العاطلين، وزيادة ارتفاع درجة الحاجة والعوز لدى بعض المواطنين.. الأمر الذي أدى إلى قيامهم بالدفع بأبنائهم الأطفال للسفر إلى الدول المجاورة.

وأوصت اللجنة المجلس بإلزام الحكومة بالعمل بـ11 توصية أبرزها العمل الدؤوب والمثابر على مواجهة الفقر وحل مشكلة البطالة ومعالجة أسباب التهريب، إضافة إلى الاهتمام بالتوسع في إنشاء المدارس في المناطق المستهدفة مع ضرورة معالجة مشكلة التسرب الدراسي، علاوة على تأسيس مراكز إعادة تأهيل الأطفال في المناطق المستهدفة، فضلاً عن إعطاء أهمية لتطوير المشاريع التي تدعم تنمية الأسر الفقيرة، لتحسين أحوالهم، وتقديم الرعاية الاجتماعية والتخفيف من مخاطر التهريب، وتزويد تلك المراكز بالرعاية الطبية والكادر المؤهل، إضافة إلى الحصر الدقيق للأسر الفقيرة والمعدمة في المناطق التي تناولتها دراسة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، واعتماد مساعدات ومعاشات لها من الضمان الاجتماعي وبصورة عاجلة لا تزيد على 6 أشهر.

وفيما اعتبر الوجهاء والشخصيات الاجتماعية في هذه المناطق أن هذه السلوكيات تعبر عن "حالات فردية"، ووقفت اللجنة على كشف قدمته نيابة حرض بعدد 33 شخصاً صدرت بحقهم أحكام قضائية بعقوبات متفاوتة وذلك للفترة 2002 – 2004، بالإضافة إلى ما ورد في تقرير وزارة الداخلية من أنه تم إحالة 62 شخصاً من المتهمين بتهريب الأطفال إلى القضاء، أوصت بإلزام الحكومة بتقديم مشروع لتعديل قانون حقوق الطفل بحيث يستوعب تجريم استغلال الأطفال وحمايتهم من أي نوع من أنواع الاستغلال والنص على عقوبات رادعة للضالعين في عمليات تهريبهم. علاوة على استكمال إنشاء محاكم ونيابات الأحداث مع ضرورة الأخذ في الاعتبار استعجال البت في القضايا المتعلقة بتهريب الأطفال. إضافة إلى إنشاء مراكز استقبال لحماية الأطفال المهربين كخطوة مستعجلة وملحة، وإعادة إدماجهم في المجتمع.

وإذ أكدت على ضرورة رفع الوعي لدى قوات الأمن، وردع المتهاونين من عناصرها، وتطوير أداء الرقابة الأمنية على الحدود، وتوفير الأجهزة والإمكانيات اللازمة لكشف عمليات التهريب وتسيير دوريات أمنية مكثفة ومستمرة على المناطق الحدودية التي يهرب منها الأطفال، شددت على اتخاذ إجراءات صارمة في تحديد الوثائق المطلوبة للأطفال المسافرين بمفردهم أو برفقة أشخاص من غير ذويهم، وتدريب المختصين بما يمكنهم من التمييز بين الوثائق الصحيحة والوثائق المزورة أو إصدار الجوازات للأطفال الذين يحملون وثيقة تعريفية برفقة أولياء أمورهم فقط، والتأكد من إلحاق الأطفال بالبطاقات العائلية وإعطاء البطاقات الشخصية.

توزيع لجان وفقاً لأهداف غير معلومة

بعد التقاء لجنة الحقوق والحريات بوكيل وزارة الداخلية ومدير الشؤون القانونية، والتعرف على المعلومات المتوفرة لدى وزارة حقوق الإنسان، ودراسة ما تضمنه رد الوزارة على استفسار المجلس، جرى توزيع أعضاء اللجنة مضافا إليهم عدد من أعضاء المجلس على المحافظات بناء على أساس فاعلية الأعضاء. إذ تم اختيار الأعضاء الأقل فاعلية والمنتمين للمحافظات المعنية ضمن لجان فرعية للمناطق الأشد حساسية والأعلى نسبة في تهريب الأطفال، مقابل الأعضاء البارزين سواء من كتل المعارضة أو المؤتمر، ضمن اللجان الأدنى في نسبة تهريب الأطفال.

تفرعت من اللجنة الأصلية 3 لجان؛ الأولى ويرأسها محمد رشاد العليمي مقرر اللجنة، إلى محافظتي المحويت والحديدة، ولم تطعم سوى باثنين من المعارضة هما عبدالرحمن بافضل وصلاح الشنفرة. وتحتل المحويت المركز الثاني في نسبة الأطفال المهربين، طبقاً لتقرير وزارة حقوق الإنسان.

وبرئاسة الشيخ عبدالله الغادر نزلت اللجنة الفرعية الثانية إلى محافظتي عمران وحجة، ويحتل منفذ حرض والمناطق المجاورة له بمحافظة حجة المركز الأول في عدد الأطفال المهربين. وتكونت من 7 أعضاء واحد منهم من حزب الإصلاح المعارض و3 من نواب محافظة حجة بينهم الشيخ محمد صبار الجماعي، ممثل منطقة حرض التي تمثل النسبة الأعلى في تهريب الأطفال والمنفذ الأكبر للتهرب.

وبرئاسة عبدالوهاب معوضة، نزلت اللجنة الثالثة إلى محافظات ذمار وإب وتعز، وضمت في عضويتها 7 نواب من النشيطين في القضايا الحقوقية.

تقرير لهيئة الأدوية.. إتلاف 6 مليون قرص كبتاجون و4 طن من الحشيش خلال العام الماضي

■ بشرى العامري - نيوزيمن:

ذكر تقرير التقييم النهائي للخطة التشغيلية للهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية للعام 2009 أن الهيئة شاركت في إتلاف ستة مليون قرص كبتاجون والتخلص منه بإضافته في حمض الهيدروكليك المخفف ومن ثم تفريغه وطمره في حفر ودفنها كما تم إتلاف 4 طن من الحشيش مختلف الأنواع وذلك بحرقها ودفن مخلفاتها بمكتب النائب العام وجهات أمنية ودبلوماسية وتم حجز 5 طن من الأدوية في مطار صنعاء الدولي منتظرة الإتلاف كما تم حجز 1،048 طرد في صالة المطار وتم ضبط 253 أدوية واصلة مع المسافرين واعتبارها أدوية مهربة.

فيما قام فرع الهيئة خلال العام المنصرم بضبط 15 كرتون منشطات جنسية مختلفة الأنواع في ميناء عدن و200،000قرص كبتاجون في ميناء المعلا و2،620،020قرص في ميناء الحاويات و29 صنف ادوية واصلة مع المسافرين في مطار عدن فيما تم ضبط 72 صنف دوائي مهرب ومقلد ومنتهية عن طريق فرع الحديدة وتم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد أصحابها

كما قامت الهيئة بضبط ومصادرة مجموعة من الأدوية المهربة والمزورة من 60 صيدلية بالتنسيق مع الإدارة العامة للخدمات الصيدلانية بالوزارة وتم مصادرة 110 باكت حكومي من مانع الحمل ميكروجينون وأحيلت القضية للشئون القانونية لاتخاذ الإجراءات القانونية حيالها وإتلاف كمية الماء المقطر الموردة إلى هيئة مستشفى الثورة العام بسبب عدم مطابقتها للمواصفات ولاحتوائها على مولدات الحرارة وإتلاف 15 طن من الأدوية المهربة والمنتهية والمزورة عن طريق مكتب الشؤون الصحية بمحافظة البيضاء

وقامت اللجان المكلفة بالنزول الميداني والتفتيش على مصانع إنتاج الأدوية المحلية وعددها 9 مصانع و3 معامل إنتاج مطهرات خلال العام المنصرم للتحقق من مطابقتها لشروط التصنيع الجيد للأدوية وإبداء الملاحظات الفنية وإبلاغها إلى المعنيين فيها للعمل ولوحظ التزام معظم المصانع بإصلاح الملاحظات المرفوعة من قبل المفتشين وتحسين الأداء من خلال تأهيل الكادر

كما قامت الهيئة بحسب التقرير بإعداد قائمة خاصة بالأصناف الأكثر تزويرا وتهريبا لتعميمها ونشرها على مختلف المنشآت الصيدلية والطبية للقضاء على ظاهرة الادوية المهربة والمزورة او الحد منها.

تهانينا «إبراهيم»

نهنئ ونبارك للاخ العزيز

معمر هائل

بارتزاقه مولوداً جديداً

جعله الله قرة عين لوالديه

المهنئان:

عبدالكريم وطارق عبدالله

لجنة...

وكان رئيس الجمهورية أعلن، الأربعاء الفائت، تشكيل لجنة من أعضاء مجلس الشورى برئاسة وزير الدفاع الأسبق محمد ضيف الله، وعضوية محمد إسماعيل (من أبناء الضالع) واثنين آخرين، وذلك للتحقيق في الأحداث ذاتها.

وذكرت لـ"النداء" مصادر محلية أن اللجنة وصلت أمس الأول إلى مديرية دمت، ويتوقع أن تباشر عملها صباح اليوم.

محافظ الضالع دعا لاجتماع موسع عصر السبت ضم شخصيات ووجاهات اجتماعية من مديرية جحاف لمناقشة الأوضاع في المديرية، حيث لا يزال اثنان من المواقع العسكرية محاصرين من قبل مجاميع مسلحة تابعة للحراك الجنوبي منذ أسبوع، ودعا المحافظ لبذل الجهود لأجل فك الحصار المفروض على الموقعين.

وقالت مصادر حضرت الاجتماع إن المحافظ أعطى لجهود الوساطة المحلية مهلة قدرها 24 ساعة لرفع الحصار قبل استخدام القوة، ما يعني أن الوضع في المديرية الواقعة في المرتفعات الغربية لمدينة الضالع، قابل للتصعيد، سيما في ظل إصرار المسلحين على عدم فك الحصار عن الجنود حتى تنفذ جميع مطالبهم التي تصفها مصادر مستقلة بالتعجيزية.

وفيما ترى بعض المصادر أن حصار المسلحين جاء ردة فعل عقب تعرض مدينة الضالع للقصف المدفعي، يرى مواطنون أن المسلحين يشترطون لرفع الحصار التزام السلطة برفع كافة النقاط والمواقع العسكرية في المديرية، وتعويض المتضررين من المواجهات السابقة مع قوات الأمن والجيش خلال الفترة الماضية.

مصرع...

315 في مدينة مأرب اللواء محمد صالح الشائف مع اثنين من مرافقيه، وإصابة المقدم فيصل القعود ركن استخبارات اللواء، من قبل عناصر مسلحة يعتقد أنها من تنظيم القاعدة، نفذت هجوما عليهم عندما كانوا في طريقهم إلى منطقة صافر.

وحسب معلومات تناقلتها مواقع إخبارية فإن جلال العثماني (40 عاما) من أبناء محافظة تعز، ويعمل في الأمن السياسي بمحافظة عدن برتبة مقدم.

وساطة...

وكذلك حسن العقيلي الذي تتهمه السلطة باغتيال أركان حرب اللواء 315 العقيد محمد صالح الشائف وعدد من مرافقيه عند مفرق حريب، قبل أسبوع.

مصدر قبلي رفيع في تصريح لـ"النداء" قبل أسبوعين، توقع هو وشخصيات قبلية قريبة من أجواء الاتصالات بين مختلف الأطراف، أن تزداد الأوضاع سخونة في مأرب في حال لم يتم إيضاح ملابسات الواقعة.

وأكد أن هناك جموعا من قبائل عبيدة شديدة الحماسة لجابر الشبواني، وهناك أطراف تستغل الواقعة لأغراضها الخاصة.

وقد صدقت تنبؤات المصدر، إذ تزداد الأوضاع سخونة منذ مقتل الأمين العام لمجلس محلي مأرب جابر الشبواني. وقد استبعد المصدر في ذلك التصريح إمكانية السيطرة على جماعات متذمرة من عبيدة، وأن الانقسام في عبيدة قد يؤدي إلى تكرار أعمال التخريب ضد منشآت عامة وحيوية في مأرب.

وكان مسلحون قبليون أقدموا على تفجير أنبوب النفط، فجر السبت، بمنطقة "الحوي" أسفل وادي عبيدة، الممتد من محافظة مأرب شرقاً إلى ميناء رأس عيسى في محافظة الحديدة غرباً. وقال المصدر إن الانفجار رافقه تصاعد ألسنة لهب يلفها دخان كثيف غطى سماء المنطقة.

وقد أثارت العمليات العسكرية على المناطق السكنية سخطاً كبيراً لدى مشائخ وأبناء القبيلة، وتسببت في ترويع النساء والأطفال. وأتت الحملة بعد يوم واحد من توقيع قبائل عبيدة على وثيقة قبلية تقضي "بطرد العناصر المطلوبة أمنيا وعدم إيوائها".

وكان بيان صادر عن مجلس تحالف قبائل مأرب والجوف، حذر، الجمعة الماضية، من تحول مأرب إلى "صعدة أخرى"، في حال استمرت العمليات العسكرية والأمنية على المحافظة.

تهانينا «يعيش»

أجمل التهاني والتبريكات

نهديها للشاب

يعيش يوسف سلمان حبيب

من أبناء الطائفة اليهودية

بمناسبة زفافه الميمون

المهنئون:

محمد شمس الدين، هلال الجمرة،

فارس غانم، حمدي عبدالوهاب،

عبدالعزيز المجيدي، وهيب النصاري،

رشاد الشرعبي

الندا

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الناشر رئيس التحرير

سامي غالب

سكرتير التحرير

بشير السيد

صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون

عمارة البشيري

تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)

التوزيع: سيار 734658242

www.alnedaa.net

Alnedaa.yemen@gmail.com

القاضي الإرياني.. الحاكم التوفيقي القادم من خط تماس الانقسامات اليمنية

ماجد المذحجي
maged231@yahoo.com

شكّل حضور القاضي عبدالرحمن الإرياني على المستوى الوطني، شمالاً على الأقل، صيغة كثيفة لرجل السياسة القادم من "ذهنية التسويات" بمعناها المفتوح، مع احتفاظه بالكثير من الاعتبارات المحافظة التي وسمت تقديراته وإدارته للشأن العام، وتكيفت مع مزاج الدولة التي اعتلى رأسها رئيساً في فترة صعبة، حيث التصور المحافظ هو الذي انتصر وتحكم بمسار البلد بعد أحداث أغسطس نهاية الستينيات، لتصبح المرحلة التي وسمها بأسلوبه الميال إلى التهدئة والترضية وإنجاز حلول وسطى، بين قوى متعاركة، الحاضنة لتحولات عاصفة كانت لابد أن تزيحه لتتصدر واجهة السياسة والحكم.

الإرياني بملامحه المليئة باطمئنان رجل عاف الدم ولم يتلوث به في فترة فاض في أيدي الجميع، رغم كونه كان محايداً بما لا ينبغي له كرجل أول في السلطة أمام التصفيات التي حدثت أثناء أحداث أغسطس، والتي تولى الحكم قبل حدوثها بحوالي العام، استطاع أن يشغل موقعه ضمن اعتبارات التسوية التي احتاجتها اليمن أثناء الاحتقانات الطائفية والمناطقية التي اشتعلت قبل أحداث أغسطس وتفاقمت بعدها، حيث هو ضمناً (الشافعي المذهب والزيدي المعاملة)، والقادم من منطقة (توفيقية) تقع على خط تماس الانقسامات المناطقية الحساسة بين الشمال والمناطق الوسطى في اليمن، علاوة على اقتران حضوره بصورة رجل الدين، والقاضي تحديداً، المليئة بإيحاء العدالة، والمطمئنة لجمهور محافظ على الأغلب، لتشكل كل هذه الخلفية ضمانته الفريدة في الحكم بين خصوم أقوياء معززين بعصبيات شديدة البأس، ثم لتصبح هي ذاتها سبباً في استضعافه والانقلاب عليه كونه مجرداً من ضمانات العصبية، القبلية خصوصاً، وحمايتها، ولكون طابع حكمه (التسووي) والتقليدي متناقضاً مع صيغة الدولة القوية التي أتى بها نائب قائد الاحتياط حينها، إبراهيم الحمدي، للحكم تالياً عليه!

صعد الإرياني للسياسة، والحكم لاحقاً، من طبقة القضاء ذات الموقع الفريد في المجتمع اليمني، فهي ذات اعتبار محترم ومميز ليس تأسيساً على امتياز عرقي كالهاشميين، أو لكونها مؤيدة بقوة القبائل كالمشائخ، بل على امتياز العلم والمعارف ورعاية العدالة. الأمر الذي مكّنها من نيل التقدير والرفعة والامتياز الاجتماعي قياساً بآخرين، ليصبح تحالفها الوظيفي مع الدولة المتوكلية في النصف الأول من القرن العشرين، مدخلها للسياسة، ويصبح القاضي الإرياني، أحد أبرز رموز طبقة القضاء في ذلك العهد، واحداً من رجال الصف الأول في اليمن، ومدشناً لأدوار آل الإرياني اللاحقة في اليمن، التي ميزتهم كعائلة سياسية رفيعة التعليم والحضور في مجالات متعددة.

لقد تميز العهد الرئاسي للقاضي عبدالرحمن الإرياني بتسلط المشائخ على السياسة في اليمن الشمالي، وإمساكهم بمراكز قوى متعددة، فكان الشيخ الأحمر ممسكاً بمجلس الشورى، بينما تقاسم آل أبو لحوم النفوذ في عدد من الألوية العسكرية، علاوة على محافظة الحديدة، وشكل هؤلاء إلى جوار آخرين مراكز النفوذ الرئيسية في الحكم، واتسم الدور السعودي في تلك الفترة بفعالية شديدة في البلد عبر أكثر من منفذ. وإلى جوار ذلك كله، كان على القاضي الإرياني أن يتعايش بصعوبة مع قاض آخر تولى رئاسة الوزراء في نفس العهد، هو القاضي الحجري، حيث اتسمت العلاقة بين القاضيين الوجيهين بالشد والجذب، لتتفاقم كل تلك العوامل صانعة أزمات سياسية خانقة، لم يكن أقلها التغييرات المتكررة في رئاسة الحكومة، أو الاحتقان الذي خلفه تجديد اتفاقية الطائف بغير رضا الإرياني كما شاع، أو قرار سحب الجنسية من الأستاذ النعمان، أو الاغتيالات التي طالت شخصيات يمنية مهمة منها النعمان الابن أو القاضي الحجري ذاته في لندن، وخروج القائد العمري من اليمن بعد أن كان الرجل القوي، منفياً إلى مصر، علاوة على مذبحة المشائخ الشهيرة في بيحان، والتوتر مع الجنوب الذي توج بحرب بين الشطرين عام 1973.

لقد كانت المصالحة مع الملكيين وإعادة إدماجهم في الحكم أحد أبرز معالم عهد الإرياني، حيث مكّن ذلك من إنهاء مرحلة شديدة الصعوبة لليمن الجمهوري، ظل فيه مهدداً باستمرار، ويُعاني انقساماً اجتماعياً خطيراً يتطور بسبب استمرار النزاع مع الملكيين لفترة قاربت العقد، وهي استمرارية أتاحت جعل اليمن ساحة لتصفية النزاعات الإقليمية بطرفيها الرئيسين حينذاك: السعودية ومصر. ولقد مهدت تلك المصالحة الطريق إلى تسوية أهم بالنسبة لليمن الضعيف والمتعب آنذاك: موضعة السعودية، الجار الشمالي القوي والقلق، خارج موقع الخصومة لأول مرة منذ عام 1962.

لقد شكلت فترة حكم الإرياني "حاضناً" لأزمات عديدة عصفت باليمن، سيكون أقلها تشكل نواة الاحتقان الذي عصف باليمن منذ نهاية السبعينيات، مروراً بحرب المناطق الوسطى، إضافة إلى أزمات أخرى، وقد تتسع مسؤوليته أو تقل في الأمر مباشرة، حيث هناك عوامل متداخلة في تلك الفترة تعدت الإرياني لتشمل كافة الأطراف، وهو أمر لا يمكن نقاشه في حال عدم سماع رواية كل الأطراف في تلك الفترة، وهذا ما يستدعي حث أفراد أسرته على الإفراج عن مذاكراته التي يقال إنه دوّنها في سوريا، وتمني مبادرة من الأستاذ مطهر الإرياني، الذي كان سكرتير القاضي لفترة مهمة، لتدوين مذكراته أيضاً عن تلك الفترة.

قلت لك اسمها.. العقيق

منى صفوان
monasafwan@hotmail.com

العقيق.. اسم يثير السؤال عن معناه..! لمن لا يعرف العقيق اليماني، وإن تجاوز سؤال المعنى، عند اليمني، فإن هذا الأخير لن ينجو من سؤال: ولماذا هذا الاسم بالذات... لقناة تلفزيونية!

وإن تجاوزنا الآن الاسم الثقيل للقناة، صاحبة القافين، والقاف هو الأصعب في النطق، لنجتازه إلى مضمونها الإعلامي، والتي يكتب اليوم تحت اسمها "بث تجريبي"، فإن التوقع يشير إلى أن هناك جديداً ربما تود هذه القناة "القافية" قوله، وقد تنجح، ولكنها لن تخفق كثيرا. كون من خارج اليمن يتوقون فعلا لمعرفة البلد المعزول إعلاميا، ويتوقعون أن يقابلوه في بيوتهم.

هناك من يتشوق لسماع لغة اليمن وثقافته، والتعرف عن قرب على قيمته الحقيقية، إنهم فعلا شغوفون لكل قافته... وحروفه اللغوية. فلليمن عشاق كثر... وللأمانة فهو يحظى أيضا، بعدد أكبر من الجاهلين والمتجاهلين له.

فتجربة الإعلام اليمني التلفزيوني، كانت محبطة، فهي لم تستطع اختراق الفضاء وأبقت اليمن في عزلته، وكرست صورته النمطية التقليدية.

فعزلة اليمن التاريخية التي فرضها موقعه الجغرافي قبل ذلك، وأزماته الداخلية بعد ذلك، قبلها الإعلام اليمني التلفزيوني، ولم يسعَ لفكها.

وطبعا في عالم الفضاء لا توجد عزلة، ولكن كيف نظهر؟ وأن نجعل الآخرين منشدين لنا على الدوام، في ظل هذا الزحام والمنافسة، في هذه الفسحة التي لا قواعد ثابتة لها، نكون مضطرين لتقديم أفضل ما يمكننا، و"العقيق" المثيرة للحذر عند البعض منذ بدايتها، تبدأ فعل ذلك، تفعله مسنودة على إرث يمني لم يظهر بعد، وعلى رغبة في تحديث مستوى الإعلام اليمني.. في وقت نحن في أمس الحاجة لقناة يمنية تظهر اليمن البعيد... اليمن الوحيد... اليمن.. السعيد، في عالم الفضاء الذي تغيب فيه اليمن.

"العقيق"، تدشن مشروعها بهدف الوصول إلى خارج اليمن، وبهدف إخراج اليمن، بوجود صورة مشتركة ترضينا وتجذب غيرنا. ببث تلفزيوني يهتم بالصورة، بكل متعة الرؤية وفنونها، وخلف الصورة تهتم "العقيق" بمن الذي سيحررها، أي سيحرر الصورة، والكلمة.

تهتم بمن الذي سيظهر على شاشتها، ومن الذين ستهتم بهم، فهناك أخيرا، قناة يمنية تهتم، وتهتم دون استخدام الطريقة التقليدية، وتسليم الأمر لمختصين لهم خبرة في هذا المجال وليسوا بالضرورة يمنيين، وينعكس ذلك بمستوى الاهتمام بالإنتاج البرامجي، الدرامي الشبه مشترك بين منتجين يمنيين ومنفذين من خارج اليمن، وفي داخل اليمن تخرج الكاميرا أخيرا من صنعاء المركز، وتوجد كاميرا لـ"العقيق" أيضا، خارج اليمن.

"العقيق"، مع مرور الوقت سيبدو اسما سهلا، وبسيطا وشيقا، ولكن هذا ليس بالأمر السهل، فاجتياز صعوبة الاسم إلى سلاسة المضمون، الذي تقدمه القناة، سيعني بذل جهد أكبر، وسيعني أن تشرح كل مرة معنى اسمك.

إن صديقتنا الجديدة، صاحبة الاسم الأصعب، يمكنها أن تفعل ذلك، ولكن، قبل أن نعول عليها، ونسمح لها أن تجذب عشاقاً جدداً لليمن.. فلنتمنَّ أن تنقذ نفسها من الفخ السياسي، الذي أصاب الصحافة، التي هي بطبيعة الحال ابنة السياسة، ولكن ليس على الإعلام التلفزيوني الذي يود أن يخرج للعلن، أن يقع في هذا الفخ.

وكون "العقيق" مشروعاً استثمارياً ذكياً، لأصحابه، فإن هذا لا ينفي غياب هدفها النبيل، حول ما يهمنا نحن كيمنيين "بلا مشاريع تجارية"، وهذا ما يسمح لنا بالاجتماع حول "العقيق".. إن إيجاد سوق جديدة للعقيق (القناة) يعني إيجاد سوق جديدة لليمن، ومستثمرين جدد لبلد خام، بلد يملك الكثير من مقومات الاستثمار، دون وجود استثمار، فيكون دور القناة أهم من دور الهيئة العامة للاستثمار مثلا، كممثلة للحكومة، لأنها تصل لمن لا يصل لهم ولأنها توضح صورة اليمن بعيدا عن المألوف.

إن الفضاء يسمح بذلك، إن اليمن الذي يظهر مقلقلا أمنيا، وإرهابيا، ويعاني من الأزمات، يمكن لإعلام قوي أن يسهم ليس فقط في تحسين الصورة، بل في تهدئة الأمور، لكن عليه أن يكون ذكيا وحساسا... لهذه النقطة في بلد هو خام فعلا كاليمن.

فقد كانت مهمة كسر عزلة الفضاء، هي مهمة الحكومة، على مدى السنوات السابقة وأخفقت فيها كل الحكومات العربية، لأن الفضاء لم يعد يتسع لأصواتها الرسمية، التي لم يعد يصدقها أحد، وسمح هذا لمنافسة القنوات الخاصة التي تتجنب الصبغة الرسمية، وتكفر بالأهمية السياسية، وتعتنق الأهمية الاقتصادية لها، كرأس مال يحرك ويدير الفضاء ليعيد إنتاج نفسه كسلطة منفردة بذاتها، حتى وإن تحالف المال مع السلطة، لإنتاج إعلام قوي، وهو كان دائما يفعل ذلك، فإنه يرجح الكفة لصالح الإعلام صاحب الصوت الأكثر تأثيرا، وهذا ما جعلنا نشاهد قنوات فضائية عربية ترتبط بالطبقة السياسية العربية، دون أن نشعر أنها تعبر عن رأي الحكومات العربية... وهذه تهمة صريحة، لا يعفى منها أحد.. ولا حتى القناة حسنة السمعة.. "الجزيرة".

واليوم في عالم الفضاء لم يعد للحكومات دور، إنها فقط تحاول أن تحابي أصاحب النفوذ الجدد، أو تختفي وراءهم، وأصبح للأفراد ذات أهمية الدول، فمن الذي سيشاهد اليوم قناة حكومية لمصر مقابل قنواتها الخاصة، وكذلك الأمر في الخليج، وهذا ما كان يحدث لقناتنا الرسمية، فالقنوات الرسمية مهما كان بريقها فمرتادوها أقل حتى من اليمنيين أنفسهم، ويبقى الفضاء هو فضاء الأقوياء، الذين فرضوا ثقافتهم. لذا يغنى الفن الخليجي بأصوات لبنانية ومصرية وتونسية مشهورة، المال صنع تاريخا وتراثا وفنا، واليمن بلد الفن والتراث خرج من المعادلة، وهو ما ليس عادلا بالمرة، "لذا تستحق "العقيق" أن نجتمع حولها"، إن كانت ستعيد تنظيم اللعبة، وتعيد لليمن بريقه عربيا.

خرج اليمن من اللعبة، لأنه كان الأفقر فضائيا، واليوم عليه أن يستعيد مكانته، وسلطة المال أشد من سلطة السياسة، ولكن لأننا كإعلاميين وكيمنيين نحتاج أن يُسمع صوتنا، فإن "العقيق" يعول عليها أن تحقق ذلك، نأمل ونخاف، ونجتهد معها، وإن أخفقت فيمكن إصلاح الإخفاق، ولكن الأهم أن تبدأ، وألا تخيب ظننا.

صاحبة الاسم القافي.. العتيق.. تدشن الآن مرحلة جديدة في الإعلام اليمني التلفزيوني.. نتابعه بخوف وأمل.. وسواء نطقتها يا صديقي "عئيق" أو "عجيج" أو "عكيك"... ففي كل الأحول، أنت تشاهد قناة يمنية.

فظاعة انتهاك الثروة السمكية وسيادة المياه اليمنية والصيادين أيضاً

■ الحديدة - عبدالرحمن رامي

طفت على سطح البحر الأحمر العديد من المشاكل التي باتت تمثل أرقاً ثقيلاً لبعض الصيادين، وهاجساً مستديماً للبقية، كذا تأثرت شواطئه بتأثير لا يقل ضرراً عن مشاكل العمق.. على الشاطئ يعاني الصيادون تدهور وضع ميناء الاصطياد البحري في الحديدة، وفي العمق يقاسون قرصنة الأجانب وسمسرة الخفر، ما يلقي بتبعاته على آلاف الأسر التي تعتمد في معيشتها على الصيد بصورة أو بأخرى. كذا يتأثر اقتصاد البلاد الذي يعاني كثيراً من الرضوض والوعكات، ولا يقوى على تحمل المزيد، بيد أن دعمه من باب الصيد هو الأكثر جدوى وراحة بال إن توفرت الرغبة الجادة في ذلك.

لكن ما يبدو واقعاً أن تلك المشاكل آخذة في التفاقم على حساب الجميع، فهناك قرصنة متزايدة في البحر الأحمر، إذ يتكرر مسلسل اعتداءات السفن الأجنبية على قوارب الصيد اليمنية العزلاء من كل شيء عدا عدة الاصطياد.. وفوق ذلك يؤكد الصيادون تعرضهم للاحتجاز والمضايقات المتكررة من قبل الانتهاك الإريتري للسيادة اليمنية البحرية.

خفر السواحل الإريترية في عمق المياه الإقليمية اليمنية، في انتهاك للسيادة والقانون.. تبعاً لذلك يهان الصيادون اليمنيون دونما جنحة، تصادر قواربهم ومعداتهم، ويتعرضون لاعتداءات تصل حد القتل.

على رصيف الاصطياد البحري بمدنية الحديدة يعاني الصيادون اليمنيون مع سلطات الشاطئ الكثير.. مهنة محفوفة بالمخاطر في عمق البحر، وعلى رصيفه، تسود فوضى الجبايات والفساد والتسلط، وتغيب الأطر العمالية والمدنية والرسمية التي تسمع لهم، وتنصفهم، وتحميهم، يقول الصيادون.

توجهت "النداء" إلى الشاطئ، حيث ميناء الاصطياد البحري في الحديدة، حتى تسمع عن كثب أنين الصيادين الذي غالبا ما يضل صوته الأسماع، خصوصاً إذا كان نداء استغاثة في العمق.. كذا حاولت تبيان وجهة نظر السلطة المحلية ومدى تقييمها لمشاكل وهموم الصيادين، وجهودها في حلها أو التخفيف منها.

انتهاك السفن المصرية

باكراً، ذات صباح قريب، كان يرسو قاربه على رصيف ميناء الاصطياد البحري بعد عودته ورفاقه من رحلة اصطياد باكرة.. بدا متذمراً للغاية مما يواجه الصيادين اليمنيين في مياههم الإقليمية.. "السفن المصرية تُمارس انتهاكات مُتكررة ضد الصيادين اليمنيين في مياهنا الإقليمية اليمنية منذ بضع سنوات". يضيف الصياد محمد خادم بأن البحارة المصريين يعتدون على الصيادين اليمنيين بقطع شباكهم وتكسير قواربهم دونما اكتراث لا بالإنسان ولا بالقانون والسيادة البحرية لليمن".

لا يقتصر ذلك الضرر على الصيادين وقواربهم، فالبيئة البحرية اليمنية في شواطئ البحر الأحمر تتعرض شعبها المرجانية للتدمير والتفجير والجرف، دون اعتبار للبيئة البحرية بشعبها وأحيائها البحرية.. بحسب هذا الصياد فإن ذلك يتم بشكل متعمد، متسائلاً في نفس الوقت، عن الصمت المريب للجهات الحكومية وكأنها قد قامت سلفاً ببيع مساحات بحرية لهذه السفن دون أن يعرف أحد..!

انتهاكات السلطات الإريترية

لا يقتصر الأمر على بعض السفن والبحارة المصريين، إذ يتعرض صيادو الحديدة لاعتداءات وانتهاكات وإساءات ممنهجة بشكل أوسع من قبل السلطات الرسمية الإريترية ممثلة بخفر سواحلها.. تناقلت وسائل الإعلام المحلية أخباراً عن العديد من تلك الحالات، التي تتعرض فيها قوارب الصيد اليمنية للمصادرة من قبل سلطة خفر سواحل إريتريا، دون مراعاة للأنظمة ولا للقوانين البحرية، ودون احترام لسيادة اليمن على مياهها الاقليمية، وفقا لعديد صيادين تحدثوا لمراسل "النداء" في الحديدة.

وأكد مصطفى جابر الزرنوقي، رئيس جمعية الفنار السمكية بالحديدة، أن الاعتداءات الأجنبية على قوارب الصيد اليمنية غدت ظاهرة، وأنه لا يبدو أن هناك من يستطيع ردع القراصنة الإريتريين بالقانون، متهماً السلطات الإريترية بممارسة القرصنة عبر خفر سواحلها، وفرض إتاوات على الصيادين اليمنيين لصالحها.

الصياد سالم حسن يوسف طليحي، أكد أن اللنشات البحرية التابعة لخفر السواحل الإريتري تنتهك المياه الإقليمية اليمنية، بشكل مستمر، وبطريقة مستفزة كأنها بقصد التحدي.. وهذه الاستفزازات تتزايد كل مرة، وقد لوحظ تضاعف بلاغات الصيادين اليمنيين إزاء مظاهر الانتهاك الإريتري للسيادة اليمنية البحرية.

طليحي تحدث عن انتهاك سيادي خطير -بتعبيره- فاللنشات الإريترية تصل حدود "جبل الطير"، وهناك تصادر عنوة قوارب الصيادين اليمنيين وأدواتهم ومعداتهم، مشيراً إلى مصادرة خفر السواحل الإريتري لأكثر من 200 قارب صيد ليمنيين في مناطق ذات سيادة يمنية، وبطريقة غير قانونية، حيث تقوم أثناء ذلك بضرب النواخذ وإلحاق الضرر الجسيم بالأدوات والمعدات التابعة لقوارب صيدهم.

يضطر الصيادون الذين تم احتجازهم من قبل خفر السواحل الإريترية، إلى دفع فدية تقدر بـ2300 دولار للقارب الواحد بمعداته.. ويعيب الصيادون اليمنيون صمت حكومة صنعاء على هكذا انتهاكات بحق سيادة الدولة قبل أن تكون اعتداءات على الصيادين، تكبدهم خسائر فادحة.

يقدم الصيادون بلاغات للسلطات اليمنية حول الانتهاكات التي يتعرضون لها، منادين بالتدخل لحمايتهم، غير أن المسؤولين يردون بسؤالهم عن سبب انتهاكهم للمياه الاقليمية الإريترية، وكأن الجانب اليمني يؤمن مياهه الاقليمية بشكل تام، في حين يبدو حضور السلطات اليمنية في مراقبة المياه الاقليمية شبه منعدم، طبقا للصياد أحمد غربي.

يرفع الصيادون في الحديدة مناشدتهم للسلطات العليا في صنعاء، منادين بالتدخل العاجل لحماية مواطنيها وسيادتها على مياهها الإقليمية من الانتهاكات التي يقوم بها البحارة المصريون وخفر السواحل الإريتري، الذين يعدون الأكثر جرأة على انتهاك السيادة اليمنية والاعتداء على الصيادين ومصادرة ممتلكاتهم، ويؤملون عليهم التواصل مع القاهرة وأسمرة لوضع حد لهذه الانتهاكات، تزامنا مع توفير الرقابة الفاعلة على المياه اليمنية من جانب السلطات المعنية.

ودعا الزرنوقي رئيس دائرة أفريقيا في الخارجية اليمنية الى تحمل مسؤوليته تجاه قضية الصيادين، والتواصل مع السفير اليمني في أسمرة وإلزامه بما تم الاتفاق عليه، وبما ورد في بنود الاتفاقية البحرية مع إريتريا التي أشرفت عليها كل من فرنسا وهولندا.

بحسب مصادر "النداء" فقد احتجت الخارجية اليمنية قبل شهرين تقريباً لدى سفير أسمرة في صنعاء من ممارسات خفر سواحلهم، مطالبة بوضع حد لتلك الاعتداءات، غير أن جديداً لم يتغير في واقع الصيادين بما يخفف من المخاطر التي تتهددهم.

انتهاكات سلطات الداخل

لليمن مياه اقليمية مترامية الأطراف، لكن قبالة الحديدة، يجد الصيادون اليمنيون أنفسهم محصورين لا يجدفون بقواربهم سوى في ممر "جبل الطير" الجزيرة اليمنية المعروفة بثوران بركانها العام الماضي، وهذا الممر خاضع للسيادة اليمنية، غير أنهم لا يسلمون من الاعتداءات الأجنبية، وخصوصا المصرية منها والإريترية.

تلك المعاناة التي يتكبدها الصيادون في العمق الإقليمي، لا تشفع لهم بالحظوة بمعاملة أفضل في الداخل العاجز عن ضبط سيادته البحرية، فبدلاً من أخذ بلاغات الصيادين على محمل الجد، والتحقيق فيها ومتابعة المصادر منها، يعودون ليتعرضوا لابتزاز على الشاطئ حيث كانوا يأملون الخلاص.

فقد أبدى عدد من الصيادين استياءهم من الانتهاكات الداخلية التي لا تقل شأنا عن الخارجية، فقد تعرضت قوارب تابعة لصيادين يمنيين -منها صيادو الجمبري- للسحب من قبل لنشات خفر السواحل اليمنية في ظروف يقولون إنها تعسفية وغير قانونية، ملحقة بها الكثير من الأضرار المادية جراء تلف ما بها من صيد، وهو ما يدفع الصيادين إلى رمي كميات كبيرة من الأسماك المصطادة في البحر بعد تلفها جراء هذه الانتهاكات غير المبررة.

كذلك يشكون من قيام أفراد نقطة الميناء البحرية التابعة لخفر السواحل في ميناء الاصطياد السمكي بالحديدة، بابتزاز الصيادين وإلزامهم بدفع مبلغ 2000 ريال أثناء الدخول والخروج، دون مسوغ قانوني ودون سندات رسمية، مناشدين السلطات المحلية والمركزية النظر في هذه الجبايات وغيرها من المشاكل التي تواجههم في الميناء من قبل خفر السواحل، علما أن من لا يدفع تلك الجبايات يمنع من الدخول صبيحة اليوم التالي.

فساد على الرصيف

يبدي الصيادون تذمراً شديداً من ممارسات تطفيشية لمكتب وزارة الثروة السمكية بالحديدة، وخفر السواحل اليمنية -المنطقة الغربية وجهات إدارية أخرى، حيث يتم تحصيل مبالغ مالية من الصيادين تقدر بمئات الآلاف من الريالات خارج ما هو مقرر لخزانة الدولة، كما يقوم بعض أفراد خفر السواحل بابتزاز الصيادين القادمين من البحر، بطريقة غير معتبرة قانوناً، ما يجعل الوضع طارداً يصعب عليهم التعايش معه. وقال ناصر الكوكباني الذي يعمل في المؤسسة العامة لتسويق الأسماك، إن الوضع أصبح مزرياً ولا يطاق، وفوق ما يمكن تصوره ووصفه، متمنيا أن يكون هناك جهة قادرة على إنقاذ ميناء الصيادين، وتقدير معاناتهم والتخفيف منها.

الجمعيات السمكية التي فشلت

برغم قيام الصيادين في مدينة الحديدة بتأسيس كيانات لهم تتمثل في "جمعيات سمكية"، إلا أن أحلامهم تلاشت حين فشلت أو "تعثرت" بعض هذه الجمعيات السمكية في غضون فترة قصيرة.

تبنت تلك الجمعيات أهدافاً طموحة، تحفظ حقوق الصيادين، وكرامتهم أيضاً، وتطوير مهاراتهم، لكن فشلها يرجع الى قلة الدعم من قبل السلطات والصيادين أنفسهم، وانتشار العديد من الجمعيات لكل مجموعة بدلا من التوحد تحت راية جمعية واحدة تدار بشفافية

نماذج من ضحايا القرصنة البحرية في البحر الأحمر

أحد الضحايا ممن التقتهم "النداء" في ميناء الاصطياد السمكي بمدينة الحديدة، هو الصياد محمد أحمد فرتوت، 45 عاماً، ويقول إن خفر السواحل الإريتري قام بمصادرة قاربه في المياه الإقليمية اليمنية في البحر الأحمر بالقرب من الممر الدولي المائي بين البلدين، وقد مر على احتجاز قاربه 3 أعوام دون قدرته على استعادته من السلطات الإريترية.

وأضاف فرتوت: بعد أن قام خفر السواحل الإريتري بمُصادرة قاربي لدى السلطات هناك وفي ممر مائي دولي دون دخولي في مياه إريتريا الإقليمية، عدت للحديدة وقمت بإبلاغ السلطات اليمنية ممثلة في خفر سواحلها بالبحر الأحمر، كي تتعاون معي في استرجاع قاربي وقوارب رفاق آخرين محتجزة لدى السلطات الإريترية، لكن رد خفر السواحل في بلادي يفيدني بأن عليّ لوحدي استرجاع قاربي من السلطات الإريترية، يقولون لي "روح طلع حقك بنفسك". مؤكداً أنه لا يقدر على العراك مع الإريتريين، ولم يرتكب أية مخالفة حدودية.

وأبدى فرتوت استياءه من الأوضاع البحرية في منطقة البحر الأحمر، معتبراً إياها غير مطمئنة أو مريحة جراء العبث الذي تمارسه القوات الأجنبية والدخيلة ضد الصيادين اليمنيين. فضلاً عن تراكم الديون عليهم جراء فقدانهم قواربهم المحتجزة لدى سلطات إريتريا.

بلاغات الصيادين لدى السلطات اليمنية

ويذكر الكثير من الصيادين المُنتهكين من قبل السلطات الإريترية أنهم يلجؤون إلى السلطات اليمنية ممثلة في خفر سواحلها بمنطقة البحر الأحمر بالحديدة، لتحرير بلاغات "انتهاك" ومُصادرة لقواربهم ومعداتهم بطريقة تعسفية مخالفة للقانون، وحسب ما ذكروا عدم ارتكابهم مخالفة حدودية مع الجارة إريتريا، لكن في المقابل لا يجدون أي تعاون في قضيتهم من قبل السلطات اليمنية في التواصل مع سلطات الجانب الإريتري في سبيل إطلاق قواربهم التي عاد البعض بدونها لقيمة الغرامة الباهظة وغير القانونية، وإطلاق سراح متحجزين آخرين وقواربهم، ظلوا يعانوا ظروف السجن والتحقيق والتعسف لدى السلطات الإريترية.

الصياد عبده ناجي بشارة تعرض لمصادرة قاربه في البحر الأحمر "من قبل السلطات الإريترية قبل 3 أشهر دون وجه حق"، وأضاف: "أطلقت سراحي بعد فترة، وظلت محتجزة لقاربي، لعدم قدرتي على دفع غرامة مالية تقصم الظهر. وقمت بإبلاغ خفر السواحل لدى السلطات اليمنية في الحديدة والخوخة، لكن الأخيرتين أبدتا تجاوباً معهما وردتا: سوف نطالب باستعادة قواربكم من سلطات إريتريا. لكن دون طائل.

ومثل حالته بدا الصياد الطيب سالم، فقد تعرض قاربه للنهب والاحتجاز من قبل السلطات الإريترية قبل عام، فأبلغ مدير خفر السواحل بميناء الاصطياد السمكي بالحديدة "لكن البلاغ لم يفدني في شيء منذ تاريخ الاحتجاز وحتى اللحظة"، قالها متنهداً.

وذكر بشارة عن البلاغات المتلقاة من قبل خفر السواحل اليمني بأنها كثيرة، ومنها بلاغات صيادي "الخوخة" إحدى المديريات الساحلية جنوب محافظة الحديدة، وبأن الشيخ ناصر زيد أحد أعضاء مجلس النواب عن مديرية "حيس"، على خلفية تعرضهم لما وصفه بـ"الانتهاك" من قبل خفر سواحل إريتريا.

عدد القوارب المحتجزة

لا توجد إحصائية دقيقة بعدد القوارب المحتجزة لدى السلطات الإرتيرية، ولم تمكّنا الجهات المعنية من إحصائيات الشكاوى التي سجلتها من صيادين يمنيين. لكن الصيادين يؤكدون أن عدد القوارب المحتجزة يصل إلى حوالي 200 قارب صيد. وقد تصل إلى ضعف العدد بحسب آخرين.

في حين يقول بشارة إن عدد ما شاهده من قوارب لصيادين يمنيين محتجزة لدى سلطات إريتريا، يتجاوز الـ500 قارب صيد.

ويناشد الصيادون اليمنيون السلطات المعنية التدخل لدى السلطات الإريترية لإطلاق سراح المحتجزين وقواربهم ومعداتهم، وحمايتهم في المياه الإقليمية اليمنية، والتفاعل مع بلاغاتهم (المتكررة) دون العمل بنجدة المبلغين من الصيادين في استعادة قواربهم ومعداتهم من قبل خفر السواحل الإريتري، وإيجاد طريقة تعامل حازمة مع هذه السلطات "المُستهترة" بالسيادة اليمنية على مياهها الإقليمية وبحياة الصيادين اليمنيين الذين ضاقوا ذرعاً بتصرفات إريتريا "القاسية" حسب قولهم.

برأته محكمة ميدي لكن خفر سواحل الحديدة يرفضون إطلاقه
قارب متهم بالتهريب

يسرد الصياد إبراهيم عوض قصة احتجاز قاربه حيث يقول: "أحتجز قاربي من قبل قائد الجزر اليمنية في ميدي بمحافظة حجة، في شهر يوليو 2009، كان بتهمة أنني أقللت على متنه ركاباً سودانيين بطريقة "التهريب" في البحر الأحمر. والحقيقة أنني لم أكن أقود القارب حينها، حيث كان مع أحد الأولاد –ولد أختي– 16 عاماً. ويقول بأنه تعرض للتحايل من قبل جنود يعملون في خفر السواحل.

وأطلع عوض "النداء" على القصة الكاملة لاعتقاله، قائلاً: "تم سجني في حجة لمدة 14 يوماً، وجلست هناك أطالب بإطلاق سراحي من سجن حجة ومعي قاربي، فيقال لي القارب محجوز من قبل خفر سواحل الحديدة. بعد ذلك تم إطلاق سراحي من سجن حجة ومعي قاربي، وكان بأمر من محافظ حجة. لكن خفر السواحل في الحديدة أعاد حبسي في مركزي الحديدة لمدة 14 يوماً." مشيراً إلى أنه حضر فترة التقاضي وأنه صدر حكم بحقه من محكمة ميدي بحرض قضى بإطلاق قاربه، وبرأه من التورّط في التهمة المنسوبة إليه من قبل خفر السواحل، لكن هذه الجهة تأبى إطلاق القارب وترفض الحكم الصادر من محكمة ميدي.

ولفت إلى أن خفر السواحل يرفضون حكماً قضائياً صادراً من محكمة ميدي –حجة، ومذكرات النيابة، رغم تنفيذ جميع طلباتهم. حيث مايزال القارب محتجزاً في ميناء الاصطياد البحري بالحديدة، معرضاً ومعداته وأدواته للتلف والخراب.

وتساءل عوض: "لا أدري ماذا يريدون بعد كل ذلك؟.. أنا حائر في أمري، فآخر طلب لهم قالوا يريدون أمر إطلاق القارب من الوزارة (يعني وزارة الداخلية). لقد عجزت حيالهم في الأمر حيث لم يقبلوا بكل الإجراءات القانونية والقضائية".

وناشد الصياد إبراهيم عوض السلطات أن تعمل على تطبيق الحكم القضائي الذي قضى "بإطلاق سراحه وقاربه". لكن خفر السواحل بالحديدة "أعاد حبسه واحتجاز قاربه في مكان آخر".

وتحدث بأسى عن تجاهل أو عدم إعطاء أحكام القضاء أي اعتبارات، قائلاً: "نحن نعرف أنه لا سلطان على القضاء، فلماذا ألقى كل هذا التعب؟". ومذكراً السلطات بأن أفراد أسرته 9، فكيف يعولهم وقد ضاقت الظروف.

ومهنية، كما أن بعض الجمعيات الفاعلة قد فشلت بفعل ضغوط وتأثيرات رسمية. ويتهم الزرنوقي رئيس جمعية الفنار السمكية، وزارة الثروة السمكية بعرقلة عمل الجمعيات السمكية وإفشالها.

وإذ يحمل قاسم محمد عبده الذي أسس جمعية سمكية جزءا بسيطا على عاتق الصيادين أنفسهم، كسبب لتلاشي هذه الجمعيات، إلا أنه يتحدث عن "تدمير" مُتعمد من جهات في السلطة بهدف عرقلة عمل الجمعيات السمكية حفاظاً على مصالحها.

ميناء الاصطياد

هنا لا يتوفر مقر مناسب لمكتب الثروة السمكية، ولا وجود حتى لثكنة صغيرة لخفر السواحل، ولا أطلال لجمعيات الصيادين المندثرة، لكن الجميع يكتظون بغرفتين ضيقتين متلاصقتين إحداها "غرفة مالية الحكومة"، والأخرى إدارية تعج بالصيادين، في حين يتزاحم تحت "هنجر الميناء الرئيسي" مدير أمن الاصطياد –إدارة الأمن البحري، مع موظفيه في غرفة هي أقرب أن تكون زنزانة انفرادية.. هنا لا يتوفر أيضا مقر لهيئة الأرصاد الجوي يلبي حاجة الصيادين والعاملين في الميناء والمجاورين من معرفة أخبار التقلبات المناخية. وإضافة لذلك لا وجود لأية جهة حكومية أو تعاونية تتولى تقديم الخدمات الفنية للصيادين في ما يتعلق بقواربهم ومعداتهم وأدواتهم.

يكتظ الجميع في هذا الميناء الصغير الشبيه بالمحوى، صيادون، بسطاء وتجار الأسماك والشاحنات "الكوانتر" التي تحمل الأسماك للمدن داخل اليمن وخارجها.، وينتشر المتسولون رجالاً ونساءً بشكل يبعث على الأسى، ومعهم خفر السواحل الذين يؤرقون الصيادين بكثرة مطالباتهم، وبحسب إفادة أحدهم فإن من يرفض دفع الإتاوات لقلة محصوله من الصيد، يقوم خفر السواحل برميها في البحر.

ضرائب لغير الحكومة

ضرائب ميناء الاصطياد تذهب أكثرها لغير خزينة الدولة.. وأصبح التهرب الضريبي سلوكاً معتاداً بسبب الابتزاز الضريبي الذي يمارس بحق الصيادين، ويتحدث البعض عن أنهم يدفعون مبالغ مالية كضريبة إلا أن المختصين يمنحونهم سندات بأقل من المدفوع، أحياناً بـ50%.

وخلال 3 أيام من التردد على الميناء، لم تتمكن "النداء" من لقاء مدير مكتب المالية (الحكومي) بمكتبه الصغير داخل الميناء، لأخذ رأيه حول شكاوى الصيادين من بعض التحصيلات غير القانونية، ويتواجد في ذات المكتب موظف آخر رفض الإدلاء بأية معلومات باعتباره غير مخول بذلك.

واعتذر العقيد محمد عبدالله السنحاني مدير أمن الاصطياد البحري بإدارة الأمن البحري التابعة لخفر السواحل بالحديدة، عن التعليق على الشكاوى المقدمة حول القرصنة والاعتداءات الاجنبية، وقال إن هناك لجنة من وزارة الثروة السمكية في صنعاء سابقاً ترافقها وسائل الإعلام الحكومية، للتحقق من الأوضاع البحرية هنا، وقدمنا لهم ما يمكن تقديمه من معلومات، مشيرا إلى أنه يتحفظ على التصريح من أجل المصلحة العامة وعدم تأزيم الاوضاع أكثر مما هي عليه في صعدة والجنوب.

الصيادون: نريد لقمة عيش فقط..

مطالب الصيادين تبدو مشروعة، فهم يناشدون السلطة العمل الجاد على فرض سيادتها على مياهها الإقليمية وحمايتها من "القراصنة الإريتريين"، وانتهاك السفن المصرية الأخرى.

ويطالبون بمساواتهم مع "الجمعيات السمكية" في محافظتي حضرموت وعدن، وتحسين ظروفهم من خلال مهنة الصيد التقليدية، وتوفير الخدمات وتقنين الجبايات، والنظر في شكاواهم من مضايقات الأمن البحري، وإعادة النظر في وضع الميناء إدارياً وأمنياً.

على خلفية نزول لجنة لإزالة مخالفات بناء عشوائي في المدينة التاريخية

قتيل و3 جرحى في إطلاق نار من قبل جندي في زبيد

● القتيل سعيد أحمد داوود

● الجريح حسن جناح

● الجريح محمود حسن جناح 22 عاماً

■ زبيد - "النداء"

شهدت مدينة زبيد، الثلاثاء الماضي، مصرع شخص وإصابة 3 آخرين بجروح عندما أطلق أحد جنود الأمن المركزي النار باتجاه مواطنين كانوا متجمهرين أمام اللجنة المُشكلة من التخطيط الحضري والأمن لإزالة مُخالفات بناء لمواطنين -قيل إنها عشوائية- طبقاً للجهات الرسمية.

وإلى جانب سعيد أحمد داود المعمري (25 عاماً) الذي أصيب بطلق ناري في رأسه فارق على إثره الحياة، جُرح 3 آخرون هم: عمر أحمد قائد معروف (23 عاماً)، حسن جناح (60 عاماً)، ومحمود حسن جناح (22 عاماً) برصاص الجندي نفسه.

وحسب شهود عيان فإن عملية إطلاق النار من قبل الجندي، وهو مرافق لأحد مسؤولي التخطيط الحضري، نحو المواطنين في "ربع الجامع" أحد أحياء المدينة التاريخية، كانت بشكل عشوائي.

الحادث أصاب المواطنين في زبيد بالغضب، حيث طالبوا السلطات بإصدار قرار حاسم بشأن المدينة "التاريخية"، حيث فوضى البناء والهدم، وبسرعة مُحاكمة "القاتل" الذي لاذ بالفرار برفقة أحد المسؤولين بعد وقوع الحادث، ما لم فإنهم يرفضون مشروع الحفاظ على المدينة التاريخية.

ورفض المواطنون بعد قيامهم بنقل القتيل والجرحى إلى مستوصف القدس بزبيد للعلاج، تسليم جثة القتيل لسلطات الأمن، مُطالبين السلطة بإجراء تحقيق عاجل ونزيه في الحادث، ومتهمين في الوقت نفسه إدارة أمن زبيد بتهريب "القاتل"، ومحملين مدير الأمن هناك مسؤولية وقوع الحادث.

مساء يوم الحادث، حضرت لجنة تحقيق من إدارة أمن الحديدة والمعمل الجنائي بالحديدة ومدير أمن زبيد، لمعاينة مسرح الجريمة، ثم توجهت لمعاينة جثة القتيل المتحفظ عليها من قبل أولياء الدم والمواطنين في مستوصف القدس، كما قامت بعقد اجتماع في إدارة أمن زبيد لجمع محاضر الاستدلالات في ملف القضية.

أولياء دم القتيل وجمع غفير من المواطنين قاموا مساء الثلاثاء الماضي بتشييع جُثمانه مُطلقين عليه لقب "شهيد الآثار في زبيد" المدينة التاريخية المهددة بالخطر على قائمة التراث العالمي لدى منظمة اليونسكو، ومُرددين أثناء تشييع الجنازة شعارات "رفض الآثار" و"النهب باسم الآثار" و"القتل باسم الآثار".

واعتبر مدير إدارة أمن زبيد وليد مقبل ما حدث في "ربع الجامع" بمدينة زبيد صباح الثلاثاء الماضي، جريمة ارتكبها جندي تابع للأمن المركزي بحق "المعمري" و3 آخرين، جميعهم كانوا عابري الطريق، أثناء تجمهر مواطنين حول لجنة إزالة المخالفات في مكان الحادث.

وليد مقبل وهو ينفي الاتهام عنه أنه المسؤول عما حدث، قال لـ"النداء": إن بعض ذوي السوابق الذين تم ضبطهم سابقاً بواسطة إدارة الأمن في قضايا جنائية، استغلوا فرصة وقوع الحادثة و"هياج" السكان لتأليبهم عليه، بأنه المسؤول عما حدث.

وأضاف: "أنا شخصياً من قام بإسعاف المصابين إلى المستشفى، كما قمت عند فرار الجندي مرتكب الجريمة حينها برفقة أحد المسؤولين في التخطيط الحضري بالحديدة، بإبلاغ نقطة تفتيش للأمن في كيلو 16 بالحديدة، وتم القبض على السيارة وتسليم الجندي القاتل لسلطات الأمن هناك.

وأشار مقبل إلى أن "هذه جريمة يتحمل مسؤوليتها جندي فاشل أساء لنفسه وللأمن أولاً، فقد التحلي بالصبر والمرونة تجاه السكان المُتجمهرين لحظة وقوع الحادث، المُنفعلين بسبب قيام لجنة مُشكلة من التخطيط الحضري والأمن بإزالة مُخالفات عشوائية في شوارع المدينة، ما أدى لضيقها وعرقلة حركة السير في بعض جهات المدينة. وعلى هذا الجندي تحمل مسؤولية تصرفه الطائش بمُفرده أمام القانون.

الخميس الماضي، وبعد يومين من الحادثة، تظاهر المئات من المواطنين في الشوارع الرئيسية لمدينة زبيد، في مظاهرة حملت اسم "شهيد الآثار"، رفعوا خلالها شعارات "لا للآثار" و"لا للنهب باسم الآثار" و"لا آثار بعد اليوم".

المتظاهرون مروا من أمام منزل القتيل سعيد معمري مُتجهين نحو إدارة المديرية، رافعين صور الرئيس وأعلام اليمن وصور "الشهيد" وشعارات رافضة للآثار، منادين الرئيس "نحن نفديك بالدم، لكننا نرفض مشروع الحفاظ على الآثار إذا كانت تُستباح بها دماءنا، مُطالبين السلطة بسرعة محاكمة "القاتل".

مدير أمن زبيد وهو يتحدث أمام المتظاهرين خاطبهم بأن الجميع متضررون مما وصفه بـ"مشاكل آثار زبيد"، وبأن السلطات الأمنية سوف تعيد الجندي "القاتل" لمحاكمته في زبيد، حيث مكان الجريمة.

وقال إن لجنة من مجلس النواب سوف تنزل إلى زبيد لتقصي الحقائق حول كل ما يتعلق بمشاكل الآثار، وما نتج عنها من جريمة قتل راح ضحيتها شاب و3 جرحى لا علاقة لهم بما حدث.

وأضاف: "فقط علينا في هذه اللحظة التحلي بالصبر واحتواء غضب السكان المتأثرين بالجريمة، وأن الكل يعرف وضعه لولا بعض المغرضين من أرباب السوابق".

مضيفاً: "حينما قامت لجنة سابقاً بإزالة مخالفات بناء عشوائية لمدير الآثار السابق "المقبولي" في زبيد، سارت الأمور بشكل سلس، حيث تقبل المواطنون مسألة هدم مخالفات عشوائية قدرت بـ18 مخالفة في شوارع مدينة زبيد، كما أن الكثير قام برط "الجريمة" بالآثار ربطاً خاطئاً، هي لا تتعلق بالآثار في زبيد، لكنها تتعلق بمخالفات بناء عشوائية في شوارع زبيد.

وقال مقبل: "اللجنة التي نزلت لزبيد يوم الثلاثاء لإزالة مُخالفات بناء عشوائية، مكلفة قانوناً بتنفيذ توصيات مجلس الوزراء ذات العلاقة. وإنها تمثل الجهات المختصة، لكنها لم تكن تعلم أنها ستواجه يوماً صعباً كالثلاثاء.

وحسب مدير أمن زبيد فإن الشاب القتيل وحيد أسرة يعول والدته وعددا من الأخوات، وإن السلطات الأمنية في محافظة الحديدة وبتوجيهات من وزير الداخلية سوف تقوم بتعويض أولياء الدم التعويض العادل، وسوف تقوم بكامل واجبها حيال ذلك.

"سياج" تعزز الديمقراطية والحقوق بين الأطفال بقصص مصورة

أكملت منظمة سياج لحماية الطفولة، الخميس الماضي، تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع "تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان بين الأطفال"، المنفذ بتمويل من مفوضية الاتحاد الأوروبي. ويتمثل المشروع في توزيع أكثر من 3000 نسخة من سلسلة قصص الأطفال "عريفو في بيتنا"، في عدد من مدارس وادي حضرموت ومحافظة تعز وأمانة العاصمة.

وفي بلاغ صحفي، أكدت المنظمة أن المشروع يهدف إلى بناء ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان في وسط النشء، سعياً إلى تحولها لسلوك شخصي في حياتهم وممارستهم مستقبلاً. معتبرةً أن المشروع "يعد الأول من نوعه على مستوى اليمن". مشيرةً إلى أنها تنفذه بالتعاون مع مكاتب وزارة التربية والتعليم في المحافظات المذكورة.

ولفتت في بلاغها إلى أنها "اختارت أفضل 3 مدارس من كل محافظة من حيث توافر الإمكانيات المدرسية كالمكتبة وصالة المطالعة والإذاعة المدرسية، لتنفيذه كتجربة أولى ستعمم لاحقا على المدارس الأخرى".

وأوضحت أنه سبق تنفيذ المرحلة الثانية ورشة عمل تمهيدية مطلع العام الحالي 2010، ناقش فيها نخبة من الخبراء والمختصين ونشطاء حقوق الإنسان، وبمشاركة المدربة المصرية والخبيرة في الكتابة للطفل هويدا حافظ، الآليات الفاعلة لتعزيز الديمقراطية بين الأطفال وفي مناهج التعليم.

وعقدت حلقة نقاش أخرى في مايو الماضي مع مسؤولي التربية والتعليم ومندوبي سياج في المحافظات المستهدفة وبالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم، حول الإجراءات العملية والطرق الكفيلة بتحقيق التكامل والفاعلية بين المؤسسات التربوية ومنظمة سياج في هذا الخصوص.

الاثنين 1 رجب 1431هـ الموافق 14 يونيو 2010 العدد (240)
Mon. 1/7/1431 - 14 June 2010

رزق الجوفي يرفض أوامر النائب العام بزعم وجود توجيهات من مكتب القائد العام للقوات المسلحة

البحث الجنائي ينكل بأمين الحسيني ووالدته تناشد الرئيس وقف تجاوزات معاونيه

يخوض نافذون في مكتب القائد العام للقوات المسلحة منذ شهرين حرباً "ضد كل أبناء حمود الحسيني".

تم حبس الابن الأصغر أمين حمود الحسيني في البحث الجنائي دون السماح للنيابة العامة بمجرد الاقتراب منه. وكذلك لم تسمح إدارة البحث في العاصمة لمحاميه بالجلوس معه ولو لدقائق.

وكان الفشل هو نصيب كل محاولات محاميه حسن مجلي الأستاذ في جامعة صنعاء، من أجل إقناع مدير البحث والمسؤولين في الجهاز القضائي بوقف الانتهاك الجسيم الذي يتعرض له أمين الحسيني من قبل إدارة البحث التي زجت بموكله في غيابت "البحث".

وحسب مصدر قانوني فإن هيثم الشقيق الأكبر لأمين، اضطر إلى اللجوء إلى الشيخ صادق بن حسين الأحمر شيخ مشائخ حاشد، خشية التنكيل به من قبل نافذين في الجيش ومكتب القائد العام، يزعمون أن لهم أموالاً في عهدة شقيقه الأصغر.

أما الأخ الأوسط إسماعيل فيقيم حالياً في دولة خليجية، مهدداً باسترجاعه بالقوة من الخارج عبر الإنتربول الدولي.

في 16 مايو الماضي، لجأت والدة أمين الحسيني إلى ما يفترض أنه قلعة الناس المظلومين، أي القضاء. وهي استنجدت بالنائب العام عبدالله العلفي من أجل تحرير ابنها. إذ قالت في مذكرتها إن المسؤولين في البحث الجنائي يزعمون أنهم سيحتجزون ابنها في البحث إلى الأبد "لأن هناك توجيهات بذلك من قيادة عسكرية عليا".

الأم المحزونة قدمت إلى النائب العام عدة مذكرات تثبت واقعة الانتهاك التي يتعرض لها ابنها منذ أسابيع.

وبين هذه المذكرات واحدة في 2 مايو تتضمن أمراً من وكيل نيابة البحث بإحالة أمين مع أوراق القضية إلى النيابة.

لكن رزق الجوفي مدير البحث لديه توجيهات عليا، وهو بالطبع تجاهل شيئاً يدعى "نيابة البحث".

بعد 10 أيام، أي في 12 مايو، كان وكيل النيابة يدافع عن كرامته وكرامة القضاء أكثر من كونه يمارس واجبه في حماية شاب أعزل وقع في براثن "التوجيهات العليا"، إذ حرر مذكرة لا تحتمل أي التباس، خاطب فيها مدير البحث الجنائي المحترم، قائلاً: بعد التحقق من وجود السجين (أمين حمود الحسيني) في سجن البحث الجنائي تبين أنه محجوز على ذمة قسم حماية الأموال منذ أكثر من 18 يوماً، وليس للحجز أي مسوغ قانوني، وعليه يتم سرعة إحالة الأوليات إلى النيابة أو إخلاء سبيله مع مراعاة عدم التأخير.

استلمت إدارة البحث الجنائي أصل مذكرة النيابة العامة. لكنها واصلت خرق القانون والتنكيل بأمين الحسيني والنيابة معاً.

بعد نحو أسبوعين من المذكرة السابقة، أي في 26 مايو، لجأ محامي أمين إلى محكمة غرب الأمانة طالباً من رئيس المحكمة إصدار أمر على عريضة بإلزام البحث الجنائي بتنفيذ أوامر النيابة.

وإذن، فقد صار محامي أمين الحسيني محامياً عن النيابة العامة التي لا يأبه مدير البحث لأوامرها.

استجابة لهذا الطلب قرر رئيس المحكمة عرض الطلب على وكيل النيابة الابتدائية للاطلاع والتحقيق في موضوع الشكوى والتصرف فيها وفقاً للقانون.

والآن فإن والدة أمين الحسيني لا تملك، وقد تم التنكيل بابنها والنيابة والقضاء، سوى الدعاء عسى أن يتدخل فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح ليضع حداً للتجاوزات والخروقات التي يمارسها أبرز مساعديه في مكتب القائد العام للقوات المسلحة.

عدا هذا، فإن ملف قضية أمين حمود الحسيني يخلو من أية أوراق أو مذكرات تتعلق بالطرف الآخر صاحب التوجيهات العليا! وما وجدته "النداء" ليس سوى أوامر من النيابة العامة معطلة بتوجيهات عليا.

تعمل أسرة الحسيني في مجال الأعمال منذ سنوات طويلة. ويملك أحد أبنائها (إسماعيل) مؤسسة للتوكيلات التجارية.

ويزعم أصحاب التوجيهات العليا في القيادة العامة أن لهم أموالاً في عهدة المؤسسة تقدر بمئات الآلاف من الدولارات. ولذلك فقد زجوا بأمين في السجن، ولاحقوا كل من له علاقة به.

ويسترعي الانتباه هنا أن العلاقة بين هؤلاء النافذين وأسرة الحسيني ليست علاقة تجارية تعاقدية محلها، في حال الخلاف، المحاكم التجارية أو حتى الاعتيادية، بل صارت في عهدة قسم حماية الأموال العامة في البحث الجنائي.

عند هذه النقطة يتوجب طرح العديد من الأسئلة حول "قضية بدون مستندات" قوضت استقرار وسلامة أفراد أسرة بكاملها:

أولا: من هم أصحاب التوجيهات العليا هؤلاء الذين من أجل سواد عيونهم تدوس إدارة البحث بقدميها على القانون وكرامة القضاء اليمني؟

وثانيا: إذا كان الأمر يتعلق بأموال عامة فكيف تم صرفها على فرض صحة ذلك الصرف، دون وجود أية أوامر صرف أو سندات قبض من الجهة الأخرى "المستلمة"؟

وثالثاً: لماذا تحرم أسرة الشاب أمين الحسيني من زيارة ابنها منذ شهرين كاملين؟ وبأي قانون يتم إلقاء مواطن يمني في ظلمات الزنازين طيلة هذه الفترة؟

ورابعاً: إذا كان هؤلاء حريصين حقاً على المال العام وفي حوزتهم ما يؤكد صحة مزاعمهم، فلماذا يعملون في العتمة بعيداً عن القضاء صاحب السلطة في الفصل في الموضوع؟

وخامساً: إلى متى يستمر مدير البحث في إعلاء التوجيهات العليا والحط من شأن النيابة العامة وكرامة الضحايا؟

وأخيراً: لماذا يصر كبار المسؤولين في الدولة على تقويض سمعة ومكانة النائب العام، مستخفين بتوجيهاته وأوامر مرؤوسيه لمجرد أنهم يتمتعون بحصانة القائد العام للقوات المسلحة؟

● الحسيني

في وقت يشهد قمعاً إلكترونياً في عدة دول عربية

إطلاق متصفح "الكاسر" كأول متصفح عربي لفتح المواقع المحجوبة

تم الثلاثاء الماضي إطلاق متصفح "الكاسر" (https://alkasir.com) بنسخته التجريبية كأول متصفح عربي متخصص لفتح المواقع المحجوبة في شتى دول العالم، وبالأخص في الدول العربية.

ويأتي هذا الإطلاق بعد عام من إطلاق الإصدار الأول من برنامج "الكاسر" لكسر الحجب عن المواقع، والذي حقق نجاحاً كبيراً، حيث أصبح له آلاف الأعضاء وقاعدة عريضة من المستخدمين في أكثر من 50 دولة يتم في كثير منها حجب المواقع بشكل مكثف.

وأشار مؤسس مشروع الكاسر، الباحث اليمني وليد السقاف، إلى أن المتصفح هو جزء من الإصدار الجديد للكاسر (رقم 1.2.0)، والذي يحوي العديد من المزايا التي تعطيه قدرة أكبر على كسر الحجب مقارنة مع الإصدارات التي سبقته.

وقال السقاف "لقد قمنا بإعادة تطوير البرنامج بحيث يتم التركيز على التشفير وكسر الحجب عن المواقع مهما كانت أساليب الحجب المتبعة، وقد تمكنا من تجربة الإصدار الجديد في عدد من الدول التي تطوع فيها أشخاص للتجربة".

ويأتي هذا في الوقت الذي تشهد فيه المنطقة العربية قمعاً إلكترونياً كبيراً، حيث يعاني مستخدمو الإنترنت في عدد من الدول العربية من حجب للمواقع السياسية والمدونات والمنتديات التي قد تتناول أموراً حساسة لا تريد الأنظمة العربية أن يتم تناولها.

وبالرغم من أن تكلفة تشغيل برامج كسر الحجب للاستخدام العام والمجاني مكلفة نوعاً ما، إلا أن متصفح الكاسر، كما يقول وليد السقاف، يتميز بقدرته على التمييز بين المواقع المحجوبة وغير المحجوبة تلقائياً عند فتح الرابط، حيث يسمح البرنامج بربط المستخدم بالمواقع غير المحجوبة مباشرة، بينما يقوم بتحويل الاتصال إلى المواقع المحجوبة عبر خدمة الكاسر الخاصة. وقد سمحت هذه التقنية بتقنين خدمة البروكسي المستخدمة واستغلالها الاستغلال الأمثل دون تكاليف كبيرة، مما يسمح بتوفير المتصفح مجاناً عبر الموقع الإلكتروني.

ويقوم الكاسر بتغطية تكاليفه جزئياً عبر دعم من منظمة الشرق الأوسط، والتي غطت بعض تكاليف المشروع منذ بدايته للمساهمة في رفع مستوى حرية التعبير في الشرق الأوسط.

وحذر السقاف من أن الإصدار القديم من الكاسر سيتوقف عن العمل في الأيام القادمة ليتم تحويل إمكانات السيرفر إلى الإصدار الجديد، وطلب من أعضاء الموقع وكذلك المستخدمين الجدد المساهمة بتجربة المتصفح والإصدار الجديد من البرنامج ليتم معالجة أي قصور أو أخطاء قد يتم اكتشافها، ولتحسين الخدمة بشكل مطرد يساهم في خلق حرية أكبر في الحصول على المعلومة والتعبير عن الرأي على الإنترنت.

كما أشار إلى أن الإصدار الجديد من الكاسر أيضاً يدعم المتصفحات الخارجية، بالإضافة إلى المتصفح الداخلي، والذي يمكن استخدامه خصيصاً للمواقع المحجوبة. ومن الممكن استخدام المتصفحات الخارجية مثل فاير فوكس وانترنت إكسبلورر لكسر الحجب، كما هو الحال مع الإصدار القديم للكاسر.

ولفت السقاف إلى أن متصفح الكاسر متوفر مجاناً، وأن ضريبة استخدامه هي 15 دقيقة من وقت المستخدم لمرة واحدة فقط، حيث يشترط لاستخدام المتصفح تعبئة استبيان حول حجب المحتوى السياسي والأمني، حيث سيتم استخدام نتائج الاستبيان للتعرف على رأي المستخدمين بالحجب وطرق كسر الحجب المختلفة.

يمكن للمستخدمين تعبئة الاستبيان بعد تنزيل البرنامج من الرابط https://alkasir.com/ar/downloads، كما بوسعهم تعبئة الاستبيان أولاً عبر الرابط https://alkasir.com/doc/survey/?sid=83319&lang=ar، وبعدها تنزيل البرنامج من الرابط المذكور آنفاً. علماً أن المتصفح يعمل فقط على نظام Windows XP وما يليه من إصدارات (Windows Vista، Windows 7).

ونظراً لأن موقع الكاسر (https://alkasir.com) محجوب في أكثر من دولة عربية، فيمكن للمستخدمين تنزيل البرنامج عبر البريد الالكتروني، وذلك بإرسال رسالة إلى العنوان get-ar@alkasir.com للحصول على ملف التثبيت مع إرشادات باللغة العربية لطريقة تثبيت البرنامج. كما يمكن استقبال الإرشادات بالإنجليزية بإرسال رسالة إلى get@alkasir.com.

المنظمة اليمنية عدت القرار مخالفا لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

مراسلون بلا حدود تدين إيقاف الزميل وائل القباطي عن الدراسة الجامعية عامين

■ عدن - فؤاد مسعد . مرزوق ياسين

أدانت منظمات حقوقية محلية ودولية، قرار إيقاف الطالب/ وائل القباطي عن مواصلة دراسته الجامعية في قسم الإعلام بجامعة عدن لمدة عامين، بسبب كتابات صحفية، انتقد فيها أوضاع الجامعة، وعدت القرار مخالفة صريحة لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية وفي بيان أصدرت الأسبوع الماضي استنكرت فيه قرار التوقيف، وقالت "أنها تلقت شكوى من المواطن وائل القباطي الطالب في المستوى الرابع بكلية الإعلام، المحرر في صحيفة عدن، وسكرتير تحرير صحيفة التحديث سابقا يشكو من قرار إيقاف تعسفي من الدراسة الجامعية عامين دراسيين بسبب مواضيع صحفية، وأن العقوبة المتخذة ضده من قبل إدارة الجامعة بسبب تعرضه للجامعة في مواضيع صحفية.

وقالت أن إيقاف طالب جامعي عن الدراسة بسبب رأي وكتبات صحفية، أو فرض العقوبات التعسفية المتخذة ضد الأفراد بسبب أرائهم أو كتاباتهم الصحفية، يعد مخالفة لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي وقعت عليها الجمهورية اليمنية.

وأضافت أن حرمان الطالب من مواصلة دراسته وعدم خضوعه أو تقديمه لمجلس تأديبي، ولكون قرار التوقيف لعامين غير موجود في اللائحة الجامعية (حسب الشكوى) وفي بلد يدعي الديمقراطية- يعد تعديا على حرية الرأي والرأي الآخر وحرية الصحافة بحسب ما ورد في البيان.

طالبت المنظمة رئاسة الجامعة وكلية الإعلام بإيقاف العقوبة والسماح للطالب بدخول الامتحانات حتى لا يكونوا سببا في ضياع مستقبل فرد من أفراد المجتمع "

وكشفت منظمة مراسلون بلا حدود أن الطالب والصحافي وائل القباطي الموظف في صحيفة أخبار عدن منع عن اجتياز الامتحانات فضلاً عن امتحانات العامين القادمين لانتقاده الوضع السائد في الجامعة في مقالاته.

وطالب رئيس اتحاد طلاب جامعة عدن صالح العبد

وفي رسالة إلى عمادة الكلية إعادة القباطي إلى فصول الدراسة لتجاوزات في القرار الذي صدر عن لجنة الامتحانات في الكلية وبني بطريقة مبيته ضده واعتبرت الرسالة أن "لا أحقية في صدر ممثل هكذا قرار".

وكانت صحيفة أخبار عدن الصادرة في عدن والتي يعمل فيها الزميل/ وائل القباطي قد أبدت استغرابها مما وصفته بـ(التعنت الذي واجهت به قيادة جامعة عدن قضية الزميل الصحفي، ودعت في بيان صادر عنها رئاسة جامعة عدن ممثلة بالدكتور عبدالعزيز بن حبتور رئيس الجامعة للتراجع عن هذا القرار الذي وصفته بالظالم، مؤكدة ان الطالب/ وائل لم يكن له من ذنب سوى انتقاده لأوضاع الجامعة.

ومن جهته قال الزميل القباطي "أن قرار إيقافه من الدراسة الجامعية عامين دراسيين، قرار تعسفي جاء بسبب تطرقه إلى أوضاع الجامعة في كتابات صحفية.

،،واشار القباطي الى ان قيادة الجامعة وعمادة كلية الاداب إنها ظلت طوال عام تماطله بوعود مكررة بحل قضيته، لغرض تمرير العقوبة القاسية التي أقرت بحقه ظلماً

واضاف القباطي ان رئيس الجامعة هو المعني بقضية فصله من الدراسة لمدة عامين معتبرا ان القرار يحمل إساءة لشخصه باتهامه بسوء السلوك وإثارة الشغب والتحريض بين أوساط الطلاب في الجامعة في الوقت الذي تمت طباخته بليلة ظلما وبشكل مخالف للقانون ويسيء إلى صرح علمي كبير ممثلا بجامعة عدن مؤكدا ان جهات عدة تبنت رفع دعاوي قضائية ضدا على جامعة عدن لإعادة الاعتبار له ومواجهة الضرر المعنوي الذي لحق به.

وتدخل قضية القباطي سلك القضاء في دعوة مستعجلة أعدها إتلاف الشباب للدفاع عن حقوق الإنسان بشأن دخول القباطي إلى الامتحانات المنعقدة يوم الأربعاء القادم.

وتتضمن الدعوة أن جامعة عدن، كلية الآداب في شهر يوليو 2009م قامت بإصدار قرار تعسفي بإيقاف القباطي من الدراسة الجامعية لعامين دراسيين دون الجلوس والتحقيق معه، وبررت بسوء سلوكه وأثارته للشغب والتحريض المستمر بين أوساط الطلاب في حين لم يكن على علم بهذا القرار إلا من لوحة الإعلانات بعد صدوره وهو يخالف نص المادة (82) من النظام الموحد لشؤون الطلاب بالجامعات اليمنية رقم (284) لسنة 2008م والتي تنص على أن تشكل لجنة للتحقيق في المخالفات التي تحدث من الطالب وتصدر بشأنها التوصيات بالعقوبات اللازمة حيث لم يحدث ذلك وصدر القرار عن لجنة الامتحانات بالكلية.

ثانياً: ان مجلس كلية الآداب قد اتخذ قرار مخالفة للائحة شؤون الطلاب هو ما جاء في مذكرة رئيس اتحاد الطلاب المؤرخة في 7 نوفمبر 2009م والموجهة إلى عميد كلية الآداب والتي أكد فيها عدم شرعية القرار بعد تأكده من أنني لم اخضع لمجلس تأديبي، كما أن قرار الحرمان من الدراسة لفصل دراسي أو أكثر يكون بقرار من مجلس شؤون الطلاب بناء على توصية من مجلس الكلية بحسب المادة(73) الفقرة(ح) من النظام الموحد.

ثالثاً : ان كلية الآداب ناقضت نفسها بإصدار قرار بتخفيف العقوبة إلى فصل دراسي واحد فقط، وهو القرار الباطل في الأساس لمخالفته المواد المذكورة في الفقرتين الأولى والثانية من اللائحة، بعد القرار السابق الذي يقضي بإيقافه سنتين، و مفاجئته عندما بدءا بمباشرة الدراسة في الفصل الثاني بطلب الكلية منه إحضار توجيهات من رئيس الجامعة الذي وجهت له مذكرة بهذا الخصوص في مارس2009م، ولم تشر هذه الرسالة بان الطالب(المدعي) هو الملزم بمتابعة رئيس الجامعة وإنما مجلس الكلية هو الملزم بمتابعة الرد كونها من قدمت الرسالة لرئيس الجامعة.

ولفتت الدعوى بالاستناد إلى كل ما تقدم ونصوص المواد (73) و(82) من النظام الموحد وحتى لا يتم حرمانه من سنة دراسية كاملة، فأنه تقدم بهذه الدعوى المستعجلة بالاستناد إلى نصوص مقدم الطلب يلتمس من سيادتكم ا

إلغاء قرار الجامعة التعسفي ضد الطالب وائل شائف القباطي. و السرعة في الأمر على العريضة لدخول امتحانات هذا العام الدراسي 2009-2010م التي ستبدأ الأربعاء 16 يونيو 2010م كونه لم يتبقى على موعد الامتحان سوى أيام.

إلى ذالك تتواصل الحملة التصعيدية التضامنية مع القباطي إلى نطاقات أوسع في الوسط الطلابي الجامعي والأوساط الصحفية وقال الصحفي فواز منصر عضو الحملة التضامنية ضذ تعسف جامعة عدن انه من غير المقبول ان يوظف صرح أكاديمي ممثلا بجامعة عدن في استهداف حرية التعبير بمبررات واهية مؤكدا ان الحملة ستشمل نطاقات متعددة بما فيها قانونية وإعلامية لمواجهة كل إشكال التعنت ومساءلة من يقف وراء التعسف ضد القباطي مهما بلغ حجمه ومنصبه.

مجموعة هائل تكرم 63 من وكلائها المبرزين في الأسواق المحلية

نظمت مجموعة شركات هائل سعيد أنعم وشركاه، الأربعاء الماضي، حفلا تكريميا لوكلائها المتميزين في قطاع تعز والقطاعين الغربي والأوسط وإب وجزء من محافظة الضالع.

وقدمت المجوعة لوكلائها المكرمين والبالغ عددهم 63، الهدايا التقديرية والجوائز التشجيعية، بالإضافة إلى الدروع البرونزية والفضية والذهبية للوكلاء الأكثر تميزا، في حين كانت الجائزة الكبرى والدرع البلاتيني لهذا العام من نصيب راجح صالح الدناني ومحمد أحمد عتيق عمران وكيلي المجموعة في محافظة ذمار.

وقال شوقي أحمد هائل نائب مدير عام الإدارة الصناعية في المجموعة، إن النمو والتطور الذي شهدته علاقة المجموعة بوكلائها لأكثر من 50 عاما، تجاوزت خلالها مفهوم تبادل المصالح المشتركة إلى مفهوم الشراكة التجارية والتنموية في بناء الوطن، هو الذي مكن المجموعة ووكلاءها من مواجهة سلسلة من التحديات المعقدة والتطورات المتسارعة والأحداث المضطربة، ومكنتهم من التكيف مع معظم المتغيرات التي شهدتها السنوات الماضية، وساهم في تحقيق المزيد من النمو والتطور الذي عاد خيره على الجميع.

وعبر محمد الصباحي في كلمة الوكلاء عن تقديرهم الكبير لمجموعة شركات هائل سعيد أنعم وشركاه وعطائها الوطني المتواصل والمستوى المتقدم الذي وصلت إليه على مستوى الجودة والكفاءة الإدارية والتأهيل والتدريب ومواكبة المتغيرات العالمية، وقيامها على منظومة متينة من القيم والمبادئ المؤسسية التي تتجسد في علاقتها بالجميع.

وقال مطهر سعيد عبده سعيد مدير عام شركة تسويق المنتجات الوطنية (الشركة المنظمة)، في تصريح صحفي، إن هذا الحفل دأبت المجموعة على تنظيمه كتقليد سنوي تهدف من خلاله إلى تكريم الأداء والتميز ومبادلة وكلائها الوفاء بالوفاء وتشجيعهم على المزيد من العطاء والمثابرة والإخلاص. بالإضافة إلى جعله محطة سنوية تعمل على تعزيز علاقة المجموعة بوكلائها، وآلية لتعزيز الشراكة معهم من خلال تبادل الهموم والطموحات ومناقشة الإشكاليات والمتغيرات.

وأضاف أن تكريم الوكلاء كتقليد سنوي يتم عادة على مرحلتين، حيث يتم تكريم وكلاء المجموعة في قطاعات تعز والأوسط والغربي وإب وجزء من محافظة الضالع، في حفل تكريمي بتعز، يعقبه حفل تكريمي آخر لوكلاء المجموعة في كل من القطاع الشرقي والجنوبي والشمالي.

احتجاجا على الأجوار المتدنية.. سائقوا النقل الثقيل ينفذون اضرابا مفتوح عن العمل

■ الحديدة - فتحي الطعامي، نيوزيمن:

لليوم الخامس على التوالي ما يزال المئات من سائقوا النقل الثقيل ينفذون اضرابا مفتوح في محافظة الحديدة احتجاجاً على الأجور المتدنية والتي لم تراوح مكانها منذ عقد ونيف و البالغة 650.000 ريال منذ عام 1997م وحتى 2010م في الوقت الذي يرتفع سعر الديزل بشكل مطرد اضافة الى ارتفاع سعر الزيت ومعدات الغيار..

وشوهدت العشرات من ناقلات النقلات المحملة بالبضائع على طريق العرج المؤدية الى ميناء الصليف ثاني أهم منفذ بحري بمحافظة الحديدة وهو الميناء الذي ينقل السائقون البضائع منه الى جميع أنحاء الجمهورية..

وقال السائقون في بيان اصدروه أنهم يتعرضون للابتزاز من قبل بعض التجار والمرحلين (في ظل غياب رقابة الدولة) حيث يستغل بعض التجار حاجة السائقين لفرض أجور زهيدة

وأضاف السائقون في بيانهم إيجار النقل في العام 1998م هو ما بين 60.000 إلى 90.000 ريال بينما اليوم وفي ظل الغلاء والوضع المعيشي الغير مستقر لم يتم رفع ايجار النقل ولم تتجاوز 65.000 ريال، دون ألالتفات الى الارتفاع لمادة الديزل خلال هذه الأعوام حيث كان لتر الديزل في العام 1998م بـ 17 ريال بينما وصل اليوم في العام 2010م بـ 45ريال أي بزيادة 200% وهو ما اثقل كاهل السائقين وتسبب في معاناتهم..

ناهيك عن ارتفاع سعر جالون الزيت من 800 ريال في 1998م الى 2600ريال في 2010م بزيادة 220% ناهيك عن ارتفاع أسعار قطع الغيار والتي وصلت الى أسعار خياليه ساهمت في استنزاف السائقين وساهمت من تدهور معيشتهم حيث وصل سعر الإطار الواحد للسيارة (8000 ريال) بينما كان في السابق بـ3000 ريال..

وطالب السائقين في بيانهم على ضرورة قيام وزارة النقل ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل بتشكيل لجنة يتم بموجبها رفع أجورنا أسوة بزملائنا الذين ينقلون المشتقات النفطية.. وإلزام التجار والمرحلين (الذين يتم بواسطتهم صرف أجور النقل) بدفع اجور توازي العمل ومتاعبه وتراعي الارتفاعات السعرية المذكورة آنفا.

كما شددوا على ضرورة ضبط التجار والمرحلين الذين يقومون بابتزاز سائقي النقل عن طريق التلاعب بالأسعار مستغلين وضع السائقين. نشدد على ضرورة تعويضنا عما لحق بنا خلال الأعوام المنصرمة كحق كفله الدستور والقوانين.

الجدير بالذكر أن مكاتب النقل بمحافظة الحديدة قد اغلقت ابوابها على خلفيت الاضراب الذي نفذه سائقوا النقل الثقيل ويخشى المواطنين من تطور الاضراب ليشمل بقية قطاعات النقل بالمحافظة وهو ما قد يؤثر على حركة النقل التجارية.

المحرر: شفيع العبد
Shfm733@hotmail.com

الاثنين 1 رجب 1431هـ الموافق 14 يونيو 2010 العدد (240)
Mon. 1/7/1431 - 14 June 2010

إنه مشهد بالغ الخزي جعل عدداً من الأندية تغرق في متاهة البيع والشراء في نتائج بعض مباريات كرة القدم على مدى السنوات الفارطة، سواء في دوري الدرجة الأولى لكرة القدم أو حتى على مستوى دوري الدرجة الثانية، إلى درجة وصل معها الأمر أن ضاعت تلك المبادئ التي من المفترض أن تكون أساساً للعمل الرياضي القائم على أسس من التنافس الشريف

كرة القدم اليمنية بوصفها ساحة للبيع والشراء!

• فتحي عبدالواسع

• حميد شيباني

• جمال حمدي

• محمد سعيد سالم

• احمد الظامري

■ سامي الكاف

انتهت الجولة الأخيرة من دوري الدرجة الأولى لكرة القدم بفضيحة مدوية من العيار الثقيل، حيث تم اغتيال المنافسة الرياضية المفترض أنها قائمة على أسس من التنافس الشريف بتلاعب فاضح في نتيجة مباراة فريقي الهلال وشعب إب، الخميس الفائت، وهي النتيجة التي مكنت الأخير من تفادي الهبوط إلى دوري الدرجة الثانية على حساب فريق آخر.

وفي حين أشرتُ في مقال فائت إلى إمكانية حدوث مثل هذا التلاعب في نتيجة المباراة المُشار إليها سلفاً؛ قال أخيراً مدرب فريق الشعلة محمد عبدالله سالم إن هبوط فريقه إلى دوري الدرجة الثانية "تم بفعل فاعل"، مشيراً إلى أن "أمر بيع وشراء المباريات يتم العمل به نهاراً جهاراً من قبل الاتحاد العام لكرة القدم".

في الواقع كان تأكيدنا على هذا الأمر -غير السوي- في تقريرنا المنشور العدد الفائت في رياضة "الصحوة"، واضحاً حين قلنا إن متابعين رأوا أن المباراة المُشار إليها بعاليه ستشهد (شيئاً ما) لا يرتبط بأسس التنافس الشريف؛ وهو الشيء الذي اعتادت عليه فرق منذ فترة ليست بالقريبة، بحيث أصبحت لعبة كرة القدم في السنوات الأخيرة لا ترتبط إلا بما يُسيء إليها وإلى من ينتسب لها بالضرورة.

إنه مشهد بالغ الخزي جعل عدداً من الأندية تغرق في متاهة البيع والشراء في نتائج بعض مباريات كرة القدم على مدى السنوات الفارطة، سواء في دوري الدرجة الأولى لكرة القدم أو حتى على مستوى دوري الدرجة الثانية، إلى درجة وصل معها الأمر أن ضاعت تلك المبادئ التي من المفترض أن تكون أساساً للعمل الرياضي القائم على أسس من التنافس الشريف.

إلى ذلك، كان الزميل أحمد الظامري قال في مقاله الأسبوعي في "الرياضة" إنه لا يدري ما سبب تركيز الناس على المباراة الأخيرة في الدوري بين فريقي شعب إب والهلال، واتهام الهلال الساحلي بالتواطؤ لصالح بقاء الشعب في دوري الأضواء على حساب الشعلة وسلام الغرفة؟

وأضاف الظامري في هذا السياق قائلاً: "الحقيقة التي يعرفها الجميع ولا تحتاج لذكاء المحقق كولمبو أن البيع والشراء طال مباريات كثيرة سواء هذا الموسم أو المواسم السابقة. ولم يتوقف البيع والشراء عند حدود اتفاق الأندية مع بعضها البعض، بل بمباركة اتحاد كرة القدم ورعايته.. إذن، لماذا الاندهاش والاستغراب والتركيز فقط على مباراة الهلال والشعب فقط؟".

بالعودة إلى ما حدث في الجولة الأخيرة من دوري الأولى؛ كان فريق الشعلة لكرة القدم بحاجة ماسة إلى الفوز في مباراته الأخيرة في ضيافة فريق سلام الغرفة، وهو ما فعله بفوزه عن جدارة واستحقاق بهدفين دون رد، على الرغم من أن فوز فريق سلام الغرفة في الواقع كان كفيلاً بنجاته هو الآخر من الهبوط إلى دوري الدرجة الثانية. لكنه مع ذلك هبط.

انظروا: الزميل قاسم البعيصي كان قال في سياق تعليقه على المباراة الفضيحة بين فريقي الهلال وشعب إب، على اعتبار كونه شاهداً على ما حدث على أرض الملعب: "إنها مباراة غريبة أثارت حفيظة الجماهير بوصفها مباراة ممسرحة".

يقول البعيصي في تحليله السالف ذكره والمنشور في "الرياضة" الأجد الفائت: "في مباراة غريبة وذات مستوى عادي جداً وهادئة كروياً وملتهبة جماهيرياً من حيث عدم القبول وغليان القلوب الساخطة والسافرة من ذلك الأداء الذي قدمه نجوم الفريقين الهلال وشعب إب، انتهت أحداثه الدرامية على ملعب العلفي عقب صافرة حكم اللقاء الدولي أحمد قائد بـ4 أهداف مقابل هدفين، معلنة استمرار الفائز شعب إب المهدد بالهبوط في خوض دوري جديد مع أندية النخبة".

ويضيف البعيصي ليؤكد صدق ما ذهب إليه قائلاً: "المباراة كانت فعلاً غريبة وظهر فيها فريق الهلال بصورة عادية، رافضاً أن يكون لنجومه شأن في المباراة، حيث سجل فريق الشعب هدفي السبق خلال دقيقتين من زمن الشوط الأول عن طريق مروان جزيلان في الدقيقتين 10 و19، وأضاف زميله أكرم القضاب الهدف الثالث في الدقيقة 30 لينتهي الشوط الأول بتقدم الشعب بالثلاثة".

"ليأتي الشوط الثاني من المباراة بصورته التي لم يقتنع الجمهور بها، جمهور الكرة الساحلية وبعض جمهور الهلال الغاضب، وهي مستمرة بنفس المنوال لصالح الشعب الإبي. وليس هناك ما يقال عن وصف المباراة من الناحية الفنية والفرص الخطيرة سوى أنها سارت بطبيعتها المعهودة باردة" يقول البعيصي بوضوح تام.

يقول أمين عام مجلس الشرف بنادي سلام الغرفة عبدالسلام السودي إن ما حدث بين الهلال وشعب إب مهزلة ومسخرة كروية، بل هو "بيع وشراء مجاني عيني عينك".

السودي قال إنه "تأكد من تقديم الهلال هدية العُمر لشعب إب، وتسليمه النقاط الثلاث ليبقى العنيد في الدوري، ويتم التضحية بأندية اليرموك وسلام الغرفة والشعلة ووحدة عدن، الفرق التي لا يوجد لها ظهر ووساطة قويّة للبقاء، ودفعت التضحية الغالية من أجل عيون ترتيبات ما قبل اللقاءات وتنسيقات منتصف الليل".

في الواقع بدا السودي متأكداً وواثقاً مما ذهب إليه باعتباره كان هو الآخر حضر المباراة وشاهد أحداثها على أرض الواقع.

ولقد أضاف السودي في سياق تصريح نشرته "السياسية" أخيراً أن كرة القدم "تفقد حلاوتها وتضيع معانيها ومنافساتها الشريفة عندما تتحوّل اللقاءات إلى مسرحيات هزلية كروية تفوح منها روائح البيع والشراء الكريهة والعفنة عيني عينك أمام مرأى الجميع".

السودي لم يكتف بذلك؛ بل راح يشير إلى أن "فريق سلام الغرفة خسر على أرضه أمام الشعلة، وأضاع الفرصة من يديه؛ بسبب أن اللاعبين فور علمهم بتقدّم الشعب بثلاثية مبكرة انهارت نفسيتهم، ولعبوا بدون تركيز وحماس، وأصبحت المباراة بالنسبة لهم 90 دقيقة أخيرة في دوري الأولى، لذلك من الطبيعي الخسارة، ولذلك فإن فريق سلام الغرفة تم تهبيطه عمداً وبطريقة فنية رفيعة، لكننا راضون بمصيرنا وقدرنا، فأحيانا لا تستطيع مواجهة 4 خصوم في توقيت واحد. لكننا وعينا الدرس واستفدنا، والهبوط في الملعب أشرف لنا من البقاء بمسخرة ومهزلة كانت مفضوحة أمام الجميع".

وفي حين طالب مدرب فريق الشعلة لكرة القدم محمد عبدالله سالم في "الرياضة" بعدم قتل طموح الشباب بمثل هذه الأشياء التي تُمارس في المسابقة دون حمرة خجل، كون الرياضة في الأول فوز وخسارة ومنافسة شريفة؛ تساءل الظامري في مقاله قائلاً: "ماذا يمكن أن نقول عن إصرار اتحاد كرة القدم على تعيين حكام بذاتهم لمباريات معينة، بالرغم من إثارة الشكوك حولهم في مباريات سابقة، سوى أن الاتحاد له ضلع وساق في هذه التواطؤات، وماذا يمكن أن نقول عن مباريات معروفة نتائجها سلفاً سوى أنها مباريات غير نظيفة إطلاقاً، وشخصياً أقول إن تدخل الاتحاد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد هوية الفرق الهابطة أو الصاعدة أو تحديد بطل الدوري ليس في صالح الاتحاد نفسه، لأن الأمر مرتبط بإضعاف حدة التنافس بين الفرق وقتل المعاني السامية للرياضة أرقى أنواع النشاط البشري".

هذا صحيح، لكن الدوري شهد أيضاً تأجيل عدد من المباريات لفرق بعينها مثل التلال والهلال وأهلي صنعاء، بعضها جاء دون مبرر، في حين بدت المسألة ليست غير التحايل الصريح على أسس التنافس بين الفرق، وهي عادة أصبحت من سمات الاتحاد العام لكرة القدم منذ أن رأسه أحمد العيسي.

ركزوا أنه ابتداء من الموسم القادم سيتعين على الاتحاد العام لكرة القدم تطبيق دوري المحترفين بحسب الشروط والمعايير التي يُطالب بها الاتحاد الآسيوي لكرة القدم، بحسب ما صرح به وأكد عليه الأمين العام للاتحاد اليمني لكرة القدم حميد شيباني.

لاحظوا -أيضاً- أن الوضع المالي لهذه الأندية، مثلما أشرنا إلى ذلك في مقال سابق، لطالما كان وما زال يثقل كاهلها تماماً بسبب شحة المخصصات المالية وعدم توفر بدائل أخرى في ظل اضطراب إداري في معظمها؛ وفي بعضها الآخر يظهر للمرء المتابع العجب العجاب، إذ تبدو الأمور المالية محل علامة استفهام من العيار الصاعق، فهل من المعقول مثلاً أن تصرف إدارة مؤقتة غير شرعية كإدارة التلال الحالية ما يقارب 300 مليون ريال في أقل من عام..؟!

غير ذلك؛ انظروا وحسب إلى الحقيقة التالية التي سبق وأكدنا عليها في العام الفائت: "ما زال يغيب عن المشهد الكروي أية إحصائيات رسمية تدل على وجود أندية تمتلك مؤهلات طبقاً لمواصفات الاتحاد الآسيوي لكرة القدم".

وغير ذلك؛ قبل انطلاق موسم كرة القدم الحالي الذي انتهى أخيراً الأسبوع الفائت، كان الجميع يعلم أنه يتوجب على الأندية اليمنية تطبيق بعض المعايير الاحترافية الجديدة في دوري الدرجة الأولى ابتداء من الموسم 2010/2009.

ولقد تعاظم مثل هذا الشعور فور ظهور شخصيات جديدة على مسرح قيادة الاتحاد العام لكرة القدم، مثل فتحي عبدالواسع هائل وجمال حمدي، يُعوّل عليها الشيء الكثير؛ غير أنه ما من مؤشرات تدل على حدوث تغيير ما نحو الأفضل، على العكس: بقي كل شيء على حاله. بل بالنسبة إلى الإعلامي المعروف محمد سعيد سالم، فإن الأمر أكثر ظلمة.

يقول سالم: "نفاخر بأن لدينا صالات وملاعب، تنتشر في كل المحافظات، ورغم ذلك، تعاني الرياضة في بلادنا، من العقم في إنتاج الأبطال، وصناعة الإنجازات، وفقاً للمعايير الدولية، المعترف بها في عالم التفوق والإنجازات، ولدينا أكبر عدد من الأندية الرياضية، بالمقارنة مع دول أكبر وأغنى: مادياً وبشرياً! ومع ذلك، مع الدعم الذي يأتي الأندية من كل مكان، ما زالت عاجزة عن إنتاج البراعم والموهوبين والمبدعين، وعاجزة عن تقديم خدمات حقيقية ونوعية للشباب والرياضيين".

أما في ما يتعلق بكرة القدم فيقول سالم في مقاله المنشور في "ملاعب": "لدينا صراخ مزعج لا شبيه له على ملاعب كرة القدم، ومسابقات لا ينافسنا عليها أحد من حيث العدد! لكن حصيلتنا منها هي الأسوأ على مستوى المنطقة، والعالم العربي، والقارة الآسيوية.. والعالم".

يشار إلى أن فريق الصقر حقق لقب دوري الدرجة الأولى لكرة القدم برصيد 52 نقطة حصدها من 16 انتصاراً و4 تعادلات فيما خسر 6 مباريات، في حين جاء فريق التلال في المركز الثاني برصيد 47 نقطة حصدها من 14 انتصاراً و5 تعادلات وخسر 7 مباريات، وحل فريق شباب البيضاء لأول مرة في تاريخه بالمركز الثالث برصيد 44 نقطة حصدها من 14 انتصاراً وتعادلين في حين خسر 10 مباريات.

وهبطت فرق الشعلة (30 نقطة)، ووحدة عدن (28)، سلام الغرفة (27)، واليرموك (18) إلى دوري الدرجة الثانية.

اللافت للنظر أن الدكتور عبدالملك بانافع كان طلب من الاتحاد العام لكرة القدم إلغاء الهبوط إلى دوري الدرجة الثانية؛ الأكيد -بحسب متابعين- أن مطالبة بانافع بإلغاء الهبوط جاءت بدافع أن الاتحاد العام لكرة القدم كان في الموسم الفائت توّج فريق الهلال بطلاً لدوري الدرجة الأولى لكرة القدم بقرار ثار حوله جدل ساخن، كونه حدث لأول مرة في تاريخ كرة القدم اليمنية التي أصبحت ساحة للبيع والشراء كما هو موضح بعاليه.

الحقيقة الكبرى لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين وتحديات واقع الفساد المهمين

ميفع عبدالرحمن

لن أشتم ولن أشمت، رغم أن الأمر أكثر سفاهة وصفاقة مما يمكن أن نتصور. أما الشماتة فأقل مما يستحق.

مـن جهتي، أتمنى فقط على الأستاذة هدى أبلان شخصياً، وبحكم انتسابها الوظيفي إلى مؤسسة رئاسة الجمهورية، أن تنفي الأمر عاجلاً، نفياً علنياً، صريحاً وقاطعاً لا يقبل أي لبس أو تأويل بربما ولعل وعسى. إذ تسرب أمر (استدعائها!) من موظف أعلى مرتبة في المؤسسة نفسها. بدا معها الموظف (عالي المقام) في منتهى الأريحية وحسن النية -بل حتى الشفقة والحدب- إزاء اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، حد مسارعة ذلك الموظف السامي للإحسان إلى الاتحاد بقائمة من 11 اسماً أملاها قداسته على الأستاذة أبلان، مانحاً إياها بركات اجتبائها وسيطاً رسولياً إلى المجلس التنفيذي للاتحاد، كي (ينتخب!) القائمة المنزلة من قداسته لعضوية الأمانة العامة.. وما كان ينقص قداسته إلا أن يضع اسمه (المتلألئ في الأعالي) على رأس قائمته، ويختمها -بالأمر نفسه- لاختياره رئيساً مزكى للاتحاد حتى يشيب الغراب ويفنى التراب، لولا ترفع قداسته على السفاسف أو صغائر المهمات.

واضح أن قداسة عالي المقام السامي -اللذيذ والرائق جداً (أكثر من المشروب "سيفن أب")، وجد نفسه -هو الآخر- يعاني -فجأة- من ملل الفراغ وكآبته.. فقرر أنه لن يتخلص من حالة الملل والكآبة إلا إذا شغل فراغه بموضوع (انتخاب!) الأمانة العامة التي باتت تؤرق المجلس التنفيذي والاتحاد والبلاد كلها منذ 28 مايو الفارط. لاسيما وأن وصفة التدخل في انتخابات الاتحاد قد سبق لغيره تعاطيها علاجاً ناجعاً من حالة مشابهة من ملل الفراغ -الفجائي- وكآبته. لكن في بَريّة العرّافين بحزب الحاكم -هذه المرة- حيث شغل واحد منهم فراغه بموضوع (انتخاب!) المجلس التنفيذي، آخر أيام وأعمال المؤتمر العام العاشر (مؤتمر الفقيد الدكتور عبدالرحمن عبدالله إبراهيم) للاتحاد (عدن: 24 - 27 مايو 2010)، فأعد ذلك العرّاف البري المكتئب، قائمة المؤتمر الشعبي العام (في حسبان عراف الحاكم العسكري أن كل ما تدخل عليه لفظة "تنفيذي"، هو من أملاك الحاكم. ولا مفر من بسط نفوذ الحكم عليه، ولو بقوة "الفيد").

وبعد إعداده القائمة المغلقة، طار العرّاف -وما عاد مكتئباً- من صنعاء إلى عدن. جمع أول ما جمع (المؤتَمَرين) معاً: المؤتمر العام العاشر للاتحاد والمؤتمر الشعبي العام، ليخرج بمؤتمر واحد لا ثاني له، هو (المؤتمر الشعبي العام العاشر لاتحاد الحاكم بالأدباء والكتاب اليمنيين). ثم جَمَع العرّاف -المُزهزه الآن- مَن جَمَع من الأدباء والكتاب أعضاء المؤتمرَين: العام العاشر للاتحاد والشعبي العام، جامعاً تحت أيديهم -بمهارة سحرية يندر نظيرها دولياً- بين (السحت والمصحف)، أي بين المال السياسي والنفاق الديني! (يا له من تأهيل حزبي مخيف!) تحت الشعار الطازج تماماً من فرن الفساد الحاكم، القائل: خذ واحلف! خذ النقود واحلف أن تتخلى عن ضميرك! استلم واستسلم! لكن الزملاء الشرفاء كانوا قد أقسموا في سرهم وبين يدي الذي "يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور"، ألا يتخلوا عن ضمائرهم، وقد أخذوا النقود لحاجتهم الماسة إليها، تحت وطأة نظام الفساد الحاكم الذي -كما أفقر ملايين اليمنيين- فرض على الأدباء حياة الفاقة والكفاف والعوز، وهم مبدعون لامعون ليس على المستوى المحلي فحسب، إنما كذلك على المستويين العربي والعالمي. (تفاوتت أقوال الزملاء الأعزاء عن المبالغ التي استلموها بتفاوت المبالغ نفسها، بين 20 ألفاً و50 ألف ريال).

هكذا، لأن المبدع الحقيقي يستحيل عليه نسيان ضميره، فكيف بالتخلي عنه حتى للحظة خاطفة من الزمن! وهو بالمقابل سرعان ما ينسى النقود التي قبضها أو صرفها. هكذا كانت حصيلة انتخاب المجلس التنفيذي بتلك الصورة الرائعة والمدهشة من التوازن: إبداعياً، فكرياً، سياسياً، حزبياً، جغرافياً، وحتى عمرياً ومجايلة، لتحضر ألوان الطيف اليمني كلها، والتي يزدهي بها الاتحاد في صورة مجلسه التنفيذي المنتخب -عن حق- مؤخراً، وبالتزامن الفذ مع العام الـ40 على تأسيس الاتحاد.

ثمة حقيقة موضوعية وتاريخية كبرى، لاشك يعيها أقطاب الفساد الحاكم. تلك هي حقيقة أن اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين جاء إلى الحياة الأدبية والثقافية والسياسية المعاصرة والحديثة في اليمن، يوم 11 مايو 1970، ليس وحدوياً وحسب، بل موحداً أيضاً، وقبل 20 حولاً كاملة من إعلان جمهورية 22 مايو 1990 للوحدة بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية -في الجنوب- والجمهورية العربية اليمنية -في الشمال- (هل هذه وحدة وطنية؟! هل هي مجرد وحدة بلا هوية؟!).

هذه الحقيقة، لا تبدو معها مواقف وممارسات النافذين في صنعاء -الفساد الحاكم، حيال الاتحاد، إلا تجسيداً للتعبير المباشر، الحاد والحدي عن الشعور القاتل بالمقت تجاه الاتحاد والرغبة في تصفيته وجودياً. إذ لم يعد خافياً ولا خافتا لسان حال الفساد الحاكم -وسلطته وقيادته الحزبية النافذة- بالقول: "إما أنا وإما اتحاد الأدباء". آخر مشعل للوحدة اليمنية يعجز النافذون في صنعاء عن إطفائه. بورك مشعلاً، له المجد.

وإلا لماذا كل متوالية المحاولات المستميتة، والتي لا تنتهي، من جانب أولئك النافذين/ الأقفال لإفساد الاتحاد بكافة الطرق والأساليب والوسائل التي يظهر (سيف المعز وذهبه) على رأسها بوضوح شديد؟!

ولماذا التدخل -أصلاً- في شؤون الاتحاد؟! ناهيك عن أنواع التدخل السافر، الفظ، الفج، السفيه، الصفيق والمشبوه!

ولماذا اللهاث المسعور دساً ووقيعة وبثاً لسموم الخلاف والشقاق والفتنة بين أعضاء الاتحاد، بالإصرار على تقسيمهم داخل هيئات الاتحاد دون استثناء، إلى موالين، من جهة عليهم أن يكونوا تابعين، إمعات -شاؤوا أم أبوا- ولا يعدون أن يكونوا إلا قاصرين -في أفضل الأحوال- ليس لهم أي نصيب من حق الاختيار وإرادة القرار في شؤون اتحادهم، ما لم يكونوا أغبياء خلقة أو مصابين بداء المنغولي -في نظر النافذين. ومن جهة ثانية، كل الآخرين الذين لا ينتمون إلى المؤتمر الشعبي العام، هؤلاء الآخرون جميعاً: معارضون، متشددون، ومعادون خونة للثورة والجمهورية والوحدة و... المخضرمة والهلامية والزئبقية والفهلستية، وهم لا محل لهم إلا تحت أظافر الفساد الحاكم، أو بين أنيابه وأضراسه؟!

إذن! في مضمار هذه الكلبية المتوحشة، تأتي المحاولة الجديدة لفرض أمانة عامة مغلقة على بعض الزملاء في المجلس التنفيذي من أعضاء المؤتمر الشعبي العام، بمثابة مؤشر شديد اللزوجة على أن أولئك النافذين/ الأقفال اتخذوا قرارهم النهائي -بشأن الاتحاد- في أن إفساده، وبالتالي تصفيته لا يمكن أن يتما إلا من داخله، بهيمنتهم عليه، وعبر الاستئثار بالهيئة القيادية للاتحاد، بأسماء زملاء بعينهم، وتحت مظلة المؤتمر الشعبي العام، وإقصاء كل ألوان الطيف الأخرى عن تلك الهيئة. لأن أولئك النافذين لا يروقهم أكل الثوم إلا بأفواه الآخرين.. وحبذا أن يكونوا ساذجين! غير أن المؤتمرين الشعبيين الشرفاء من زملائنا الأدباء والكتاب، يأبون أن يكونوا أداة لتصفية اتحادهم، كما عبروا عن ذلك في موقفين هامين، قبيل وفور اختتام أعمال المؤتمر العام العاشر:

أولا: عند انتخاب المجلس التنفيذي، وقد جرى خرق القائمة الحزبية المغلقة بأسماء عديد من الزملاء الآخرين.

ثانياً: عند انعقاد الجلسة الأولى للمجلس، برفض فكرة إغلاق الأمانة العامة على زملاء من المؤتمر الشعبي العام فقط، مع التأكيد -جماعياً- على ضرورة التوافق وقيمته المعنوية الكبيرة بين الأدباء، من أجل الوصول إلى أمانة عامة تكون اسماً على مسمى، وجديرة بقيادة الاتحاد في هذا الظرف الحرج والدقيق جداً على الوطن اليمني ووحدته واستقراره.

كما جرى التأكيد كذلك على ألا يكون التوافق من أجل تمرير حيلة "امسك لي باقطع لي"، وإنما من أجل شراكة حقيقية في قيادة الاتحاد بين المؤتمر الشعبي العام (بإجمالي 15 عضواً من 31 في المجلس التنفيذي)، وبين ألوان الطيف الأخرى: المستقلين والاشتراكي والتجمع الوحدوي وغيرهم.. فالأدباء والكتاب اليمنيون حين ينفذون التوافق على الشراكة الحقيقية في ما بينهم في قيادة اتحادهم، يضربون المثل بديمقراطيتهم، ويصنعون نموذجاً خاصاً رفيع الشأن في عيون الجميع على صعيد المجتمع المدني والدولة الحديثة، وبالقدر نفسه على الصعيد الوطني عموماً، في ما لا يزال السياسيون جميعاً عاجزين عن صنعه.

ختاماً.. فلنغنِّ مع محمود درويش ومارسيل خليفة، ولنهدِ غناءنا إلى الباهرين: ماجد سلطان زيد وعمرو الإريانيّ، هكذا:

"إني اخترتك يا وطني/ حباً وطواعيه
إني اخترتك يا وطني/ سرعاً وعلانيه
إني اخترتك يا وطني/ فليتنكر لي زمني
ما دمتَ ستذكرني/ يا وطني الرائع، يا وطني
دائمُ الخضرةِ يا قلبي/ وإن بان بعينيَّ الأسى
دائمُ الثورةِ يا قلبي/ وإن صارت صباحاتي مسا
جئتُ في زَمنِ الجزرِ
جئتُ في عِزِّ التعبِ
رشاش عنفٍ وغضَبِ"

عدن - 10 يونيو 2010

عن قرارات الرئيس المعطلة على الدوام

عبدالرشيد الفقيه
ralfaqih@hewarye.org

منذ إعلان الرئيس في 22 مايو المنصرم عن قراره بالإفراج عن "جميع" المعتقلين على خلفية الحراك السلمي الجنوبي وحروب صعدة والصحفيين، وكثير من الزملاء في العديد من المنظمات الدولية والناشطين والمهتمين، يتابعون الأمر بجدية واهتمام بالغين، وتوالت إثر ذلك الإعلان الهام الاتصالات والرسائل لمتابعة مساره ومدى تنفيذه فعلياً.

ومن أول رسالة تلقيتها كانت إجابتي أننا كنشطاء محليين لازلنا نترقب تنفيذ تلك التوجيهات مع الكثير من التفاؤل، كون التوجيهات الرئاسية الجديدة كانت واضحة وصريحة وعلى الملأ ومترجمة أيضاً، وفي مناسبة هامة، بعكس التوجيهات السابقة التي كانت توجيهات خطية حملها ذوو المعتقلين من مسؤول إلى آخر، ومن جهة حكومية إلى أخرى، ومن جهاز أمني إلى آخر، وكلها عطلت ولم تأخذ طريقها إلى التنفيذ حتى اليوم.

نحتفظ كمنظمات حقوقية محلية، ومعنا عدد كبير من أهالي المعتقلين، بعدد كبير من تلك التوجيهات الرئاسية الصريحة المتضمنة أوامر من رأس الدولة والمسؤول الأول فيها لأجهزته الأمنية بالإفراج عن جميع المعتقلين، وبجوار إمضاء الرئيس عدد من توقيعات كبار مسؤولي الدولة أمنيين ومدنيين. وبرغم كل تلك القرارات والتوجيهات والإمضاءات لم تنفذ مع أنها لو نفذت فإنها كانت ستصحح أخطاء الأجهزة الأمنية وممارساتها غير المسؤولة تجاه قضايا حساسة، والتي لم تفعل أكثر من توسيع الشرخ الذي خلفته أزمتا صعدة والجنوب، وتوسيع دائرة الاحتقان والغبن، ولا أدري لمصلحة من يحدث كل ذلك!

جميع تلك التوجيهات والأوامر الرئاسية لم تكن تتجاوز صدر الصفحات الأولى في الصحف الرسمية، بينما يتم التعامل معها فعلياً بشكل مسيء لمركز رئيس الدولة وقراراته، وتُلصق تلك الطريقة في التعامل مع القرارات الرئاسية السمعة السيئة بمركز رئيس الدولة وكل ما يصدر عنه في الذهنية العامة، فكلما صدر قرار أو مشروع مبادرة أو خطاب من الذات الرئاسية، يتم استقباله بأقسى عبارات السخرية والتشكيك، ولا أدري لمصلحة من يحدث كل ذلك أيضاً!

ويوشك أن يكون هناك شبه إجماع بأن كل قرارات الرئيس تعطل باستثناء قرارات الصرف وما إليها من القرارات.

نشاهد ماراثون رهانات بعد كل قرار أو توجيه رئاسي أو مشروع مبادرة بين فريقين في العادة: فريق يجزم بأن القرارات الرئاسية مجرد طلقات "فشنج" يقصد الرئيس ويدرك (فشنجيتها). ولدى هذا الفريق مبررات كثيرة أهمها العدد الهائل من القرارات الرئاسية المعطلة، التي صدرت في الكثير من القضايا خلال الفترة الماضية، والتي لو كان الرئيس قاصداً من إصدارها إنفاذها لحاسب كل من يعطلها جهات أو أشخاصاً، ولسعى بنفسه لمتابعتها وإنفاذها.

والمفزع من مبررات هذا الفريق أنه يرى أن الرئيس حتى لو كان صادقاً في قراراته، فإنه لم يعد لديه القدرة على إنفاذها، وأن تلك القرارات تتعثر بين أزقة مراكز قوى هي الحاكم الفعلي للبلد، وهي الوحيدة القادرة حالياً على إنفاذ قراراتها وأجندتها، حتى وإن كانت مناهضة لقرارات الرئيس وأجندته. وهذا الفريق في الرهان هو الرابح دوماً حتى الآن.

الفريق الثاني في الرهان يرى أن الرئيس أدرك حجم الكلفة الباهظة التي يدفعها البلد الذي يقف على رأسه، جراء الانتهاكات الخطيرة التي تباشرها أجهزته الأمنية المختلفة خلال الفترة الماضية، وأدرك أن النتيجة الوحيدة لانتهاك الدستور والقانون والانتهاكات الخطيرة التي طالت المئات من المواطنين، وحدها التي تهدد أمن واستقرار هذا البلد وسلمه العام، بل ويعتقد هذا الفريق أنه في أسوأ الاحتمالات، حتى وإن كان الرئيس لا يهمه السلم العام في البلد، فإنه قطعاً قد أدرك أن توسيع دائرة الانتهاكات واستمرارها سيفت من أرضية الكرسي الذي يتربع عليه منذ ما يزيد عن 30 عاماً. وبكل أسف تضعف حجة هذا الفريق كلما ابتعدنا يوماً بعد يوم عن قرار 22 مايو الذي لم ينفذ فعلياً حتى اليوم مع استثناء محدود جداً.

شخصياً أتمنى أن يكون الرئيس قد أدرك المأزق الذي دخله البلد وحجم الاحتقان الذي صار إليه بفعل الكثير من الأسباب؛ على رأسها انتهاكات واسعة مخالفة للقانون والدستور باشرتها أجهزة الدولة المختلفة، وأن يكون قد أدرك أيضاً في ما أدرك أن لا سبيل لإصلاح مسار هذا البلد إلا بالعدالة والانتصاف لكل ضحية طاله أي انتهاك بأي مستوى من أي منتهك مهما بلغت مرتبته. وما لم يكن الرئيس قد وصل إلى هذه القناعة، فإن غيمة الأزمة ستمتد طويلا.

ويقف على رأس خطوات إحقاق العدالة قطعاً وحلحلة الأزمة إنفاذ قرار 22 مايو المعطل حتى الآن، بالإفراج عن جميع معتقلي الأزمة في صعدة والجنوب، بمن في ذلك من يحاكمون أمام المحاكم الاستثنائية.

وهي خطوة أولى ينبغي أن تتبعها خطوات أخرى كثيرة، تنهي الانتهاكات وما يفضي إليها، وهذا برأيي واحد من أهم المداخل لحل المشكلة اليمنية المتفاقمة.

وإنا لمنتظرون..

يعلن منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان عن تقديمه لخدمة (خط الأمان)
لاستقبال شكاوى النساء والأطفال ضحايا العنف والتحرش الجنسي.
سيتم استقبال الشكاوى من الساعة 9صباحاً - 2 ظهراً، من السبت إلى الأربعاء
عبر الخط الثابت: 01474727 فاكس 212432 بريد الكتروني: amanline.saf@gmail.com
واستقبال الشكاوى 24 ساعة للحالات الطارئة عبر موبايل: 770700066
منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان
SAF
Sisters Arab Forum for Human Rights

السلطة العاجزة والمستبدة

عبدالباري طاهر

تراجعت السلطة العاجزة والمستبدة عن حملتها المستعرة ضداً على الصحافة والصحفيين منذ نهايات حرب صيف 94. وهو تراجع تكتيكي مرده إلى الضغط الدولي وتكاتف الصحفيين ونقابتهم في المواجهة الرعيبة.

التراجع التكتيكي يقتضي اليقظة والحذر من قبل الصحفيين الذين تصدوا للعدوان على حرياتهم، وعدم الانسياق أمام بضاعة الوهم الكاسدة والفاسدة التي يروج لها البعض للحصول على مكاسب.

تزامن التراجع عن جبهة الخطف والإخفاء والاعتقالات الجمعية، والمحاكمات الجائرة والكيدية للصحفيين، مع الهجوم على المؤتمر العاشر للأدباء والكتاب، فحشدت أتباعها وأزلامها مشترية الأصوات، ومحرضة على الإسقاط والإقصاء والتهميش.

السلطة الفاشلة في حماية السيادة والاستقلال، والعاجزة عن حل معضلات الأزمات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وعن توفير الأمن والسلام والاستقرار، والوالغة في الفتن والحروب والثارات والانتقام، وعن توفير لقمة الخبز الكفاف، أو مياه الشرب النظيفة، أو إنارة المدن.. هذه السلطة الرخوة تحاول يائسة تدمير الكيان الوحدوي كشاهد وحيد وعدل على "انفصاليتها"، وعدم قدرتها على مغادرة مراعي القبيلة وحمى العشيرة وإرث الأقيال والأذواء.

لقد نشأ اتحاد الأدباء موحداً منذ التأسيس في مطلع سبعينيات القرن الماضي، ولعبت قياداته الوحدوية: البردوني، الجاوي، الربادي، الشحاري، سالم بكير، محمود الحاج، جرادة، غانم، عبدالله فاضل فارع، الجناحي، دماج، بن سلام، بامطرف، الصبان، الملاحي، القرشي بن سلام، الدكتور عبدالرحمن عبدالله، يحيى عوض، الشماحي، الأكوع، عبدالودود سيف، النقيب، سلطان الصريمي، محمد عبدالجبار سلام... والعشرات من مختلف ألوان الطيف المجتمعي والفكري والسياسي.. لعبوا دوراً عظيماً في إبقاء جذوة الوحدة مشتعلة، ورفعوا رايتها حتى الانتصار.

كما لعبت مجلة "الحكمة" دوراً مشهوداً في تبني قضية الوحدة، وتعرض عمر بن عبدالله الجاوي للإقصاء والتهميش كحامل صخرة سيزيف الوحدة. الوحدة التي حمل رايتها أقصي عن المشاركة حتى في حفلات زفافها، وتعرض للاغتيال، وأمام عينيه قُتل رفيق دربه والدينامو المحرك في حزبه "التجمع الوحدوي الديمقراطي" حسن الحريبي، ومرت الجريمة دون مساءلة للقتلة رغم معرفة الأجهزة ودولة الوحدة لهم، حتى اليوم.

دمر الانفصاليون (الأصليون) دولة الوحدة، وعمدوا الانفصال بالدم والإقصاء والإلغاء والتشريد، وكان الاتحاد الأدبي الوحدوي هدفاً لأعداء الوحدة السلمية والديمقراطية. سلم مقره الرئيس في العروسة كهدية لنافذ موال للحرب، وسلط الإهمال حتى الموت على القيادات: البَردوني، القرشي، سلام، الربادي، الملاحي، الصبان، بامطرف، المروني، الدكتور عبدالرحمن عبدالله، عبدالله سلام ناجي، ونصيب.

السلطة المعتدة بالطلقة والضعيفة الإيمان حد الكراهية "كراهية التحريم" للكلمة، هي التي تدفع للاستهانة بالسياسة والتضييق على الهامش الديمقراطي، وحرية الرأي والتعبير والإبداع والتجديد.

عقد الأدباء مؤتمرهم العاشر في عدن، أواخر الشهر الماضي. ومنذ البدء كان الرهان على ابتلاع الاتحاد وإسقاط ما تبقى من قياداته التاريخية، وسلط المال والإساءات والتشهير وتحشيد الموالين وشراء الذمم، وصولاً إلى القوائم المناطقية والمغلقة. كان الأستاذ الجليل أحد أهم المؤسسين: أحمد قاسم دماج ورفاقه، وعبدالعزيز البغدادي، وأحمد ناجي، والدكتور سلطان الصريمي، وأحمد ناصر جابر هدفاً ثميناً للإسقاط.

خسر الاتحاد الدكتور سلطان الصريمي الذي رفد الاتحاد بخبرته لعدة عقود. كانت الانتخابات حرة وديمقراطية، ولكن المشاغبات والإصرار العنود على إفساد أجواء المؤتمر، كان السائد، فقد جرى التركيز على إسقاط قيادات الاتحاد، كما جرى التركيز على القوائم المناطقية والجهوية والموالية.

انغمس ضعاف النفوس في بث روح التمترس والخصومة، مدججين بتحريض الحكم وتأييده، ووقف البعض متفرجاً أو منتظراً، وتلبس الخوف البعض.

كانت الغالبية مع إنجاح المؤتمر، والخروج بأقل الخسائر. ما إن انتهى الإعلان عن نتائج انتخابات المجلس التنفيذي المكون من 31 عضواً، جلهم من الحريصين على وحدة الاتحاد، وإشاعة روح الديمقراطية والتجديد فيه، حتى انطفأت الكهرباء لتحول دون انتخاب الأمانة العامة، حسب النظام.

كان على المؤتمر والمؤتمريين أن ينخرطوا في صياغة ومراجعة وتأسيس النهج القديم الجديد للاتحاد، وبالأخص التخفيف من غلو المركزية المميتة، وتوزيع الأعباء والإمكانيات بين فروع الاتحاد، وإعادة الاعتبار لمجلة "الحكمة" بنقل مقرها إلى عدن، وتشكيل هيئة تحرير جديدة لها، والعمل على تحويلها إلى مؤسسة حقيقية تقوم بنشر وتشجيع الإبداع، والدفاع عن الحرية والديمقراطية وحق التنوع والتعدد والاختلاف.

لقد انعقد المؤتمر تحت شعار "حماية الحريات العامة تأصيل للديمقراطية والإبداع". وقد عبر المؤتمرون عن إرادة الأدباء وطموحهم في وطن ديمقراطي موحد آمن ومستقر خال من الفتن والحروب والفساد والطغيان.

دانوا الحرب في صعدة ومأرب، وحصار الضالع وردفان، ومحاولات العودة باليمن إلى ما قبل الوحدة اليمنية، بل إلى ما قبل الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر، ونددوا بالممارسات القمعية ضد الأدباء والكتاب والصحفيين، كما نددوا بتشكيل محاكم التفتيش الجديدة -القديمة (هيئة الفضيلة)، ورأوا فيها رقابة بوليسية على ضمائر الناس ومعتقداتهم، وعقاباً على النوايا.

لا تزال القرارات والتوصيات محجوبة حتى اليوم، بسبب اعتراضات التابعين لحزب الحاكم.

فهل يريد الفاشلون في حماية مياه الشرب النظيفة، ولقمة الخبز الكفاف، تحقيق انتصارات تعويضية في قاعة الاتحاد، وعلى حساب نهجه الوحدوي الديمقراطي؟

محاولات جر اتحاد الأدباء إلى ساحات الصراع (الانفصالي) ونهج الحروب والفيد شاهد إفلاس القائمين على الأمر.

إن قضية الأدباء والكتاب والمحامين ومنظمات حقوق الإنسان والعفو ومؤسسات المجتمع المدني واحدة، ويستحيل على الحكم شراء ذمم الناس جميعاً أو طمس قضاياهم الحية والعادلة.

كراهية "الحكم" في مواجهة الضالع!

شفيع العبد
Shfm733@hotmail.com

■ الإهداء إلى أرواح الشهداء.. وإصابات الجرحى..
وصمود من باتوا بلا مأوى في الضالع!

الخيار العسكري بات المفضل للسلطة الحاكمة في مواجهة الاحتجاجات السلمية لأبناء الجنوب منذ بدايتها منتصف العام 2007، وأيضاً للتصدي لمن يخالفونها الرأي ويختلفون معها في الطريقة التي تدير بها الشأن العام. وهو الخيار الوحيد الذي تشعر من خلاله بوجودها، وهي الفاقدة للوجود بمعيار كسب ثقة الناس.

ما حدث في الضالع الاثنين الماضي ليس بجديد، فهو امتداد لمواجهة أصحاب الصدور العارية بمختلف أنواع الأسلحة الحديثة، والتي لا تستخدمها الدول إلا في مواجهة أعدائها، وليس في مواجهة من تدعي أنهم مواطنوها، حتى وإن خرجوا عن القانون كما يزعم الإعلام الرسمي. وإذا ما سلمنا بخروجهم عن القانون، فأي قانون يتيح لهذه السلطة قصف المدن وترويع الساكنين وإهدار دمائهم دون محاكمات تحفظ لهم الحق في الدفاع عن أنفسهم كحق كفلته الشرائع السماوية والتشريعات الدولية؟ أي قانون يعطي الحق في قتل الأبرياء دون ذنب؟ إنه قانون القوة.. القرصنة.. الكراهية.. تصفية الخصوم.. إعدام الحياة.. قانون الغاب. إنه ذات القانون الذي استندت إليه هذه السلطة في "إعدامها" للوحدة على مذبح "يوليو" الشهير، لتأتي اليوم لتستخدمها كـ"قميص عثمان"، وهي الذريعة التي انطلت على البعض ممن يتكئون على أريكة المصلحة!

ما تعرضت له الضالع من قصف همجي لم يفرق بين البشر والحجر، قصف تفوح منه رائحة بارود الكراهية، وما خلفه من ضحايا لا يعدو كونه دلالة على الرغبة الحاكمة في "تأديب" كل من يفكر في الخروج عن الطاعة، التي يجتهد فقهاء البلاط السلطاني في الإبقاء عليها كثابت ديني، يضفون عليها القداسة، ويغوصون في أعماق الأثر للعودة بنصوص يفسرونها بما تمليه عليهم الحالة!

بدلاً من أن تكلف تلك السلطة نفسها عناء السؤال عن الأسباب التي دفعت أبناء الضالع وغيرهم من أبناء الجنوب إلى رفع "علم" يرون فيه الحلم بالنسبة لطموحاتهم وأحلامهم التي لم تحققها الوحدة الموءودة، ذهبت إلى استخدام القوة التي يقرها البعض للأسف حين يتحدثون عن تصرف السلطة تجاه احتجاجات الجنوب بأنه "إفراط في استخدام القوة"!

في ألمانيا، صاحبة النموذج الوحدوي الوحيد في التاريخ المعاصر، لا تستنكف السلطة هناك من نتائج استطلاعات الرأي التي تقام بين الفينة والأخرى لقياس مدى اقتناع الألمان بالواقع الجديد من عدمه.. وللتعرف على نسبة الذين يتمنون عودة الأمور إلى ما قبل هدم سور برلين الشهير، بل إنها تتعامل معها بمنهجية علمية، وتعتبرها مؤشراً إيجابياً للوقوف على أدائها العام ومستوى تقديمها للخدمات وتحقيقها للمواطنة المتساوية!

معاناة الجنوب لن تحلها الدبابات والمدافع والأسلحة الثقيلة التي يصرف عليها بصورة مبالغ فيها تفوق ما يصرف على التعليم، كما أنها تفوق ما يصرف على التنمية في هذه المحافظات التي تتباهى السلطة بإنفاقها عليها أكثر من 70% من الموازنة العامة، بينما الواقع يفضح أصحاب تلك الدعاوى، والذين أبوا إلا التعامل بعقلية "المنتصر"، والعمل على إعادة تشكيل الجنوب وفق "ثقافته"، وتغيير كل معالمه وطمس هويته التاريخية والثقافية والاجتماعية بما يتوافق مع مفاهيم "الغزاة القريبين جداً" (حد وصف الكاتبة بشرى المقطري التي أسأل الله لها الشفاء جراء الحادث المروري الذي تعرضت له قبل أمس السبت في أحد شوارع تعز)، والذين ضاقت صدورهم حتى بأسماء الشوارع والأمكنة، فطمسوا اسم "الصداقة" من على أحد المستشفيات في عدن، وأبدلوه بـ"الوحدة"، بينما يتربع اسم "الصداقة" على أحد كباري صنعاء، وهذا كمثال "سمج" ليس إلا!

أوجاع الجنوب لن تسكنها "الأعلام" التي تنتشر بالطول والعرض، حتى وإن دخل أحد تلك الأعلام موسوعة "غينيس" للأرقام القياسية كأطول علم في العالم!

بالمقابل فإن "حراك الجنوب" لن تسكته المدافع والدبابات، ولا اللجان الرئاسية، ولا سياسات الترغيب والترهيب، ولن تضعفه المعتقلات ولا الاغتيالات ولا المطاردات، بالعكس فإن كل ذلك وغيره يعزز من قناعات المنخرطين في الحراك، ويمهد لاقتناع المترددين خارجه، والشواهد باتت واضحة للعيان!

ما تعرضت له الضالع من قصف وما تعيشه من حصار ومن قبلها ردفان، تريد السلطة من خلاله العمل على تثبيت أوهامها بأن هؤلاء مجرد خارجين عن القانون في بعض مديريات محافظات لحج والضالع وأبين، مع إدراكها أن "الحراك السلمي" بات يتحرك في كل الجنوب، وأنه لا وجود لخارج عن القانون عدا هذه السلطة التي باتت "تدوس" على كرامة الجميع بمن فيهم القانون الذي تفقر الجميع وتقتلهم باسمه!

على العقلاء -إن بقي هناك عقلاء- في هذه السلطة التي يجب تسجيل الاعتراف لها بأنها أجادت في ترسيخ ثقافة الكراهية بين المواطنين كإنجاز وحيد لن ينازعه فيها أحد، تستحق بموجبه ولوج موسوعة "غينيس" من أوسع أبوابها.. أن يعملوا على تدارك ما تبقى من السلم الاجتماعي، وأن يحرصوا على إعادة الجميع إلى طاولة الحوار غير المشروط وغير المحدد بسقف ولا أرضية، وأن تترك تلك الأمور للحوار كوظيفة من وظائفه وما تفضي إليه من نتائج. أما غير هذا فلا معنى له سوى مزيد من الخراب على الأرض وفي النفوس... وعندها سنجد مدينة أخرى على مرمى نيران مدافع "الكراهية"!

انكسار السجان..!

حسين اللسواس
al_leswas@hotmail.com

■ الإهداء إلى المناضل بجاش الأغبري

مشكلة السجان أنه لم يجرب قط، حياة السجن، إذ لو جربها وعاش تفاصيلها، لما سمح لنفسه بالتحول إلى سجان..!

في بلادي، تبدو سالف الأسطر أبلغ ما يمكن أن يقال أو يكتب، كتبرير لمكوث مئات السجناء خلف القضبان.

فالسجان، في معظم القضايا، شخص يعيش في برج عاجي، يغص بالترف والملذات، لم يسبق له أن قضى يوماً في سجن مركزي، ولم يذق مرارة ضحيته القابع وراء أسوار المعتقل.

بقاء السجان في برجه الشاهق، وسط ملذاته، يسلبه ميزة الرحمة والعطف، ليصبح بالتقادم كائناً عديم الإحساس، متجرداً من قيم الإنسانية. وهي حالة يعني الوصول إليها أن السجان ليس مستعداً للصفح عن سجينه مهما كانت الضغوط التي يواجهها.

استبداد تلك الحالة يوصل السجان أحياناً إلى مرحلة يشعر فيها بأنه المظلوم، والسجين هو الظالم..! ليس هذا فحسب، إذ أحياناً يُضطر السجان -المتجرد من قيم الإنسانية- لممارسة ضغوط تكفل إبقاء سجينه في المعتقل رغم انقضاء مدته القانونية أو مرور ثلثي تلك المدة..!

نضوب صفات الرحمة والعطف، عادةً ما يترافق مع طفوق نزعة الانتقام، ليتحول "قهر الآخرين" إلى لذة لدى السجان! لدرجة أنه لو كف عن قهر الآخرين لشعر بنقص ذاتي وفراغ داخلي.

حين يتحول "قهر الآخرين" إلى أفيون غير قابل للاستغناء، وهي حالة تماثل الطغيان والتسلط والديكتاتورية، يكون شعور السجان مختلفاً بشكل كلي، إذ يعتقد أن ما نراه نحن قهراً للآخرين، ما هو إلا دفاع عن النفس من وجهة نظره..!

هنا لن تستغرب حين تسمع أحد السجانين وهو يرد ببجاحة على وسطاء لإطلاق سجين قضى ثلثي مدته، قائلاً: بدري عليه الخروج، خلوه يتأدب شوية..!

شوية هذه، قد تمتد أحياناً إلى 5 أو 10 سنوات..! يا لها من مأساة.

لا يدرك معظم السجانين (الغرماء) حقيقة الشعور الذي يتخلق في وجدان السجين، لاسيما إذا كان مظلوماً، انعدام الإحساس يجعلهم يظنون أنه سينكسر لجبروتهم وسيركع لطغيانهم وسينحني مستجدياً عفوهم.

العكس هو الذي يحدث دائماً، إذ مهما كان المعتقل مهيناً ومثبطاً وبائساً، فإنه أيضاً مدرسة للكبرياء والشموخ، ومعهد للصمود والجسارة. لذا ليس بمستغرب أن تجد سجيناً قضى خلف القضبان عقداً ونصف العقد من الزمن، وهو في حالة صمود أسطورية.

ببساطة: السجن لم يزده رغم قساوة الظروف واستعار المعاناة، إلا عزيمة وصموداً..!

لو كانت النفس البشرية، بطبيعتها، ترضخ للظلم وتستسلم للطغيان، لما شهدت البشرية ثورة الأسطورة جيفارا، ولما تحول نيلسون مانديلا إلى زعيم أفريقي، ولما أضحى جمال عبدالناصر ملهماً للثورات في العالم العربي..!

يحاول السجان في أحايين كثيرة إقناع نفسه بأن الاستمرار في "قهر الأحرار" سيحولهم إلى أداة طيعة، ويلحقهم بصفوف قطعان الأتباع، لذا نراه يسعى جاهداً لإذاقتهم كؤوس المرارة، لعله يرى جباههم في وضعية انحناء.

مع مرور الأيام، وبعد أن يكون القهر قد استنفد غالبية أدواته، يدرك السجان أنّ لا مناص لاستعباد نفوس حرة أبية، حينها فقط يشعر السجان بالانكسار وهو يرى سجينه شامخ الرأس، واثق الخطوة، ثابت الموقف، طافق العزيمة، رغم كل ما كابده من صنوف القهر والظلم والطغيان.

عندها فقط تتحقق المعجزة المستحيلة بانتصار السجين على السجان..!

لا شيء يعادل إحساس السجين بهذه اللحظة. إنها لحظة الحرية الحقيقية، لحظة شعور السجان بالانكسار، وإحساسه بالتقزم والهزيمة..!

ربما كنت فارساً لست أدري قبل بدء المجال مات جوادي
العصافير في عروقي جياع والدوالي والقمح في كل واد
في حقولي ما في سواها ولكن باعت الأرض في شراء السماد
يا ندى.. يا حنان أم الدوالي؛ وبرغمي يجيب من لا أنادي!
هذه كلها بلادي... وفيها كل شيء... إلا أنا وبلادي!

عبدالله البردوني

عــودة باكثــير

■ المحرر

لا تفصلنا سنوات كثيرة عن خبر نشرته إحدى الصحف المصرية (2006) عن "مكتبة باكثير الخاصة" في القاهرة. يفيد الخبر الذي يشبه الاستغاثة، بأن "مكتبة رائد المسرح العربي الأديب علي أحمد باكثير تقبع في بدروم إحدى العمارات في قلب القاهرة بوسط البلد". بعدها بسنوات (2009) تنشر صحيفة "القبس" الكويتية تحقيقا صحفيا عنوانه "من يحمي مكتبات الرواد من السطو والإهمال؟"، يورد تصريحا للسيد زايد باحث أبستمولوجي، يقول: "حسب المعلومات التي توصلنا إليها فهي في حالة سيئة وتحتاج لعملية ترميم لإعادتها إلى ما كانت عليه سابقا». أما الشاعر فؤاد حجاج رئيس جمعية باكثير الثقافية، ومقرها مصر، فيقول: "لا أعلم شيئاً عن هذه المكتبة".

طوال سنوات لم يلتفت أحد لأحد أهم رواد الأدب في الوطن العربي. وإذا كانت مصر لديها جمعية ثقافية تحمل اسم باكثير، ويحضر اسمه في الذاكرة المسرحية المصرية عن طريق بعض الفرق المسرحية التي تقوم بأداء بعض مسرحياته على خشبة المسرح، أو كما يحدث سنويا ضمن معرض الكتاب الدولي في القاهرة، وتعيد مكتبة جودة السحار في مصر طباعة أعماله باستمرار، فإننا هنا في اليمن لا يتعدى الاهتمام به بعض الندوات والكتابات المتفرقة، أو استخدام اسم باكثير لأكثر من مرة للحديث عن المنجزات السياسية ابتداء من تحويل بيته إلى متحف، وانتهاء بإنشاء مؤسسة باكثير للطباعة والنشر، فيما معرفة اليمنيين بعلي أحمد باكثير، لا تتعدى "وإسلاماه" و"مسمار جحا".

مؤخراً، في الجانب الآخر، استيقظ اتحاد الكتاب العرب ورابطة الأدب الإسلامي، وبحضور يمني رسمي، ولكثير من الأدباء العرب، فجأة في مئوية باكثير، لرعاية مؤتمر "علي أحمد باكثير ومكانته الأدبية"، في القاهرة 2 – 5 يونيو الحالي، لرد الاعتبار مبدئياً. وفي الكلمة التي ألقاها وزير الإعلام اليمني الشاعر حسن اللوزي، تجلت ذات الشاعر بوضوح ليتحدث عن "عظمة باكثير الشاعر المجدد والمتفرد والروائي الحكيم والملهم والمسرحي المتصدر والنابغ والكاتب الكبير الملتزم". لقد نسي الوزير الذي يمثل عهده في وزارة الإعلام تراجعا ملموسا للصحافة، وهو يقول: "إننا نؤكد أن أبناء اليمن ينغمسون في ذات التفكير وينشغلون بهموم وواجبات الوفاء تجاه هذه المناسبة المئوية الغالية"، أنه في بلد يكره المبدعين ولا يتيح لأصحاب المواقف كباكثير أن يتكاثروا، فإلى الآن لم يجد البردوني من ينشغل بواجبات الوفاء تجاه ما قدمه لليمن.

لم تخلُ كملة وزير الثقافة أبو بكر المفلحي من نقطة مخالفة الكلام للواقع، فبعد أن حاول تسليط الضوء على جانب من حياة باكثير في اليمن، وتحدث عن تأثر باكثير بمصر، وعن عدم إحساسه بالغربة فيها، واتت الوزير الفرصة ليعلن اهتمام اليمن الكبير بباكثير، حيث تعتزم افتتاح بيت باكثير في مدينة سيئون كمتحف باسمه يضم فيه كل ما يتعلق بباكثير من أدب مطبوع ومسموع ومرئي، وكل ما يتصل بحياته الشخصية، فضلاً عن طباعة أعماله الكاملة، بالإضافة إلى تقديم مسرحياته ورواياته في عروض مسرحية وتلفزيونية.

وتحدثت كلمات المشاركين في المؤتمر عما مثله علي أحمد باكثير من تطور للأدب من خلال كتاباته، وعن التزام باكثير تجاه قضايا أمته.

أسفرت المشاركة الرسمية اليمنية رفيعة المستوى عن ملاحق خاصة عن باكثير صدرت عن صحف رسمية، ووعد بطباعة الأعمال الكاملة من قبل وزارة الثقافة ورعاية رجل الأعمال أحمد بقشان، الذي كرم في المؤتمر لندوة علمية دولية بمناسبة مئوية علي أحمد باكثير، في شهر ديسمبر من هذا العام، لعمله على تحويل منزل باكثير إلى متحف.

يقول الشاعر والروائي علي المقري: "لا يمثل المهرجان رد اعتبار لأديب بحجم باكثير، إذا لم تكن هناك فعالية أدبية، يجب أن تعاد قراءته حتى لو اختلفنا معه". ويضيف: حتى لا تتحول هذه المهرجانات إلى بهرجة. ويتساءل: أين أعمال أحمد بن علوان، البردوني، أحمد شامي، الزبيري، وغيرهم؟ كل هؤلاء الأعلام لمَ لا تهتم بهم الدولة؟ وهل يكفي أن قامت بطبع بعض أعمالهم في 2004؟

جاءت عودة باكثير بهذه الطريقة المفاجئة، وفقا لرئيس رابطة الأدب الإسلامي عبدالقدوس أبو صالح: لأن أعداء باكثير مذوا عليه سجف التعتيم في غفلة من الزمان". يقصد عبدالقدوس الأعداء القدامى الذين كانوا يحملون عداوات أيديولوجية مع باكثير، ليأتي المؤتمر ويعلن خفوت صوتهم، لكن ماذا لو ولد أعداء جدد تكفيهم "بهرجة المهرجانات"!

فعالية

إرم الثقافية

صدر عن مركز إرم للتنمية الثقافية والدراسات التاريخية العدد الأول من المجلة الثقافية "إرم"، والتي يرأس تحريرها القاص محمد عبدالوكيل جازم. ناقش ملفها النص المفتوح من خلال تسليط الضوء على خلود النص الجديد والحديث، وعلى النص الجماعي كمحرض للإبداع والنص المنسي.

في تريم ملتقى شعري ومعرض للخط

تتواصل في مدينة تريم فعاليات تريم عاصمة الثقافة الإسلامية، فتبدأ اليوم الاثنين أعمال ملتقى دمون الشعري للشعراء الشباب العربي (دورة امرئ القيس)، ويستمر حتى 16، كما يبدأ غدا الثلاثاء معرض الخط العربي والزخرفة الإسلامية، ويستمر حتى 25 يونيو.

معرض للكتاب في شارع التحرير

في صنعاء وتحديدا في شارع التحرير، افتتح وكيل وزارة الثقافة ومعه رئيس اتحاد الناشرين اليمنيين نبيل عبادي، بميدان التحرير، معرض الكتاب اليمني الثاني 9 – 23 يونيو. تشارك في المعرض 14 دار نشر ومكتبة.

سيرة العاشق

علي بن أحمد بن محمد باكثير، ولد في 1910، في جزيرة سوروبايا بإندونيسيا، لأبوين يمنيين من منطقة حضرموت. وحين بلغ الـ10 من عمره سافر به أبوه إلى حضرموت، وهناك تلقى تعليمه في مدرسة النهضة العلمية، ودرس علوم العربية والشريعة على يد العلماء هناك. ظهرت مواهب باكثير مبكراً فنظم الشعر وهو في الـ13 من عمره، وتولى التدريس في مدرسة النهضة العلمية، وتولى إدارتها وهو دون الـ20. تزوج باكثير مبكراً، ولكنه فجع بوفاة زوجته وهي صغيرة، فغادر حضرموت حوالي عام 1931، وتوجه إلى عدن، ومنها إلى الصومال والحبشة، واستقر زمناً في الحجاز، حيث نظم مطولته "نظام البردة"، كما كتب أول عمل مسرحي شعري له، وهو "همام في بلاد الأحقاف"، وطبعهما في مصر أول قدومه إليها.

وصل باكثير إلى مصر سنة 1934، والتحق بجامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة حالياً)، حيث حصل على ليسانس الآداب قسم اللغة الإنجليزية عام 1939، وقد ترجم عام 1936 أثناء دراسته في الجامعة مسرحية "روميو وجولييت" لشكسبير، بالشعر المرسل، وبعدها بعامين –أي عام 1938 – ألف مسرحيته "أخناتون ونفرتيتي" بالشعر الحر، ليكون بذلك رائد هذا النوع من النظم في الأدب العربي.

التحق باكثير بعد تخرجه في الجامعة بمعهد التربية للمعلمين، وحصل منه على الدبلوم عام 1940، وعمل مدرساً للغة الإنجليزية لمدة 14 عاما. سافر إلى فرنسا عام 1954، في بعثة دراسية حرة.

بعد انتهاء الدراسة فضل الإقامة في مصر، حيث أحب المجتمع المصري وتفاعل معه فتزوج من عائلة مصرية محافظة، وأصبحت صلته برجال الفكر والأدب وثيقة، من أمثال العقاد وتوفيق الحكيم والمازني ومحب الدين الخطيب ونجيب محفوظ وصالح جودت وغيرهم. وقد قال باكثير في مقابلة مع إذاعة عدن عام 1968، إنه يصنف كثاني كاتب مسرح عربي بعد توفيق الحكيم.

اشتغل باكثير بالتدريس 15 عاماً، منها 10 أعوام بالمنصورة، ثم نقل إلى القاهرة. وفي سنة 1955 انتقل للعمل في وزارة الثقافة والإرشاد القومي بمصلحة الفنون وقت إنشائها، ثم انتقل إلى قسم الرقابة على المصنفات الفنية، وظل يعمل في وزارة الثقافة حتى وفاته.

حصل باكثير على منحة تفرغ لمدة عامين (1961 – 1963)، حيث أنجز الملحمة الإسلامية الكبرى عن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب في 19 جزءاً، وتعد ثاني أطول عمل

مسرحي عالمياً، وكان باكثير أول أديب يمنح هذا التفرغ في مصر. كما حصل على منحة تفرغ أخرى أنجز خلالها ثلاثية مسرحية عن غزو نابليون لمصر (الدودة والثعبان، أحلام نابليون، ومأساة زينب)، طبعت الأولى في حياته، والأخريان بعد وفاته.

شارك في كثير من المؤتمرات الأدبية والثقافية، واختير عضواً في لجنة الشعر والقصة بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، كما كان عضواً في نادي القصة.

كان باكثير يجيد من اللغات الإنجليزية والفرنسية والملايوية، بالإضافة إلى لغته الأم العربية. وحصل على الكثير من الجوائز، وقد شارك نجيب محفوظ جائزة الدولة التقديرية الأولى مناصفة، وكان الموسم المسرحي في مصر يفتتح سنوياً بمسرحيته "مسمار جحا" التي تنبأ فيها باحتلال فلسطين.

كان رائداً عبقرياً فذاً، لكنهم حاربوه بسبب توجهاته الإسلامية، حتى إنهم كانوا يطلقون عليه "إسلامستان". مثلت رائعته "وا إسلاماه" في فيلم سينمائي شهير كان بطله المصري أحمد مظهر.

زار باكثير العديد من الدول مثل فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي ورومانيا، بالإضافة إلى العديد من الدول العربية مثل سوريا ولبنان والكويت التي طبع فيها ملحمة عمر. كذلك زار تركيا حيث كان ينوي كتابة ملحمة مسرحية عن فتح القسطنطينية، ولكن المنية عاجلته قبل أن يشرع في كتابتها. وقبل عام من وفاته زار باكثير حضرموت. توفي بمصر في 10 نوفمبر 1969، إثر أزمة قلبية حادة، ودفن بمدافن الإمام الشافعي في مقبرة عائلة زوجته المصرية.

أعماله المسرحية:

السلسلة والغفران التي نالت جائزة وزارة المعارف لسنة 1949، مسرح السياسة، التوراة الضائعة، إمبراطورية في المزاد، عودة الفردوس، مأساة زينب، سر الحاكم بأمر الله، هكذا لقي الله عمر، من فوق سبع سماوات، إله إسرائيل، هاروت وماروت، سر شهرزاد، قطط وفيران، الدنيا فوضى، مسمار جحا، أبو دلامة، جلفدان هانم، قصر الهودج، مأساة أوديب، فاوست الجديد، الوطن الأكبر، دار ابن لقمان، إبراهيم باشا، حرب البسوس، ملحمة عمر، الشيماء شادية الإسلام، الشاعر والربيع، هُمام في بلاد الأحقاف، روميو وجولييت، أخناتون ونفرتيتي، عاشق من حضرموت، الدودة والثعبان، الفرعون الموعود، الفلاح الفصيح، أوزيريس، حازم، حبل الغسيل، وشيلوك الجديد.

من رواياته:

الثائر الأحمر، سلامة القس، سيرة شجاع، وإسلاماه، الفارس الجميل، ليلة النهر، وعودة المشتاق.

أعماله الأخرى:

ديوان علي أحمد باكثير: أسرار الربا في شعر الصبا، محاضرات في فن المسرحية من خلال تجاربي الشخصية، نظام البردة أو ذكرى محمد صلى الله عليه وسلم.

ماذا لو فعلت اليمن؟

انتهى المؤتمر إلى عدد من التوصيات التي تؤكد على أهمية حث الهيئات الثقافية والرسمية الخاصة في البلاد العربية والإسلامية التي كتب عنها باكثير، على عقد مؤتمرات وندوات لإجراء دراسات منهجية عن أدبه، وخاصة ما كتبه عن كل منها، حضّ الباحثين والنقاد على الاهتمام بأدب باكثير لما يتميز به من الثراء والتنوع والقيم العربية والإسلامية والإنسانية، تشجيع طلاب الدراسات العليا على إعداد أطروحات جامعية عن أدب باكثير، إعداد فهرس شامل "ببليوجرافيا" لمصادر دراسات باكثير لتكون مرجعاً للباحثين وطلاب الدراسات العليا، إصدار عدد خاص من مجلات اتحادات الأدباء والكتاب العرب ورابطة الأدب الإسلامي العالمية عن باكثير، حض شركات الإنتاج الفني والقنوات الفضائية الرسمية والخاصة على الاستفادة من روايات باكثير ونصوصه المسرحية في إعداد مسلسلات وتمثيليات وأفلام جيدة، وكذا الهيئات القومية للمسرح والفرق المسرحية الخاصة في البلاد العربية والإسلامية على الاستفادة من نصوص باكثير المسرحية لعرضها بإخراج فني لائق، توزيع المسرحيات القصيرة التي أصدرتها –لأول مرة– رابطة الأدب الإسلامي العالمية، على الجامعات والمؤسسات الثقافية بأوسع نطاق ممكن، السعي لإنشاء جائزة أدبية باسم باكثير في المسرح والرواية والشعر، السعي لإطلاق اسم باكثير على بعض الشوارع والساحات في مدن العالم العربي والإسلامي، وخاصة التي أقام فيها، الطلب من وزارات التربية والتعليم في البلاد العربية تضمين المقررات الدراسية في المرحلتين الإعدادية والثانوية، نصوصاً مختارة من أدب باكثير، والدعوة إلى عقد مؤتمرات وندوات عن بعض الشخصيات الأدبية والنقدية التي كان لها دور متميز في خدمة الأدب العربي والإسلامي الذي عبر عن قيم الأمة وأصالتها.

الأعمال الكاملة لباكثير

تزامناً مع المؤتمر صدر المجلد الأول من الأعمال الكاملة للشاعر والروائي والمسرحي الراحل علي أحمد باكثير، عن المجلس الأعلى للثقافة في مصر، ويضم روايات باكثير الثلاث "وا إسلاماه"، "سلامة القس" و"ليلة النهر".

جمع أعمال باكثير الدكتور محمد أبو بكر حميد الذي كتب في مقدمة الكتاب تعريفا بباكثير ذكر فيه حلمه بإمارة الشعر بعد شوقي لدى مجيئه إلى مصر، لكن التحاقه بكلية الآداب قسم اللغة الإنجليزية بجامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة)، جعله يتخلى عن هذا الطموح الشعري لصالح فن المسرحية، وفي الوقت نفسه كتب الرواية، وحقق نجاحا فيها، حيث حصد عدة جوائز في المسابقات الأدبية، وقررت بعض رواياته على طلاب المدارس، وأخرج عدد كبير منها للسينما، وجاء إجمالي نتاج باكثير الروائي 6 روايات هي "سلامة القس"، "وا إسلاماه"، "ليلة النهر"، "الثائر الأحمر"، "سيرة شجاع"، و"الفارس الجميل" وقصة قصيرة واحدة هي "عودة المشتاق".

وظهر اسم باكثير الروائي في مصر في بداية الأربعينيات، حيث كان هو ونجيب محفوظ من أوائل المنضمين للجنة النشر للجامعيين، التي أسسها عبدالحميد جودة السحار عام 1943، لنشر أعمال الأدباء الشبان، وفاز باكثير ونجيب محفوظ بجائزة السيدة قوت القلوب الدمرداشية، واقتسما قيمة الجائزة، وحصل كل واحد منهما على 40 جنيها.

وكانت أول جائزة يحصل عليها باكثير ومحفوظ؛ الأول عن روايته "وا إسلاماه"، والثاني عن روايته "كفاح طيبة"، وتم تدريس رواية "وا إسلاماه" على طلاب المدارس في مصر بدءاً من عام 1945، لتكون أول رواية لأديب غير مصري تقرر على طلاب المدارس.

ويؤكد أبو بكر حميد في مقدمته للأعمال الكاملة لباكثير، أن رواية "وا إسلاماه" أنقذت مؤلفها من السجن، عندما وقعت الفتنة بين رجال ثورة يوليو، والإخوان المسلمين، عام 1954، حيث كان اسم باكثير ضمن الأسماء التي لا يمكن اعتقالها إلا بإذن من الرئيس جمال عبدالناصر، وكان طلب اعتقاله بحجة أنه كان ينشر بعض مسرحياته في صحيفة "الإخوان المسلمون"، كما تربطه علاقات ودية ببعض الإخوان، وبخاصة سيد قطب، بصفته ناقدا أدبيا، لكن جمال عبدالناصر رفض اعتقاله، وكرمه بعد ذلك بـ9 سنوات، ومنحه وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى. وذكر حميد مقولة عبدالناصر التي قالها لباكثير وهو يكرمه: "وا إسلاماه أكثر عمل أدبي تأثرت به قبل الثورة بعد "عودة الروح" لتوفيق الحكيم".

كما نقل حميد أيضا عبارة أمين هويدي رئيس المخابرات المصرية الأسبق، في المقدمة، أن هذه العبارة أنقذت باكثير من السجن مرة أخرى عام 1966، لصلته بسيد قطب، حيث برر عبدالناصر رفضه لاعتقال باكثير أن هذه الصلة التي تربطه بقطب صلة أدبية ليس أكثر، وأن باكثير لا ينتمي إلى تنظيمات سياسية.

● عن موقع اليوم السابع

في الشأن الثقافي

تهافت مطبوعات الداخل على استكتاب أقلام خارجية

مصطفى الجبزي

نظل نفتقر إلى أسماء علم محلية في قطاع الإنتاج الفكري كقطاع معطل مثله مثل بقية القطاعات، مع أن الاشتغال في هذا القطاع متاح وأقل كلفة، ويُلحظ أن المطبوعات المحلية التي هي قليلة بالتعريف، وتعاني من مسار ذي نصف قطر طويل يباعد زمنيا بين أعدادها.. أنها استشفت عهد إفلاس، فاستجارت بأقلام خارجية، وترجمت الكثير من المواضيع لملء فراغ صفحات عدد فقير.

قد تكون هذه الخطوة محسوبة لها لو أنها استطاعت أن تفتح قناة حوارية وتثقيفية بين كتاب/ قراء الداخل وكتاب/ مترجمي الخارج. لكنها لم تستطع على ذلك، والدليل أن وصلاتها لا تنم عن أي انسجام في تقديم المواضيع، لتصبح القراءة في هذه المطبوعات أشبه بزيارة لأحد محلات بيع الأدوات الخردة والأدوات المستعملة المتنوعة.

أنا الآن أتناول في يدي مجلة ثقافية يمنية تحاول إثبات هويتها الثقافية من خلال استخدامها لعناوين مجالات ثقافية لا أكثر، فيما لم تقدم إلى حد هذه اللحظة أي اشتغال ثيماتي يثري أو يشبع شغف القارئ. الأسوأ من ذلك أنها لم تكلف نفسها، ولو لمرة واحدة، وتبث أية نتائج لتفاعل القراء أو استجابة ونقاش أي من أفكارها التي قدمتها. أظنها (وأظن العاملين عليها) تقنعت بأول الردود التلقائية التي تحصل في أول وربما في ثاني مقيل على الأكثر يذهب إليه أحد العاملين في هذه المطبوعة، وهم بذلك لا يسهمون في تعزيز الفعل الثقافي مطلقا. لكني أظن أكثر من ذلك أن هذه المهنة في اليمن رسمت لنفسها مسارا خطيا فلم يتحصل لها أدنى تراكم أو خبرات.

يلفت انتباهي كثيرا مبدأ التجاوز كذهنية مسيطرة على من يشتغلون بالشأن الثقافي، ولكن هل يتم التجاوز بعد الإلمام الجيد والإحاطة الشاملة للأطر التقليدية للمهنة/ للموضوع. فأنا شخصياً أساند كلياً من يتبنون هذا المبدأ، وأسعى لأكون كذلك –وقد لا أستطيع أن أفعل كما يفعلون، وبالتالي أغبطهم على هذه القدرة في التجاوز– ولكن أخشى أن يكون التجاوز على حساب الأبجديات والأسس التي لا يمكن من دونها ركوب فعل التجاوز.

إن كانت الحال هذه، فنحن لا نفعل أكثر من تعميق حالة الافتقار لأسماء محلية جديرة بالوجود في الوسط الثقافي، وهي الوحيدة القادرة على التعبير عما يعتمل في واقعنا كما هو الحال. ولكن إن حاولنا بحث أسباب هذه الصورة التي تبديها المطبوعات الثقافية، فهل سنجد أجوبة؟ قد تكون أبسط العوامل المرتبطة بهكذا واقع هي الأسباب المادية، إلا أن يومياتنا لا تؤكد أبداً أن استكتاب كاتب يمني أكثر كلفة من استكتاب كاتب أجنبي، على الأقل الهنود لم يدخلوا هذا المجال إلى حد هذه اللحظة كأيد عاملة. كما يخطر في بالي تساؤل آخر: هل كل المستكتبين من الخارج يقدمون موادهم مجانا كأكثر من يكتبون من اليمنيين في الصحف المحلية والمطبوعات الثقافية اليمنية؟ لست أدري. لكن سأختتم حديثي هنا بذكر موقف شهدته، إذ عاد صديق لي من إحدى الدول العربية بعد أن أنهى دراسات عليا، وكان يرغب بأن يداوم على الكتابة في مطبوعات محلية كمصدر رزق، حتى يترتب وضعه، فوجه إليّ سؤالا: "كم تدفع الصحف والمجلات؟"، فوجدت نفسي عاجزا عن الجواب، وأظن رؤساء تحرير الصحف والمجلات أيضا غير قادرين على تقديم إجابة على تساؤل صديقي ذاك، فهم لم يعتادوا الدفع للكتّاب.

YEMEN TOURISM
يمن
وزارة السياحة
مجلس الترويج السياحي
المحافظة على البيئة والمقومات السياحية سلوك حضاري للمواطن
www.yementourism.com

www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com

الاثنين 1 رجب 1431هـ
الموافق 14 يونيو 2010 العدد (240)
Mon. 1/7/1431
14 June 2010

مخنق!

نعمان قائد سيف
freejourn@yahoo.com

ليس وحده قرار الانفصال الذي عجّل بإنهاء الحرب الأهلية صيف 1994، فانكفاء جبهة الضالع سهلت إلى حد كبير مهمة زحف قوات المركز إلى عدن، ويؤكد ذلك أن قرار فك الارتباط يومها كان انفعالياً، واتخذ تحت لحظة الحاجة لجمع ما تبقى من قوى الجنوب المتنافرة أمام جحافل تحالف (الشرعية) التي وحّدت حابل المتفيدين بنابل ضحايا الصراعات ممن لهم حسابات مؤجلة مع رفاق الأمس القريب بالنسبة لبعضهم، وأعداء الأمس البعيد للبعض الآخر!

لو أن قرار الوحدوي علي سالم البيض ورفاقه بيّت له من وقت مبكر، وفق ترتيبات عسكرية وأمنية مضبوطة، ما كان لقوات الرجل الثاني في الوحدة الرسمية (علي عبدالله صالح) أن تتمكن من حسم الموقف بتلك السهولة التي تمت، ولكانت الحرب الملعونة في حالة كر وفرد إلى اليوم، وشهد الوطن معارك تصفية حسابات أخرى مجمدة في أنحاء متفرقة من الشمال ذاته!

ما أريد أن أخلص إليه من المقدمة، تكرار النصيحة التي كنت قد أسديتها للسلطة في مقال نشرته في صحيفة "التجمع" بعنوان "انسحبوا من الضالع"، قبل عقد ونيف من السنين، عندما بدأ تململ واحتجاج مواطني المحافظة المذكورة يأخذ بالتراكم، كرد فعل أولي وطبيعي على الزيادة الملحوظة في التواجد العسكري للقوات (المنتصرة) في مناطقهم، وما يمثل ذلك من استفزاز للمشاعر، لا سيما إذا عرف أن كثيراً من ذكور الضالع يرجحون عند الاختيار كفة العسكرة على أية حرفة أخرى. وعليه أجدد الدعوة وأكرر نداء عنوان مقالي السالف الذكر، ناصحاً أصحاب القرار بالقول: اسحبوا القوات من الضالع، بل ومن كل دواخل الوطن، من أجل تقوية وشائج القربى، والحفاظ على ما تبقى من أواصر الوحدة. وكفاية جنائز وخراباً وكذباً!

ورشة عمل للصحفيين حول تعزيز المعرفة بمهام وآليات عمل البرلمان

اختتمت أمس فعاليات ورشة العمل الخاصة بتعزيز المعرفة لدى الصحفيين، بمهام وآليات عمل البرلمان وقواعد الكتابة الصحفية عن البرلمان والرقابة عليه.

الورشة، التي بدأت السبت، وينظمها المركز اليمني لقياس الرأي العام، شارك فيها أكثر من 15 صحفياً من مختلف الوسائل الإعلامية الإلكترونية والورقية والمرئية والمسموعة.

حاضر في الورشة البرلماني عبدالباري دغيش، والصحفي في البرلمان الأوروبي مستشار المركز للشؤون البرلمانية والمؤسسية جان رافئيل جولياني، إضافة إلى مدير مرصد البرلمان اليمني عبدالحكيم عز الدين.

أجندة مُغيّبة..

سامي نعمان
saminsw@gmail.com

حتى اللحظة لم يصدر عن أي من المسؤولين اليمنيين إجابة شافية للضربة الجوية التي قتلت الأمين العام لمحلي محافظة مأرب، نائب المحافظ جابر الشبواني، وهو منتخب قبل أبناء المحافظة، عدا حديث الرئيس عن خطأ وخيانة غير مكتملة التفاصيل.

بدرجة رئيسية يعول المعنيون بالأمر على عامل الوقت لتمييع القضية وامتصاص الغضب وإرهاق المد القبلي الغاضب الذي أحدث ردة فعل متوقعة بكل الحسابات.. كذا برز الغياب الفعلي للدولة بشكل أشبه بالشعور بالذنب، إذ أسفت على مقتل المسؤول المحلي عن طريق الخطأ، وبدلاً من تلبية المطالب المشروعة لأهالي القتيل، وهم هنا أبناء محافظة بأسرها، بالكشف عن خبايا العملية، عززت خط الدولة بعرف القبيلة، وسلمت آل الشبواني تحكيماً عينياً.. لا بأس في ذلك، وسنبرر هذه المرة للدولة عرف القبيلة بسعيها لتخفيف الاحتقان وحفظ المصالح، وليس من العقلانية حضور الدولة بالقوة في عزاء قوم لم يألفوا حضور الدولة بمعانيها بشكل طبيعي.

الرئيس عزا الأمر إلى خيانة واضحة من وادي عبيدة.. قد يكون هذا صحيحاً، لكن قضية (من خان من؟) تعني مسؤولي التحقيق بالدرجة الأولى.. بالنسبة لأولياء دم الشبواني، قد تعنيهم التفاصيل بعض الشيء، لكن السؤال المحوري سيظل قائماً: من قتل الشبواني؟ ولا شيء سيلهيهم عن معرفة الإجابة.

بيد أن القيمة المعنوية لعزاء الرئيس واستقباله أهالي القتيل، ربما تبعث بالثقة لبرهة بجدية التحقيق، وقبول الانتظار، وحفظ المصالح لبعض الوقت، لكنها قطعاً لن تكون كفيلة بإقناعهم بنتائج أي تحقيقات سطحية، لا ترقى إلى تطلعاتهم في الإجابة المنتظرة للسؤال بكل تفاصيله.

وسواءً كان منفذ العملية طيراناً يمنياً بدائياً بقيادة كائن بشري، أم أمريكياً موجهاً عن بعد، بتنسيق أو بدونه، فإن النتيجة لا تعفي الدولة من مسؤوليتها الكاملة في ذلك.. ومع كل احتمال وارد في العملية، تتحمل السلطة مسؤولية أكبر في وزرها، خصوصاً أن الأمر يتعلق بالسيادة ديدن المسؤولين عند أي حديث عن حوار برعاية دولية، وليس قصف أجنبي لمواطنين أبرياء.

وقبل الحديث عن أي حق لأولياء الدم، على أهميته، فإن العملية كانت استهدافاً واغتيالاً مباشراً للدولة، بحضورها الشكلي في منطقة قبلية يقطنها قوم أولو قوة وبأس، يرونها –أي الدولة– قبيلة متسلطة على المراعي والمغانم لا أكثر.. وطوال عقودٍ من الرقص على رؤوس الثعابين، لم تبذل الدولة جهوداً ذات معنى تغير –أو تقنعهم بتغيير– تلك النظرة وتُعلي بها الولاء لها أكثر من الولاء للقبيلة والمنطقة والأسرة والمذهب، ليس هنا فحسب، بل ينسحب ذلك على كثير من الأطراف وجوار الأطراف، وهذه الرقعة بدأت تتسع أكثر باتجاه المراكز المختلفة، وينطبق عليها تراجع معنى الدولة في المناطق المدنية، فالحضور المُدّعى بمبانٍ صحية وتعليمية وأمنية وحكومية فارغة ومناصب استرضائية، ليس كافياً للحديث عن حضور هذا الغائب.. بل يُثبتُ وجوده بالتنمية البشرية وفرض دولة النظام والقانون وسحب نفوذ وأعراف القبيلة مقابل تسلل قيم الدولة بمعانيها الحقيقية لا الشكلية.. تبقى هذه الأمور أجندة غائبة.. أو مُغيّبة.

وسواء طال الأمر أم قصر بحسابات المستفيدين، فإن الجميع يتجرعون مرارة التبعات، وإن كان أبناء المناطق الذين يغيب معنى الدولة –حتى الشكلي– هم أكثر المتضررين من ذلك.

وعودة إلى حادثة مقتل الشبواني، التي ربما يَعي المسؤولون أن حلها لن يكون على طريقة معالجة النزعات والمشاعر الانفصالية ببناء أكبر علم في عدن يدخلنا موسوعة غينيس.

قدر وزير الكهرباء عوض السقطري عن الخسائر المالية التي تتكبدها الحكومة جراء إعطاب المحطات، بـ100 مليون ريال يومياً، وكان الأجمل في تصريحه أن قال إن حجم المعاناة التي يتكبدها الناس، خصوصاً في المناطق الحارة، لا تقدر بثمن.. كنا ننتظر تصريحاً حكومياً أكثر تألقاً بالحديث عن الأسباب المؤدية لسلوك انتقامي يضر بمصالح البلاد عامة بمن فيهم المتسببون في تلك الأضرار، وعن نية حكومية في النظر فيها ومعالجتها.

إن المشكلة –كغيرها من مشاكل البلاد– تتعلق بالدستور والقانون الذي ينظم طريقة إدارة البلاد، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، وبين ذات المحكومين. طبعاً ليست به لذاته رغم مآخذ على نصوص دستورية وبعض القوانين، بل في طريقة إنفاذهما من قبل الجهات المعنية بذلك، والتي تتسم في الغالب بضعف الآلية، والمزاجية، وعدم الاستقلالية، والانتقائية.

فحتى إن كانت العملية –الخطأ– التي أودت بالشبواني، قد أصابت هدفاً آخر مطلوباً محلياً أو إقليمياً أو دولياً، فإنها تبقى –بمعايير القوانين المحلية والدولية لحقوق الإنسان– عملية قتل خارج القانون تستوجب المساءلة، خصوصاً إذا قتل المطلوب في عملية خلت من اشتباك مسلح، فكيف إذا كان حظ العملية من النجاح يكاد يكون صفرياً إذا أُخذ في الاعتبار عدم وقوع أخطاء وضحايا من الأبرياء.

ليس مقبولاً من المعنيين بالحفاظ على حياة الناس، أن يرتكبوا جرماً أكبر بإزهاق حياة الأبرياء، في سبيل تسجيل انتصار لحظي غير قانوني بقتل مطلوبين في قائمة الأمن، دون توفر أدنى مسوغات الاعتقال، ناهيك عن القتل.

منذ مطلع العام نُفّذت العديد من الضربات الجوية المبهمة، ضد مواقع يُعتقد باحتوائها على مطلوبين، دون أدنى اعتبار لعدم قانونية الضربات، ودون حساب على أرواح الأبرياء، وشهدنا قبل بضعة أشهر ضربة جوية بشعة استهدفت بضعة مطلوبين في منطقة المعجلة بأبين، لكنها أودت بعشرات النساء والأطفال.. وبهدوء تماهت الجريمة دون أن تكلف الحكومة توضيحاً منطقياً أو اعتذاراً رصيناً للضربة، وكأنه كان كافياً الأسف على الخطأ الذي رافق تلك العمليات مسبباً سقوط العشرات قتلى وجرحى. مع وعود بلا معنى بتعويض أسر الضحايا فقط، وكأن الأمر متعلق بكارثة طبيعية.

تلك اللغة ليست مجدية في مأرب.. فهم يخاطبون الدولة باللغة التي يعتقدون أنها تفهمها في وقت هي أحوج ما تكون لتلافي اتساع مساحة العداء، وتعزيز حظوظ الوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي.. لكن يبدو أن هناك من سمح للفيل بدخول محل الخزف، وسيكون من الصعوبة بمكان أن ترمم مخلفاته.

يبدو أن الرئيس أدرك فعليا فداحة الخطأ الذي أضر بالدولة قبل غيرها، وأظهر التزاماً للملمة تبعاته.. لكن ما يدور في مأرب هذه الأيام من مواجهات توحي أن الدرس لم يُستوعب بعد، وأن الأخطاء لا تزال تتكرر براً.. لكن القضية ليست بحاجة إلى قبضة أمنية وعسكرية وحملات تأديب وجولات تحكيم، بقدر ما هي بحاجة إلى الشفافية والقدرة على تحمل المسؤولية واتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وتعزيز ثقة الناس بأهمية الدولة وروح القانون والمساواة... الأهم من ذلك تنظيم علاقة الدولة بالمواطن، وطريقة إنفاذ أجهزتها للقوانين بعيداً عن المزاجية والارتجالية وأحادية القرار، التي تتحمل الدولة قدراً كبيراً من تبعاتها على حساب سيادتها واستقرارها وسلمها الاجتماعي.

نافذة

العدد القادم..

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

صدور العدد الثالث من "انزياحات"

في صنعاء هذه المرة صدر العدد الثالث من المجلة الثقافية "انزياحات" التي يرأس تحريرها الشاعر فتحي أبو النصر. وقد احتوى العدد مجموعة متميزة وثرية من النصوص النقدية والأدبية. قدمت المجلة في عددها الثالث الشاعر المغربي لبكم الكنتاوي بديوان "التنكيل بسيرة الحب"، وحاورت المجلة الروائي الكويتي إسماعيل فهد إسماعيل.

حوى العدد عددا من النصوص لعديد من الشعراء وكتاب السرد اليمنيين والعرب، بينهم محمد عبدالوهاب الشيباني، محمد آدم، وجدي الأهدل، سمر دياب، حسن بلاسم، فاطمة الزهراء بنيس، سماح الشغدري، إيناس العباسي، محمد النبهان، فارس العليي، سمير عبدالفتاح، جوان تتر، وفائي ليلا، عياش يحياوي، لميس سعيدي، غادة خليفة، محمد المنصور، خلدون عبداللطيف، فتحي عبدالسميع، أسامة الحداد، إيهاب خليفة، عبدالعظيم فنجان، محمد حلمي الريشة، ومنى نجيب محمد.

فيما نشرت "قصائد من العالم" ترجمها الشاعر والمترجم اليمني عبدالحكيم الفقيه. كذلك ضم العدد فصلين من روايتين جديدتين للمبدعين اليمنيين بسام شمس الدين ووليد دماج، وبمقدمة لـ"انزياحات" حملت عنوان "التجاور في التجاوز"، إضافة إلى جملة كتابات فكرية وأدبية وفنية لكل من ريان الشيباني، فرزند عمر، أمينة بريمكو، خالد ربيع السيد، وهدى جعفر.

وفي عنوان "نوستالجيا خضراء" حلق الكاتب اليمني علوي السقاف مستحضراً روح صديقه الشاعر الراحل نبيل السروري، وبما يتوافق والذكرى الـ13 لرحيله.

وقد اهتمت المجلة هذا العدد بالترجمات، فقامت بنشر حوار مترجم حديث مع المفكر الجزائري المعروف محمد أركون.. وكذلك أعادت "انزياحات" نشر حوار "هيدجر" الوحيد الذي خصصه للصحافة نقلاً عن "العرب والفكر العالمي"، فيما كانت مجلة "دير شبيغل" الألمانية نشرت هذا الحوار الهام بعد أيام قليلة من وفاة هيدجر بحسب وصيته.

إضافة إلى ترجمات خاصة أجراها الكاتب والفنان والمترجم اليمني علاء الدين البردوني لكل من الشاعرين الإيطاليين يوجينيو مونتاله وبيير بازوليني، والفنان الروسي الراحل أسيلي كاندنسكي.

يشار إلى أن "انزياحات" التي تستعد لإطلاق موقعها على شبكة النت، تصدر كمنشور ورقي والكتروني ثقافي كل شهرين مؤقتاً، عن مركز انزياحات للتنمية الثقافية، برئاسة الشاعر فتحي أبو النصر، وإدارة الشاعر محيي الدين جرمة.